الموسم الثاني
للانصات المركزي

حقائق..الارقام تتحدث والاحصائيات تبرز حجم وثقل الاتحاد الوطني الكوردستاني

المرصد
AL-MARSAD
marsaddaily.com

السنة 32
الاحد
2025/09/21
No. : 8039

معا لبناء جمهورية سوريا الديمقراطية

PYD في الذكرى السنوية لتاسيسه

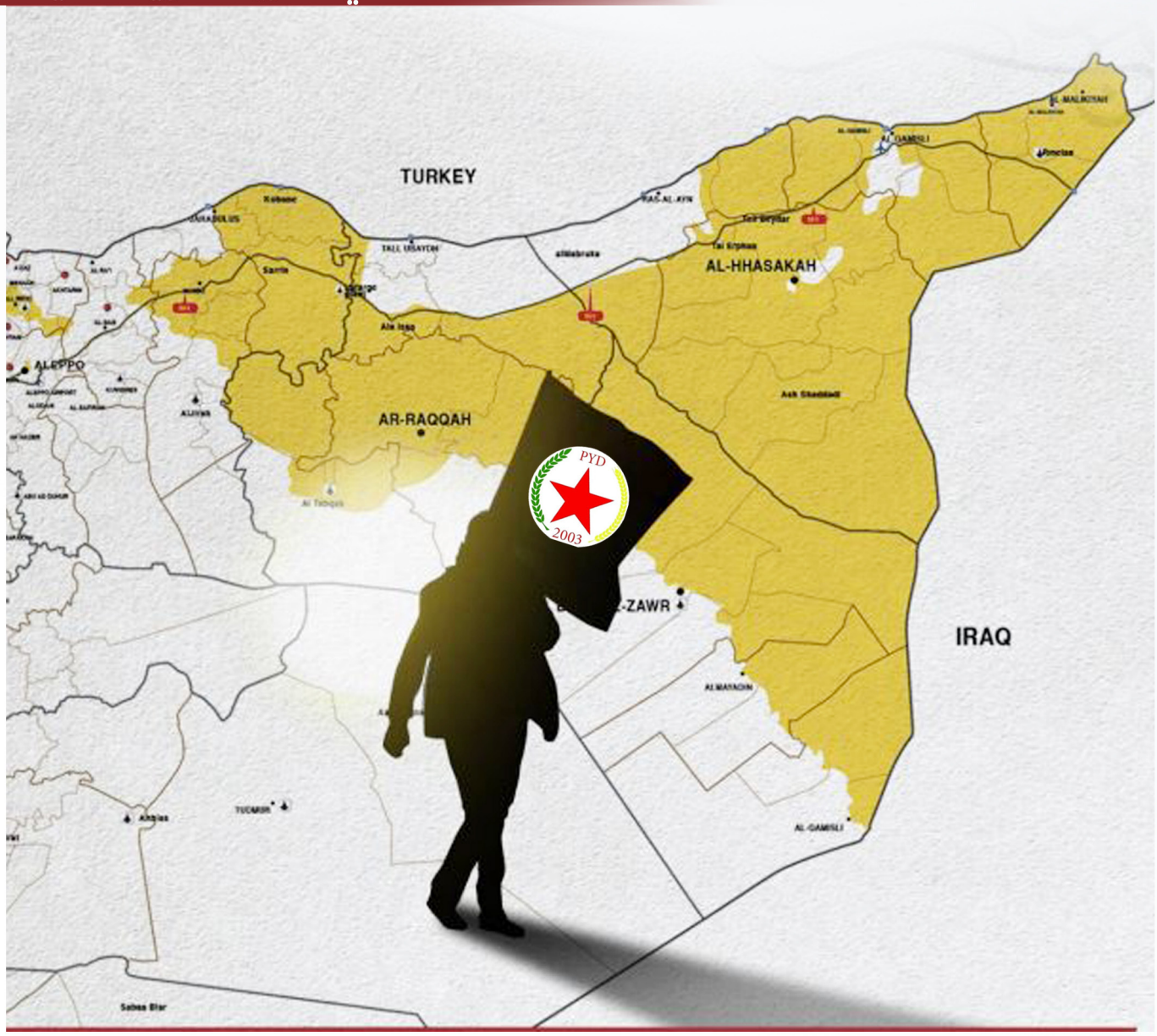

رؤية عامة

المرصد، مجلة نخبوية عربية الكترونية عامة وورقية، توزع كتداول خاص، تصدر عن مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني وتعتبر الموسم الثاني والامتداد ليومية «الانصات المركزي» والتي صدر العدد الاول منها في ١٢ اذار ١٩٩٤.

تتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والإعلامية والأمنية.

ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام بمجال تحليل السياسات والإسهام في توثيق المواقف ورصد اتجاهات الاحداث ومآلاتها وتاثيراتها.

الأهداف..

تسليط الضوء بشكل مهني على القضايا الاستراتيجية التي تهم الواقع العراقي والكردستاني والاقليمي والعالمي والمسار الديمقراطي والعدالة والحريات السياسية والمجتمعية، اضافة الى التحديات الاستراتيجية الآنية، والتهديدات المحتملة في مجالات اهتمام المجلة .

الجمهور المستهدف بصورة عامة هم النخبة السياسية والاعلامية ومراكز الأبحاث والتوثيق والجامعات ووسائل الإعلام والخبراء والمتخصصون في مجالات اهتمام المجلة.

تلتزم المجلة وضع معايير نشر تتناسب مع مكانتها وتاريخها الطويل والطموح الذي تسعى إلى تحقيقه مستقبلاً .

للمجلة موقع الكتروني(marsaddaily.com) يمثل موسوعة اخبارية وتحليلية وبحثية على مستوى المنطقة والعالم من حيث تصنيف وتبويب نوافذ الرصد اليومي، حيث يسهل على الباحث العمل في مجال تخصصه، اضافة الى منصاتنا على الفيسبوك وتيلكرام و تويتر و واتساب لتسهيل الوصول الى مواضيع المجلة اضافة الى اهم الاخبار والتقارير .

وتوجه المراسلات الخاصة بالمجلة على البريد الإلكتروني الآتي:ensatmagazen@gmail.com

رئيس التحرير

محمد شيخ عثمان

٠٧٧٠١٥٦٤٣٤٧

هيئة التحرير

دياري هوشيار خال ... هەڵۆ ياسين حسين ... ليلى رحمن ابراهيم

حسن رحمن ابراهيم

الاشراف الفني

شوقي عثمان امين

المطبعة

احمد غريب قادر

في هذا العدد ....

العراق واقليم كردستان

الارقام تتحدث والاحصائيات تبرز حجم وثقل الاتحاد الوطني الكوردستاني

الاتحاد الوطني: ماضون باستثمار طاقات الشباب ضمن الرؤية المستقبلية

اهمية استمرار التنسيق بين البيشمركة وقوات التحالف الدولي

قائمتنا في الموصل تمثل جميع المكونات

تأكيدات على دعم الاتحاد الوطني والرئيس بافل لكركوك وإدارتها

اشادات بجهود اعلام الاتحاد الوطني في تغطية مؤتمر التحالف الديمقراطي الاجتماعي

القنصلية الأميركية: نقف مع إقليم كوردستان لبناء منطقة أكثر ازدهاراً

مصادر: العراق يقترب من اتفاق على استئناف تصدير النفط من كردستان إلى تركيا

رئيس الجمهورية يمثل العراق في اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة

إشادات رئاسية بتضحيات جهاز الأمن الخاص والأسايش في مكافحة الجريمة والإرهاب

رئيس الجمهورية يؤكد أهمية العمل الثقافي في تقوية أواصر المجتمع

السيدة الأولى: حماية الطفولة مسؤولية إنسانية وهدف نبيل

السوداني: شعبنا قدّم مئات الآلاف من الضحايا في المقابر الجماعية وحلبجة والأنفال

بيان صحفي: تصنيف أربع ميليشيات موالية لإيران كمنظمات إرهابية أجنبية

قضايا كردستانية

هيوا سرهنك: منصب مهم في أجندة الحركات الديمقراطية في العالم العربي،

ستران عبدالله : عجاج... عنوان مأساوي أمام الصمت المطبق

سالار محمود: عجاج من نقرة السلمان الى قاعة المحكمة الجنائية العليا

محمد شيخ عثمان : "جينوسايد" آخر بحق كردستان

رؤى وتحليلات سياسية حول العراق

معهد واشنطن: التأجيل المستمر للإصلاحات في العراق يزيد كلفة المعالجة

محمد الشبوط: العراق والحاجة الى نظرية في بناء الدولة

المـرصــد التركـي و الملف الكردي

اوجلان: العملية وصلت إلى مرحلة الحل القانوني

اجتماعات لجنة "السلام": ما نسعى إليه هو تقديم نموذج لتركيا

مجلس أوروبا يطالب تركيا بتنفيذ القرارات بشأن دميرتاش

ناشنال انترست : هل تسير العلاقات بين إسرائيل وتركيا على مسار تصادمي؟

المرصد السوري و الملف الكردي

PYD: معا لبناء جمهورية سوريا الديمقراطية

الاتحاد الوطني الكردستاني يجدد دعمه لشمال وشرق سوريا

اجتماع المجلس العسكري: الأولوية للحل السياسي وحماية المكونات

البيان الختامي للاجتماع الموسّع لمجلس سوريا الديمقراطية

فوزة يوسف: السلام لا يبدأ بالتهديد

المـرصد الايراني

مجلس الأمن يبقي العقوبات المفروضة على إيران

واشنطن: تصويتنا لا يعيق إمكانية اللجوء إلى دبلوماسية حقيقية

رؤى و قضـايـــا عالميـــة

ناشنال انترست :: الشجاعة لا التطرف.. مفتاح السلام في الشرق الأوسط

محمد سيد رصاص: إرث الديكـــــتاتـــور

د. عدالت عبدالله: شبح الاتجاه الواقعي في السياسة الدولية

مركز دراسات: تحدي مباشر لرؤية الجمعية العامة للأمم المتحدة "الأفضل معا"

سوران الداودي : كركوك أمانة تاريخية.. وعهدنا أن نصونها

الارقام تتحدث والاحصائيات تبرز حجم وثقل الاتحاد الوطني الكوردستاني

حقق الاتحاد الوطني الكوردستاني خلال آخر انتخابين في العراق وإقليم كوردستان فوزا غير مسبوق، مؤكدا ثقله السياسي والجماهيري. وأي إحصاءات تُنشر للتشكيك بعدد أصواته بهدف إثارة البلبلة والفوضى لا تستند إلى الحقيقة. وفي هذا الإطار، أعدّ موقع (PUKMEDIA) تقريرا استقصائيا تضمن أرقاما دقيقة حول نتائج الاتحاد الوطني، ولا سيما في محافظة السليمانية، خلال انتخابات مجلس النواب العراقي وبرلمان كوردستان.

جرت انتخابات الدورة السادسة لبرلمان كوردستان في ٢٠ تشرين الأول ٢٠٢٤، والتي أظهرت الحجم الجماهيري لجميع القوى السياسية في الإقليم من خلال تزايد أعداد المصوّتين وتجديد ثقة المواطنين بالأطراف المختلفة. وقد برز الاتحاد الوطني خلالها كقوة رئيسية بعدما استعاد ثقة شريحة واسعة من الناخبين الذين لم يصوتوا له في الدورة الخامسة، ليعودوا ويمنحوه أصواتهم في الدورة السادسة.

ووفقاً لمتابعات (PUKMEDIA)، فقد حصل الاتحاد الوطني الكوردستاني في انتخابات مجلس النواب العراقي التي جرت في ١٠ تشرين الأول ٢٠٢١ على ٢١٥,٧١٦ صوتا، مكّنته من الفوز بـ ٢١ مقعدا ليصبح القوة الثانية على مستوى الإقليم. أما في انتخابات الدورة السادسة لبرلمان كوردستان في ٢٠ تشرين الأول ٢٠٢٤، فقد ارتفع عدد أصواته إلى ٤٠٩,٥٤٨ صوتا، حاصدا ٢٣ مقعدا، بزيادة قدرها ١٩٤,٨٣٢ صوتا مقارنة بالانتخابات السابقة.

وفي محافظة السليمانية تحديدا، نال الاتحاد الوطني في انتخابات مجلس النواب العراقي ٢٠٢١ نحو ١١٨,٥٨٦ صوتا بنسبة ٣٢٪ من مجموع الأصوات، ليحصد ١٢ مقعدا. بينما قفزت أصواته في انتخابات برلمان كوردستان ٢٠٢٤ إلى ٢٥٧,٣٥٩ صوتاً بنسبة ٤١٫١٪، حاصدا ١٥ مقعدا في المحافظة.

وبذلك، تمكن الاتحاد الوطني الكوردستاني خلال ثلاث سنوات فقط من كسب ثقة ١٣٨,٧٧٣ مواطنا إضافيا. ويُعزى هذا التقدم إلى النهج الذي اعتمده الرئيس بافل جلال طالباني، والذي أكد أن الاتحاد الوطني هو الحزب الوحيد القادر على خدمة جميع المواطنين دون تمييز، والوفاء بالوعود التي قطعها لجماهيره بشكل ملموس.

الاتحاد الوطني: ماضون باستثمار طاقات الشباب ضمن الرؤية المستقبلية

أكد الاتحاد الوطني الكوردستاني، الاثنين ٢٠٢٥/٩/١٥، المضي باستثمار الشباب ضمن رؤية الحزب المستقبلية، وتوظيف طاقاتهم ضمن مؤسسات الحكومة والحزب.

وقال بيان للمكتب الإعلامي لنائب رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني رفعت عبد الله إن الأخير "اجتمع مع دائرة شباب السليمانية الانتخابية"، مؤكدا أن "حزبه ينظر للشباب بعين الاعتبار بوصفهم مصدرا مهما وقيما للموارد البشرية"، معتبرا أن "الشباب رافد مهم للحزب والحكومة لما لهم من طاقات هائلة".

وأضاف أن "شريحة الشباب لطالما مثلت مصدرا مهما للطاقة والهمة والاستمرارية والتطور والنجاح في الاتحاد الوطني"، معربا عن أمله في أن "تغدو تلك الشريحة في المرحلة الحالية ساعدا قويا لنجاح الحزب".

ودعا عبد الله، دائرة شباب السليمانية الانتخابية إلى المساهمة الفعلية والجادة في تطوير الحزب والتحول إلى أساس من أسسه المتينة للنهوض بالنجاح"، داعيا إياهم إلى تمثيل الشباب وسط الاتحاد الوطني ومن ثم تمثيل الحزب وسط الشباب".

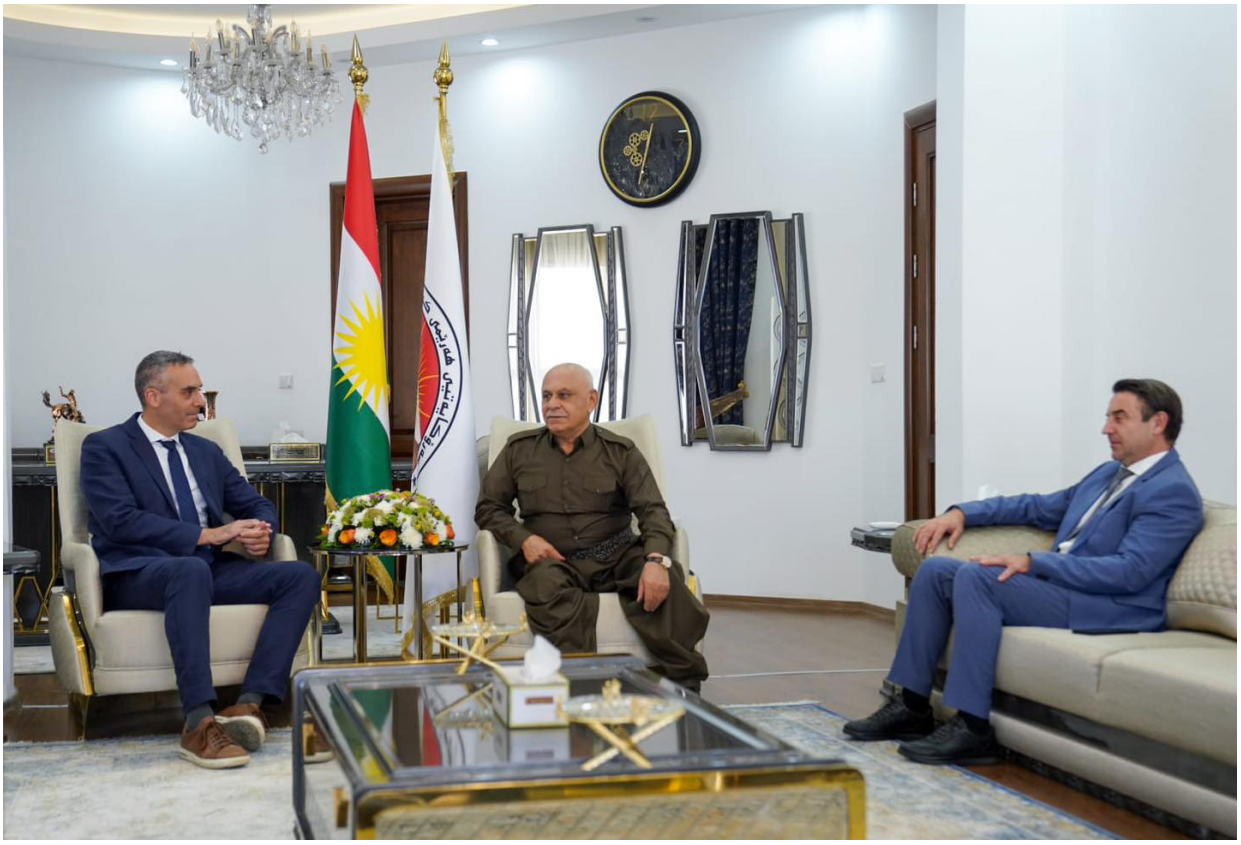

اهمية استمرار التنسيق بين البيشمركة وقوات التحالف الدولي

استقبل السيد جعفر شيخ مصطفى، نائب رئيس إقليم كوردستان، الاثنين ٢٠٢٥/٩/١٥، السيد مازن الفقيه، مسؤول الشؤون السياسية والاقتصادية في القنصلية الأمريكية بإقليم كوردستان.

وخلال اللقاء، جرى بحث آخر المستجدات السياسية والأمنية في العراق وإقليم كوردستان، وتهديدات وخطر تنظيم داعش على المنطقة، إضافة إلى العلاقات بين أربيل وبغداد، وقضية الرواتب والاستحقاقات المالية الخاصة بإقليم كوردستان.

وأكد نائب الرئيس على الدور والأثر المهم للقوات الأمريكية ضمن إطار التحالف الدولي ضد داعش في المنطقة، كما جدد التأكيد على ضرورة تعزيز الدعم والتنسيق بين إقليم كوردستان وقوات البيشمركة مع قوات التحالف، حفاظًا على أمن واستقرار المنطقة.

كما تناول اللقاء عملية إصلاح وتنظيم قوات البيشمركة، حيث شدد الجانبان على أهمية المضي قدما في هذه العملية وتسريع المراحل المتبقية منها.

وتطرق الاجتماع أيضا إلى التطورات والأوضاع في دول الجوار، إضافة إلى الأزمات والتوترات التي يشهدها الشرق الأوسط، حيث جرى تبادل وجهات النظر حول تأثير هذه التطورات على المنطقة.

قائمتنا في الموصل تمثل جميع المكونات

أعلن مسؤول مركز تنظيمات نينوى للاتحاد الوطني الكوردستاني أن القائمة الانتخابية للاتحاد الوطني في الموصل تمثل جميع المكونات، مؤكداً أهمية محافظة نينوى بالنسبة للكورد والاتحاد الوطني

وقال اراس محمد اغا، عضو المجلس القيادي للاتحاد ومسؤول مركز تنظيمات نينوى، في تصريح لقناة كركوك الفضائية: "قائمتنا تضم مرشحين من جميع المكونات الكوردية والعربية والطوائف الأخرى، بما فيها الكاكائية والتركمان والشبك والإيزيديين، ما يعكس شمولية الاتحاد في جميع المجتمعات".

وأضاف: "الاتحاد يمتلك جذوراً قوية في الموصل، وقد قدم أكثر من ٥٠٠ شهيد في وسط المدينة، ويواصل الحفاظ على دوره القيادي في الأحياء الغربية".

وحول آلية اختيار المرشحين، أوضح اراس محمد أن "القائمة تضم كوادر متميزة في القضاء والإدارة والأجهزة التنفيذية، قادرين على تقديم خدمة متميزة للناخبين في مختلف المناطق".

وأكد المسؤول أن "العلاقات بين الاتحاد الوطني وحكومة الموصل الذاتية جيدة، وأن الحزب جزء من الحكومة المحلية، ما يسهم في تعزيز التعاون بين جميع الأطراف".

وعن التعاون مع الأحزاب الكوردية الأخرى، أشار إلى عقد لقاءات رفيعة المستوى بين الاتحاد وحزب الديمقراطي الكوردستاني لبحث المشاركة في القوائم الكردية، مضيفاً: "على الرغم من عدم التوصل إلى اتفاق كامل، فإن دور الاتحاد في بغداد يمكن أن يدعم تمثيل الكورد في الموصل".

واختتم اراس محمد بالقول: "برنامجنا الانتخابي يغطي جميع المناطق، ومرشحونا قادرون على خدمة الناخبين وتعزيز مستقبل الكورد في هذه المناطق".

تأكيدات على دعم الاتحاد الوطني والرئيس بافل لكركوك وإدارتها

زار المتحدث باسم الاتحاد الوطني الكوردستاني مدينة كركوك الإثنين ١٥ /٢٠٢٥/٩، والتقى المحافظ ريبوار طه، مؤكدا على سياسة الاتحاد الوطني في أن مدينة كركوك هي مدينة التعايش بين جميع مكوناتها.

وقال كاروان كزنيي المتحدث باسم الاتحاد الوطني الكوردستاني خلال مؤتمر صحفي مشترك مع ريبوار طه محافظ كركوك: «الهدف من زيارتنا الى كركوك هو التأكيد على سياسة الاتحاد الوطني والرئيس بافل جلال طالباني بأن كركوك هي مدينة التعايش بين جميع مكوناتها، ويجب خدمة الجميع فيها دون تمييز».

وأشاد كاروان كزنيي بأداء محافظ كركوك قائلا: «السيد المحافظ قدم خدمات جليلة لكركوك، وهذا دليل على أننا نرد بالأفعال وليس الأقوال، على جميع الدعايات المغرضة التي تطلق ضدنا».

ودعا المتحدث باسم الاتحاد الوطني «الأطراف المقاطعة لمجلس محافظة كركوك، للعودة الى جلسات المجلس، لأننا نرى أن خدمة المحافظة تكون من هناك وليس من خلال إطلاق التصريحات في وسائل التواصل»، مؤكدا ضرورة انتهاج سياسة الرئيس مام جلال لترسيخ السلم والأخوة وأن نعاون الإدارة بتقديم المشاريع الخدمية».

من جهته قال ريبوار طه محافظ كركوك خلال المؤتمر الصحفي: «هذه الزيارات دليل على أهمية كركوك لدى الاتحاد الوطني الكوردستاني والرئيس بافل جلال طالباني».

وحول مسألة الازدحامات في نقاط التفتيش بمداخل كركوك، قال ريبوار طه: «تم تحديد نظام من قبل مجلس الوزراء للتعامل مع سيارات الحمل في مداخل جميع المدن، وبعد أن اتصلت بالفريق عبدالكريم السوداني سكرتير القائد العام للقوات المسلحة حول هذا الموضوع، تقرر إرسال لجنة الى كركوك خلال الاسبوع الحالي لإيجاد حل عاجل وإنهاء الازدحامات في نقاط التفتيش».

اشادات بجهود اعلام الاتحاد الوطني في تغطية مؤتمر التحالف الديمقراطي الاجتماعي

قدمت اللجنة العليا لمؤتمر التحالف الديمقراطي الاجتماعي في العالم العربي، الذي انعقد في السليمانية، شهادة تقدير التحالف وبورد علاقات الاتحاد الوطني إلى بورد الإعلام، وذلك تقديرا للجهود الكبيرة التي بذلوها خلال أربعة أيام لإنجاح المؤتمر.

وجاء هذا التكريم بعد زيارة السيد دارا خيلاني، مسؤول بورد العلاقات العربية للاتحاد الوطني الكوردستاني، والوفد المرافق له، ولقائه بالسيد لطيف نيرويي، مسؤول بورد الإعلام، حيث أعرب الوفد عن امتنانه وشكره لجميع قنوات إعلام الاتحاد الوطني التي شاركت بفاعلية خلال أيام المؤتمر من خلال البرامج والمجلات والصحف الخاصة، وساهمت في تغطية فعاليات المؤتمر.

من جانبه، أعرب لطيف نيرويي عن شكره للوفد الزائر، مؤكدا أن إعلام الاتحاد الوطني الكوردستاني على استعداد دائم لدعم وإنجاح المهام التنظيمية والاعلامية، ويتعامل بمسؤولية في جميع المراحل والمجالات.

هذا وانطلقت، يوم الأربعاء ٢٧اب ٢٠٢٥، في مدينة السليمانية، فعاليات مؤتمر التحالف الديمقراطي الاجتماعي في العالم العربي بمشاركة العديد من الشخصيات، واستمر المؤتمر لمدة ٤ أيام، حيث انتخب خلال اليوم الأخير منه السيد بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني، رئيسا للتحالف.

القنصلية الأميركية: نقف مع إقليم كوردستان لبناء منطقة أكثر ازدهاراً

أكدت القنصلية الأميركية في أربيل، أن الولايات المتحدة تقف مع إقليم كوردستان في سعيه لبناء منطقة «آمنة وأكثر ازدهاراً للجميع».

وأوضحت أن غويندالن غرين انضمت إلى كبار المسؤولين من الولايات المتحدة وإقليم كوردستان لتقييم تقدم مذكرة التفاهم لعام ٢٠٢٢.

اجتمعت مؤسسات معنية في إقليم كوردستان مجدداً مع وفد عسكري ودبلوماسي أميركي لمناقشة عملية إصلاح وإعادة تنظيم قوات البيشمركة، وفق بيان لرئاسة إقليم كوردستان في (١٦ أيلول ٢٠٢٥).

شهد الاجتماع «التأكيد على أهمية نجاح عملية إصلاح قوات البيشمركة وضرورة توحيدها، تم عرض آخر خطوات العملية والمراحل المتبقية».

كما شهد «التأكيد على الجهود والخطوات المشتركة لتسريع العملية وحل العقبات التي تواجهها، وتم تبادل الآراء بشأن توسيع التنسيق والتعاون بين الجانبين».

بحسب القنصلية الأميركية، استعرض المجتمعون «التقدم في إصلاحات البيشمركة ووافقوا على الإجراءات المستقبلية لضمان تنفيذ كامل، بهدف إنشاء قوة عسكرية موحدة ومهنية»، حيث أكد الجانبان التزامهما بمساعي إصلاح البيشمركة.

مصادر: العراق يقترب من اتفاق على استئناف تصدير النفط من كردستان إلى تركيا

بغداد ١٩ سبتمبر أيلول (رويترز) - قالت مصادر مطلعة لرويترز إن العراق وافق مبدئيا على خطة لاستئناف تصدير النفط من إقليم كردستان شبه المستقل عبر خط أنابيب يمر بتركيا.

ويمكن أن يؤدي الاتفاق بين الحكومة الاتحادية العراقية وحكومة إقليم كردستان وشركات نفط عالمية إلى زيادة الإمدادات بما لا يقل عن ٢٣٠ ألف برميل يوميا في وقت يرفع فيه منتجو منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) الإنتاج لاستعادة حصصهم السوقية.

وذكر مصدران مطلعان على المحادثات أن مجلس الوزراء العراقي وافق مبدئيا على خطة لاستئناف التصدير، وكذلك شركات النفط العالمية العاملة في كردستان.

وأحجمت رابطة صناعة النفط في كردستان (أبيكور) عن التعليق، وعزت ذلك إلى أن المفاوضات جارية.

وقال مسؤول تنفيذي في إحدى شركات النفط العالمية «كثفنا المناقشات ونحن أقرب إلى اتفاق ثلاثي... أكثر من أي وقت مضى لأن الجميع يبدي مرونة».

وبموجب الخطة الأولية، تلتزم حكومة إقليم كردستان بتسليم ما لا يقل عن ٢٣٠ ألف برميل يوميا إلى شركة تسويق النفط العراقية (سومو) وإبقاء ٥٠ ألف برميل يوميا أخرى للاستخدام المحلي.

وسيتولى تاجر مستقل أمر المبيعات من ميناء جيهان التركي بالأسعار الرسمية لشركة سومو.

وسيتم تحويل ١٦ دولارا من ثمن كل برميل يباع إلى حساب ضمان وستوزع بالتناسب على المنتجين. وستذهب بقية الإيرادات إلى سومو.

ولم تحدد الخطة الأولية طريقة أو موعد حصول المنتجين على متأخرات غير مدفوعة بقيمة مليار دولار تراكمت بين سبتمبر أيلول ٢٠٢٢ ومارس آذار ٢٠٢٣.

وقال لوك كليمنتس المدير المالي لشركة جينيل إنرجي، خلال مؤتمر عقد في أوسلو الأسبوع الماضي، إنه تم إحراز تقدم كبير في صياغة اتفاقيات بشأن استئناف التصدير عبر خط الأنابيب.

وأضاف «لكن لا يزال يتعين تجاوز الخط».

رئيس الجمهورية يمثل العراق في اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة

توجه فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، السبت ٢٠ أيلول ٢٠٢٥، إلى الولايات المتحدة الأمريكية للمشاركة في اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك بدورتها الـ (٨٠)، ويترأس فخامته وفدا رسميا ضم نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية السيد فؤاد حسين، ونائب رئيس وزراء إقليم كردستان السيد قوباد طالباني، ووزير الصحة الدكتور صالح الحسناوي، ووزير الهجرة والمهجرين السيدة إيفان فائق جابرو، ومستشار الأمن القومي السيد قاسم الأعرجي، وممثلا عن مجلس القضاء الأعلى ، إضافة إلى عدد المسؤولين.

أهمية بذل الجهود للحفاظ على الاستقرار

وقبل زيارته ، استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الخميس ١٨ أيلول ٢٠٢٥ ببغداد، رئيس تيار الحكمة الوطني سماحة السيد عمار الحكيم، حيث جرى بحث تطورات الأوضاع على الساحتين الداخلية والإقليمية.وتم التأكيد على أهمية بذل الجهود للحفاظ على الاستقرار في المجالات الأمنية والسياسية والاقتصادية، والعمل على تطوير الجانب الخدمي بالشكل الذي يطمح إليه أبناء شعبنا.

كما ناقش اللقاء التحضيرات المتخذة لإجراء الانتخابات النيابية المقبلة بنجاح ونزاهة وشفافية.

تسلّم أوراق اعتماد عدد من السفراء

وتسلّم فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الأربعاء ١٧ أيلول ٢٠٢٥ في قصر بغداد، أوراق اعتماد سفراء كل من جمهورية كوريا الجنوبية السيد لي جون إل، وسفير جمهورية أندونيسيا السيد ديديك أيكو بوجيانتو، وسفير جمهورية بنغلاديش الشعبية السيد محمد مقصودول حق.

وأكّد السيد الرئيس، خلال استقباله السفراء الجدد كلا على حدة بحضور نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية السيد فؤاد حسين، حرص العراق على إقامة علاقات متوازنة تعزز مسارات التعاون وتسهم في بناء شراكات حقيقية تخدم المصالح المتبادلة، مشيرا إلى سعي العراق الدائم لترسيخ الأمن والسلم الدوليين، متمنيا للسفراء التوفيق والنجاح في أداء مهامهم الدبلوماسية.

بدورهم، عبّر السادة السفراء عن شكرهم لفخامة الرئيس لحرصه على تسهيل أداء مهامهم، مؤكدين تطلع بلدانهم لتعزيز علاقات الصداقة والتنسيق إزاء القضايا ذات الاهتمام المشترك.

رئيس الجمهورية : أهمية تعزيز العلاقات الثنائية مع روسيا

استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الثلاثاء ١٦ أيلول ٢٠٢٥ في قصر بغداد، أمين عام المجلس الأعلى للأمن القومي لروسيا الاتحادية السيد سيرغي شويغو والوفد المرافق له.

وجرى، خلال اللقاء، الذي حضره مستشار الأمن القومي السيد قاسم الأعرجي، بحث العلاقات بين العراق وروسيا الاتحادية والسبل الكفيلة بتطويرها وبما يحقق تطلعات البلدين في التقدم والرفاه.

ورحب السيد رئيس الجمهورية بالوفد، وحمله تحياته إلى الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، مؤكدا أهمية تعزيز العلاقات الثنائية وتوسيع آفاق التعاون في المجالات الأمنية والعسكرية وتبادل الخبرات والمعلومات الاستخبارية ومكافحة الإرهاب وبما يرسخ أسس الاستقرار والأمان في البلدين والمنطقة.

كما تناول اللقاء موقف العراق الرافض للاعتداءات الصهيونية على الفلسطينيين في قطاع غزة ودول المنطقة، وأكد فخامة الرئيس ضرورة بلورة موقف دولي لمواجهة وإيقاف جميع أنواع الانتهاكات ضد المدنيين الأبرياء ومنح أبناء الشعب الفلسطيني حقوقهم في إنشاء دولتهم المستقلة، مثمنا الموقف الروسي الداعم للقضية الفلسطينية.

من جانبه أكد السيد سيرغي شويغو رغبة بلاده بتطوير العلاقات مع العراق وبما يخدم مصلحة البلدين والشعبين الصديقين.

إشادات رئاسية بتضحيات جهاز الأمن الخاص والأسايش في مكافحة الجريمة والإرهاب

استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الاثنين ١٥ أيلول ٢٠٢٥ في قصر بغداد، رئيس جهاز زانياري في إقليم كردستان السيد شيخ جلال شيخ ناجي طالباني، ورئيس جهاز الأسايش السيد هيوا أحمد.

وجرى، خلال اللقاء، استعراض الأوضاع الأمنية في الإقليم، مع التأكيد على أهمية حماية أمن المواطنين ومصالحهم، وتطوير العمل الأمني والاستخباراتي بما يسهم في استتباب الأمن والاستقرار في عموم الإقليم، كما تمت الإشادة بالتضحيات التي قدمها جهاز الأمن الخاص والأسايش في مكافحة الجريمة والإرهاب.

رئيس الجمهورية يؤكد أهمية العمل الثقافي في تقوية أواصر المجتمع

شارك فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، والسيدة الأولى شاناز إبراهيم أحمد، الأربعاء ١٧ أيلول ٢٠٢٥، في الأمسية الثقافية التي أقامها المركز الثقافي العربي الكردي ببغداد، بحضور رؤساء وممثلي البعثات الدبلوماسية العربية والأجنبية بمناسبة افتتاحه.

وخلال اللقاء، الذي حضره وزير الثقافة والسياحة والآثار نائب رئيس المركز الدكتور أحمد فكاك البدراني، أوضح السيد الرئيس أهمية المركز الثقافي العربي الكردي في التقريب بين مكونات الوطن الواحد وتقوية أواصر المجتمع العراقي عبر ثقافة الحوار الفاعل، مشيراً إلى أن المركز يطمح أيضاً إلى نشر الثقافة العراقية على المستوى العربي والعالمي.

وأكد رئيس الجمهورية أن الثقافة تعد عنصرا أساسيا في تطور المجتمعات وهي الرافد الحقيقي لإنتاج أجيال واعية تقود البلاد مستقبلا إلى مصاف الدول والشعوب المتقدمة، موضحاً أن الاستقرار الذي ينعم به العراق حالياً على جميع المستويات الأمنية والسياسية

والاقتصادية والمجتمعية يعد دافعا لبناء مجتمع يسعى إلى تكريس ثقافة السلام والإخاء بين أطيافه المتنوعة.

وعبر وزير الثقافة والسياحة والآثار الدكتور أحمد البدراني عن اعتزازه بعمل المركز في تجسير التعاون بين الثقافتين العربية والكردية وتعزيز النتاجات الأدبية والفكرية الرامية إلى ترسيخ الثقافة في البلاد وتعميق العلاقة الإيجابية بين مكونات المجتمع ككل.

كما أشار وكيل وزارة الخارجية السيد شورش خالد سعيد إلى الحاجة الحقيقية للمركز الثقافي العربي الكردي والمتمثلة بنشر السلام والثقافة في ربوع البلاد ونقل الصورة الحقيقية لتماسك المجتمع العراقي إلى بقية دول العالم.

من جانبها أشادت مستشارة وزير الثقافة والسياحة والآثار السيدة كولشان كمال بفكرة إقامة المركز ودوره في النهوض بواقع الحركة الثقافية وتعزيز التعاون بين الأدباء العرب والكرد، مؤكدة أن الشعب العراقي شعب طامح إلى الاستقرار والتقدم، وأن التنوع الثقافي الموجود هو نقطة أساسية من نقاط قوته.

فيما أوضح السفير السابق السيد فريد ياسين أن تأسيس المركز الثقافي العربي الكردي يعد خطوة مهمة على طريق نشر الثقافة والمعرفة وإثراء الحياة الاجتماعية العراقية.

كما أكد عميد كلية اللغات السابق في جامعة نوروز السيد حسين علي أحمد أن المركز سيعمل على تحقيق التنمية الثقافية المستدامة وسيسهم مع المؤسسات الثقافية الاخرى الفاعلة في اثراء المشهد الثقافي والمعرفي.

بدورهم، عبر السادة رؤساء وممثلو البعثات الدبلوماسية العربية والأجنبية عن سعادتهم بزيارة مقر المركز الثقافي العربي الكردي، مشيدين بأهدافه وتوجهاته الثقافية على مختلف المستويات وبما يحقق طموحات العراقيين جميعاً في الاستقرار والتقدم.

وجرى عرض فلم وثائقي عن المركز الثقافي العربي الكردي وخطوات تأسيسه، فضلا عن معزوفات موسيقية من التراث العراقي العربي والكردي.

رئيس الجمهورية : رضا المواطن له الأولوية وهو المعيار الأول لنجاح العمل

زار فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الإثنين ١٥ أيلول ٢٠٢٥، مبنى أمانة بغداد، حيث كان في استقبال فخامته أمينها المهندس عمار موسى كاظم وعدد من المديرين الإداريين والتنفيذيين.

واجتمع السيد رئيس الجمهورية بالسادة أمين بغداد ووكلائه للشؤون الإدارية والفنية والبلدية ومديري الدوائر التابعة لأمانة بغداد، وجرى بحث الملفات المتعلقة بعمل الأمانة والسبل الكفيلة بإنجازها بالشكل الذي يلبي طموحات البغداديين.

وأشار رئيس الجمهورية إلى أهمية إعادة إحياء الصورة الحضارية المشرقة للمدينة من خلال الاهتمام بجوانبها الجمالية والإسراع في تنفيذ المشاريع الحيوية فيها مثل مشاريع المياه والصرف الصحي وتطوير البنى التحتية وخدمات النظافة وبما يسهم في تقديم أفضل الخدمات للمواطنين في بيئة آمنة، مشدداً على وجوب الالتزام بالجداول الزمنية الموضوعة وعدم السماح لأي تلكؤ أو تأخير قد ينعكس سلبا على حياة المواطنين، مؤكداً أن رضا المواطن له الأولوية وهو المعيار الأول لنجاح العمل.

وأكد فخامة الرئيس ضرورة الاهتمام بالمباني التراثية للحفاظ على الأصالة والتاريخ المشرق للثقافة وبما يعكس مكانة بغداد الحضارية.

بدوره عبر السيد أمين العاصمة والسادة الحضور عن شكرهم وامتنانهم لزيارة رئيس الجمهورية، مؤكدين حرصهم وتفانيهم على إنجاز واجباتهم تجاه المواطنين على أتم وجه ودون أي تأخير.

كما استعرض أمين بغداد المشاريع التي تضطلع بها الأمانة وجهودها في تطوير البنية التحتية، فضلا عن التسهيلات الإدارية التي تقدمها للمواطنين خلال مراجعتهم دوائرها.

السيدة الأولى: حماية الطفولة مسؤولية إنسانية وهدف نبيل

برعاية وحضور السيدة الأولى شاناز إبراهيم أحمد، أقامت منظمة حماية الأطفال- كردستان، مساء يوم الخميس ١٨ أيلول٢٠٢٥ في قصر السلام ببغداد، احتفالا بمناسبة الذكرى الـ (٣٤) لتأسيسها.

وألقت السيدة الأولـى خلال الحفل، الذي حضره وزير العمل والشؤون الاجتماعية السيد أحمد الأسدي، ورئيس هيئة المستشارين والخبراء رئاسة الجمهورية الدكتور علي شكري، وعدد من رؤساء وممثلي البعثات الدبلوماسية في العراق، كلمة استعرضت من خلالها مراحل تأسيس المنظمة والأهداف التي تبنتها منذ تأسيسها عام ١٩٩١ ودورها الذي اضطلعت به في حماية حقوق الإنسان وضمان العيش في بيئة آمنة ورفاهية.

وأكدت السيدة شاناز إبراهيم أن الطريق الذي سارت عليه المنظمة لم يكن سهلا، فقد كانت هناك صعوبات ومعاناة وآلام وحرمان يعيشها شعبنا مما أوجب

علينا تحمل مسؤولياتنا الوطنية والإنسانية والعمل بصبر وإصرار حيث كان للسيدة هيرو أحمد، إسهامات فعالة وجهد إنساني في معالجة معاناة الأطفال.

وشددت السيدة الأولى على أن حماية الطفولة مسؤولية مشتركة تتحملها الدولة، والجهات المعنية، والمجتمع فهي واجب وطني وقيمة إنسانية وهدف نبيل يرتكز عليها بناء وطن آمن، مزدهر.

بعدها تحدثت رئيسة منظمة حماية الأطفال- كردستان السيدة سارة رشيد عن البرامج والاستراتيجيات التي وضعتها المنظمة في محور حقوق الأطفال وتوسيع نطاق عملها في مجالات الصحة الوطنية وتطوير البنية التحتية الاقتصادية والتعليمية ومبادرات دعم الشباب.

و تضمن الحفل عرضا لصور من نشاطات وفعاليات المنظمة خلال مسيرتها في العمل المتواصل، إضافة إلى فقرات فنية وغنائية من التراثين العربي والكردي.

إنجاز المرحلة الأولى من عمليات الحفر والتنقيب في مشروع آثار سراي السليمانية

من جهة ثانية وبأشراف مباشر ومتابعة متواصلة من السيدة الأولى شاناز إبراهيم أحمد، أنجز الفريق المختص من قسم الآثار بجامعة السليمانية وبالتعاون والتنسيق مع مديرية الآثار والتراث المرحلة الأولى من عمليات البحث والتنقيب في مشروع آثار سراي السليمانية.

وأكدت السيدة الأولى، خلال حضورها مراسم إنجاز المرحلة الأولى من عمليات التنقيب مساء يوم الأحد ١٤ أيلول ٢٠٢٥ ، أن عمليات البحث والاستكشاف استغرقت أكثر من (٨٠) يوما من العمل المتواصل والذي أسفر عن اكتشاف حمام فاطمةخان القديم وعدد من القطع الأثرية النادرة من أدوات ومواد مختلفة وأجزاء من الكؤوس والخزف والتي تعود إلى حقب ماضية لعصور مختلفة.

وأشارت السيدة الأولى إلى ضرورة الاهتمام بالمواقع الأثرية وحمايتها كونها ترمز إلى تاريخ وأصالة وعراقة المدينة وعمقها الحضاري، مستعرضة الجهود التي بذلت لحماية هذا الموقع والسراي بشكل خاص حينما منعت السيدة هيرو إبراهيم أحمد خلال عقد التسعينيات من القرن الماضي هدم البناية.

وأضافت السيدة شاناز إبراهيم احمد أنه وبناء على ما أكده الأستاذ المؤرخ عبد الرقيب يوسف بوجود آثار في الفناء الخلفي لبناية السراي وهناك محاولات لبناء أسواق حيث تم منع إقامتها حفاظا على عدم انتهاك حرمة الأماكن الأثرية والتراثية.

كما زارت السيدة الأولى والحضور مواقع الحفر والتنقيب، واطلعت على ما تم إنجازه والخطط المستقبلية لاستئناف المراحل الأخرى من عمليات البحث والاستكشاف في موقع سراي السليمانية الذي يعود إلى عصر البابانيين إذ تمت إعادة بناء البناية سنة ١٩٢٦ والمتكونة من طابقين و٤٣ غرفة.

السوداني: شعبنا قدّم مئات الآلاف من الضحايا في المقابر الجماعية وحلبجة والأنفال

حضر رئيس مجلس الوزراء السيد محمد شياع السوداني، الثلاثاء١٦- أيلول- ٢٠٢٥، الاحتفالية التي نظمها المرصد العراقي لمراقبة الديمقراطية في العاصمة بغداد، بمناسبة اليوم الدولي للديمقراطية.

وحيّا السوداني الحضور وأشاد بالقائمين على تنظيم هذه الاحتفالية التي تتزامن مع مرور ١٨ عاماً على إقرار الأمم المتحدة، ليوم ١٥ من أيلول، من كل عام ليكون يوماً دولياً للديمقراطية.

وأكد أن العراق أحق بلد للاحتفال بيوم الديمقراطية، حيث يمثل اليوم النموذج الفريد لتطبيقاتها، وللتداول السلمي للسلطة في منطقة الشرق الأوسط، بعد أن خاض شعبنا نضالاً امتد لسنوات ضد الديكتاتورية، وتعرّض لأبشع أنواع الممارسات القمعية، وقدّم مئات الآلاف من الضحايا في المقابر الجماعية وحلبجة والأنفال، وحملات تصفية علماء الدين والقيادات والشخصيات السياسية والعسكرية والثقافية والاقتصادية والرياضية، ودفع ثمن الحروب العبثية للنظام المباد، وتدمير مقومات الحياة وتخريب البيئة، ومنها جريمة تجفيف الأهوار.

وفي ما يأتي أبرز ما جاء في كلمة السيد رئيس مجلس الوزراء:

** هناك ضرورة، أن يَعي شبابنا ما كان يَجري من ظلم وجَور، إزاء وجود دعاية ممنهجة تصنع الأوهام المزيّفة عن الحياة في ظل الدكتاتورية.

** تحوّل العراق في زمن الديكتاتورية إلى سجنٍ كبير، تحت سياط الحزب الواحد، والقيود على الحرية والفكر والأفراد والجماعات.

** أزيحت الدكتاتورية بتضحيات العراقيين بمختلف انتماءاتهم، وبمساعدة الأمم الصديقة.

** انتقلنا إلى نظام ديموقراطي يستند إلى دستور دائم، في إطار نظام نيابي خضنا فيه ٥ دورات سابقة، وكرّس الفصل بين السلطات.

** مازال أمامنا الكثير من العمل لتقوية مرتكزات الديمقراطية؛ كتعزيز مبدأ المواطنة، ونبذ المحاصصة، والبناء المكتمل للمؤسسات.

** نجحت الديمقراطية في العراق خلال مسيرة ٢٢ عاماً، في أن تحظى اليوم باحترام واعتراف كل دول العالم.

** مسار الديمقراطية بحاجة إلى المزيد من الحماية والعمل والجهود الجماعية وتقديم مصلحة المجتمع والنظام والقانون.

بيان صحفي:تصنيف أربع ميليشيات موالية لإيران كمنظمات إرهابية أجنبية

تقوم اليوم وزارة الخارجية الأميركية بتصنيف الميليشيات الموالية لإيران، وهي حركة النجباء، وكتائب سيد الشهداء، وحركة أنصار الله الأوفياء، وكتائب الإمام علي، باعتبارها منظمات إرهابية أجنبية.

وكانت الوزارة قد صنّفت في وقت سابق هذه الجماعات الأربع جميعها وأدرجتها على قائمة الإرهابيين العالميين المصنفين بشكل خاص. إن إيران، وبصفتها الدولة الرائدة عالميًا في رعاية الإرهاب، تواصل تقديم الدعم الذي يُمكّن هذه الميليشيات من التخطيط لهجمات أو تسهيلها أو تنفيذها بشكل مباشر في جميع أنحاء العراق.

وقد شنّت الميليشيات الموالية لإيران هجمات على السفارة الأميركية في بغداد وقواعد تستضيف قوات الولايات المتحدة وقوات التحالف، مستخدمةً عادةً أسماء مستعارة أو جماعات بالوكالة لإخفاء ضلوعها.

يدعم الإجراء الذي اتُخذ اليوم المذكرة الرئاسية للأمن القومي رقم ٢ للرئيس ترامب، التي تُلزم بممارسة أقصى قدر من الضغط على إيران لقطع التمويل عن النظام ووكلائه وشركائه الإرهابيين.

وستواصل الولايات المتحدة استخدام جميع الأدوات المتاحة لحماية مصالح أمننا القومي ومنع التمويل والموارد عن الإرهابيين.

ماركو روبيو

وزير الخارجية الامريكي

١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٥

هيوا سرهنك:

منصب مهم في أجندة الحركات الديمقراطية في العالم العربي

*الترجمة والتحرير:نرمين عثمان محمد

اختيار بافل طالباني، رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني، رئيسا لـ التحالف الاشتراكي الديمقراطي في العالم العربي، يمثّل مرحلة تاريخية تجسّد إعادة رسم مكانة سياسية وفكرية بارزة، وتأكيد للدور الريادي للشعب الكردي في نضاله من أجل الحرية والديمقراطية.

كما يعكس ذلك أهمية شخصية بافل طالباني،

> سيكون لوجود بافل طالباني في هذا الموقع أثر بارز وجوهري

القائد الذي ورث إرثا عظيما من التفاني والوطنية والصدق عن الرئيس الراحل مام جلال، وسعى جاهدا للحفاظ على رؤيته وتجديد مساره بما يتناسب مع التحولات والتحديات التي يواجهها هذا العصر.

هذا المنصب لا يخدم فقط القضية الكردية، بل يشكّل جزءا أساسيا من أجندة الحركات الديمقراطية في العالم العربي، ويمنحها بُعدا أوسع على المستويين الإقليمي والدولي.

خلال السنوات الماضية، أثبت بافل طالباني أنه شخصية قوية وجريئة في اتخاذ القرارات وإدارة القضايا المعقدة، يتمتع بقدرة على استشراف المستقبل وبناء جسور متينة مع القوى الوطنية والأطراف المؤثرة في العالم العربي والمنطقة والمجتمع الدولي. إن انتخابه رئيسا للتحالف الاشتراكي الديمقراطي في العالم العربي جاء نتيجة طبيعية لمسيرته المهنية وخبراته ومكانته السياسية والفكرية. وبهذا، لم يعد صوت الكرد مقتصرا على داخل العراق أو المنطقة، بل أصبح صوتا عالميا يدافع عن قيم الديمقراطية والعدالة في العالم العربي بأسره.

هذا الحدث رسالة واضحة بأن القضية الكردية لم تعد قضية محلية أو إقليمية، بل قضية إنسانية عادلة.

سيكون لوجود بافل طالباني في هذا الموقع أثر بارز وجوهري في الإعتراف بمكانة وثقل الإتحاد الوطني الكردستاني و دعم القضية الكردية، ويعني أن صوت الكرد سيكون أعلى وأكثر وضوحا في العالمين العربي والدولي، وأن حقوقهم ستصبح جزءا من أجندة الحركات الديمقراطية والاجتماعية. ويجب أن نؤمن بأن نجاحه في هذا المنصب هو نجاح لشعبنا بأسره.

من الضروري أن نعمل جميعا بشكل مشترك لبناء بيئة تدعم أداء دوره التاريخي، من خلال توحيد الصف الكردي، وتقريب وجهات النظر بين القوى السياسية، وتعزيز الحوار البنّاء بدلا من الصراعات غير المبررة.

المرحلة المقبلة ستكون مرحلة عمل وبناء وإنجازات، ولكي نبقى أوفياء لتاريخنا ودماء شهدائنا وحقوق شعبنا، يجب أن نقف جميعا صفا واحدا خلف الرئيس بافل طالباني، وأن نجعل قيادته خطوة أساسية نحو مستقبل أكثر حرية وعدالة لشعوب التحالف الاشتراكي الديمقراطي في العالم العربي، وخطوة كبيرة نحو ترسيخ العدالة الكاملة وحقوق الكرد، وتعزيز قيم الحرية والديمقراطية لشعوب منطقتنا جمعاء.

*عن صحيفة» كوردستاني نوى»

ستران عبدالله :

عجاج... عنوان مأساوي أمام الصمت المطبق

*ترجمة وتحرير: نرمين عثمان محمد

مسرح نُقرة السلمان محطة في مسار الاضطهاد والقسوة في بـلادٍ انتشرت فيها الكراهية والسلوكيات الوحشية. الدافع المباشر للحديث عن هذا السجن مجددا هو اعتقال «عجاج حردان التكريتي» الذي صار اسمه رمزا للتعذيب والظلم والبشاعة في ذاكرة أمهاتنا وأخواتنا وأطفالنا الأنفالِيّين.

الآن وقد تم اعتقاله، وملفه يُحقق فيه، وجرائمه تتكشف واحدة تلو الأخرى، فإن هذا الملف سيفتح أيضا سجلّ ممارسات وسياسات الدولة العراقية التي عُرف بها، ويعيدها إلى التداول العام. هذه الأيـام، نسمع تسريبات متقطعة عن التحقيقات معه...

عجاج، بالاسم والمضمون، له تاريخ طويل في هذا الصخب الدموي الممتد لعقود، ولم يُحاسب قط، ونحن لم نسأله شيئا حتى اليوم.

ا- من أين نبدأ؟

في إطار السعي لاعتقاله، نقل بشرى إعتقاله المكتب الرئاسي العراقي مع السيدة الأولى للعراق، السيدة شِاناز إبراهيم أحمد، والتي تبذل مشكورة جهودا منذ فترة في متابعة ملفات الأنفال، وكان عجاج آخر هذه الملفات. هذه الخطوات تبعث الأمل وتعكس جدية مؤسسات الدولة العراقية في خدمة الوطن والشعب، وتدلّ على أن في هذه المؤسسات بذور خير.

من واجب الكرد كشف خبايا هذه الملفات، وفضح شبكات الشر ومحاسبة رموزها، لكن هذه الجهود لن تؤتي ثمارها الكاملة ما لم تتعاون معها مؤسسات إقليم كردستان بشكل منسّق وجاد. من المؤسف أن التعقيدات السياسية والتوترات بين أربيل وبغداد تُضعف هذا التنسيق، مما يقلل من فعالية هذه المساعي. ولهذا نرى أن خبر اعتقال عجاج قوبل ببرود سياسي في كردستان، وتحول

التركيز بالدرجة الأولى إلى الإعلام بدل العمل المؤسساتي الجاد. في حين تحتاج هذه الخطوة قبل كل شيء إلى تعاون رسمي، وخبرة تراكمية في استثمار مؤسسات الدولة الفيدرالية لصالح قضايا شعبنا، لا إلى الانعزال.

لننتقل إلى ملامح شخصية عجاج:

إنه عجاج أحمد حردان التكريتي، المعروف اختصارا بـ«عجاج». اسمه يوحي بخشونة صحراء نقرة السلمان، ومنها جاء لقبه. أمهاتنا وأخواتنا اللواتي قاسين العذاب في هذا السجن نادَينه بـ«حجاج». هذه التسمية بحد ذاتها تلقي الضوء على ثقافة القمع التي ارتبط بها«الحجاج بن يوسف الثقفي» الذي كان واليا مستبدّا في الدولة الأموية، وخطابه السياسي الذي جعل منه رمزا للعنف السياسي في تاريخ الشرق الأوسط والعراق. أما أسمه الثاني «حردان» فهو مأخوذ عن اسم جنرال بعثي بارز إسمه «حردان التكريتي « اشتهر بقوله عن انقلاب ١٩٦٨» «وصلنا على قطار أمريكي»، قبل أن يتذوق بنفسه قسوة هذا القطار.و عجاج التكريتي هو الامتداد الطبيعي لهذه السلالة من الطغاة.

٢- لوحات من مسرحٍ يمزق القلوب

نقرة السلمان كانت رمزا للاضطهاد السياسي في العراق منذ العهد الملكي، لكنها كانت في ذلك الزمن أيضا مدرسة للوعي والمعرفة للعديد من القادة والمتنورين الكبار ، حتى أن الشاعر قانع وصفها بأنها «زاوية السجن التي صارت مدرسة لي».

حينها، لمع نجوم العشرات من رواد الأدب والسياسة والفكر اليساري في صحراء السماوة، وكان سجن نقرة السلمان بمثابة مختبر للثوار والمفكرين. شاعر الجنوب اليساري ناظم السماوي كتب هناك قصيدته الشهيرة «يا حريمة» معبراعن تعاطفه لفتاة تزور شقيقها السجين، وقال عنها: «يا حريمة، سرقت الكلمات من الأفواه «.

> **نقرة السلمان رمز للاضطهاد السياسي في العراق منذ العهد الملكي**

مقتديا بكلمات وأحاسيس الشاعرأحمد شاملو حين قال : «يأتون ليشمو رائحة فاهك ، رعبا من أن تكوني قد قلت أحبك ذات مرة»، كان العهد الملكي في نقرة السلمان عهدا ذهبيا حيث كانت النساء تزرن أحبائهن ويتبادلون النظرات مع بعضهم البعض.

لكن العراق العسكري، عراق البعث، قلب هذا المشهد رأسا على عقب. صار السجن ذاته مسرحا للرعب، إذ عُذّب فيه مئات، بل آلاف الكرد، لمجرد انتمائهم القومي. لم تعد هناك «حريمة» تبادل النظرات، بل «غزيم» و«خونچه» و«حــلاو»؛ أسماء نساء كرديات تعرضن للاغتصاب والانتهاك على يد عجاج وأمثاله كما يسرده بنفسه و على لسانه الآن .

إن قصة نقرة السلمان وتحوله من مدرسة فكرية إلى معسكر إهانة، تختصر مأساة العراق،حيث ان قوات الحرس القومي والجمهوري والجيش البعثي لم تترك إنسانية هناك.

مرحلة عجاج كانت نسخة أشد قسوة من مرحلة الحجاج نفسه، إذ لم تُقاوَم بشجاعة كافية، ولم يُترك فيها أي متنفس للعدالة أو الحرية.

عجاج هذا قبل أن يُحاكم محاكمة قاسية على جرائمه، و جرأته في إذلال النساء الكرديات، فقاموسه لا يعرف الحياء ولا ثقافة الاعتذار، قبل كل هذا يجب أن تتبرأ منه زوجته وأولاده عقابا على ما فعل بالكرديات البريئات وأطفالهن.

*عن صحيفة» كوردستاني نوى»

سالار محمود:

عجاج من نقرة السلمان الى قاعة المحكمة الجنائية العليا

من شهادات نقرةالسلمان

ترجمة : نرمين عثمان محمد

أبشع وأقـذر اسم بين الجلادين الذين ارتكبوا الجرائم في حملات الأنفال داخل معتقل نوگره سلمان هو اسم «عجاج».

ذلك الضابط الذي كان مسؤولا عن سجن قلعة نوگره سلمان، عُرف بأنه شخص سادي، وتعامل مع الناس بوحشية مفرطة وانعدام كامل للإنسانية.

في تشرين الأول/أكتوبر من عام ٢٠٠٦، دُعي عدد من الكُتّاب المتخصصين في مجال الأنفال والإبادة الجماعية بصفة مراقبين لحضور جلسات المحكمة الجنائية العليا في بغداد حول ملف الأنفال. كان من بينهم: (لطيف فا تح فرج، طه سليمان، محمد حمه صالح توفيق، عمر محمد، مجيد صالح، عبد الله كريم محمود، سالار محمود).

في الجلسة الأولى لليوم الثاني لجلسات المحكمة حيث كنت حاضراً في قاعة المحكمة ، بتاريخ ٢٠٠٦/١٠/١١، تقدمت إحدى النساء العذراوات الناجيات من المعتقل للإدلاء بشهادتها، لتسرد أمام المحكمة ما عانته خلال فترة احتجازها في نوگره سلمان. وخلال حديثها، ذكرت اسم عجاج أكثر من مرة، وكلما نطقت بإسمه تنهدت تنهيدة مريرة. وبمشاعر يملؤها الألم تحدثت عن أساليب الاعتداء الجنسي التي تعرضت لها على يد ذلك الجلاد في قلعة نوگره سلمان.

أثناء حديثها، أوقف القاضي محمد العريبي البث المباشر للجلسة عبر التلفزيون، وأغلق زر التسجيل الأحمر أمامه حتى لا تُنقل تفاصيل الشهادة إلى القنوات الفضائية.

الناجية روت كيف كان عجاج مع اثنين من حراسه يختارون الفتيات ليلا ويقتادونهن إليهم، وبحجج مختلفة ، ليمارسوا ضدهن أبشع أنواع الانتهاكات. وأجهشت بالبكاء قائلة: «لقد جرّوني إلى ذلك العذاب، وتعرضت

للإغتصاب بصورة وحشية ومخزية.»

ساد القاعة صمت عميق، وكان القاضي محمد العريبي متأثرا إلى حد أن العرق تصبب على جبهته ولم يستطع رفع رأسه، بل بكى بحرقة على منصة القضاء وهو يمسح العرق من جبهته بيده اليمنى وومع إستمرار الشاهدة في الحديث أستمر القاضي بعد دقائق وبكل هدوء بمسح العرق المتصبب من جبينه بكلتا يديه ، في حين إن القاضي الآخـر والـذي كان على يسار العريبي كان يبكي بكل هدوء والدموع تنهمر من عينيه من تحت نظاراته وهو يمسحها بسرعة.

أسلوب الشاهدة في السرد كان مؤثرا للغاية، خاصة أنها أدلت بشهادتها بالعربية الفصحى ببلاغة قوية، حتى بدت وكأنها من أفضل المتحدثين بالعربية. لم تكن فقط متقنة للغة، بل كانت تمتلك وعيا أدبيا عاليا، إذ صاغت معاناتها بلغة رفيعة مؤثرة، مما عمّق الأثر النفسي والوجداني في نفوس الحاضرين، وأغرق القاعة في البكاء والحزن، باستثناء صدام حسين ومن كانوا معه في القفص.

وفي إحدى الجلسات اللاحقة، أدلى الشاهد عبد الله سعيد أحمد، من أهالي گۆپتەپە، بشهادته، مؤكدا أن حياتهم في نوگره سلمان كانت جحيما بسبب المرض والجوع والظروف القاسية، حتى باتوا على يقين بأنهم سيموتون جميعا. وأضاف: «ذهبنا إلى عجاج (وذكر اسمه صراحة)، وقلنا له إننا على وشك الهلاك بسبب المرض والجوع والقذارة، فردّ علينا بالقول: لقد جئتم إلى هنا لتموتوا، لم تُرسلوا إلى نقرةالسلمان لتعيشوا.»

في المحكمة الجنائية العليا، سُجلت عشرات الشهادات ضد عجاج على لسان الناجين من سجن نوگره سلمان وما ورد ذكره ليس سوى شهادة شخصين من الناجيين أما خلال جلسات قضية الأنفال، التي بلغت ٦١ جلسة منذ بدايتها وحتى جلسة النطق بالحكم، جُمعت

أدلة وشهادات عديدة تثبت إدانته. وأعلنت مديرية الأمن الوطني العراقية في بيان رسمي أنها اعتقلت عجاج أحمد حردان في ٢٠٢٥/٧/٢٩ في الضلوعية.

بعدما أدلى العديد من ضحايا الأنفال بشهاداتهم أمام محكمة محافظة المثنى، إضافة إلى شهادات جديدة فردية وجماعية، بات من الضروري ربط هذه الإفادات بما وثقته المحكمة الجنائية العليا أثناء تحقيقاتها في ملف الأنفالضد عجاج ورفاقه من المجرمين الآخرين .

الاتهامات التي وُجهت إلى عجاج في المحكمة الجنائية العليا شملت: القتل، والتعذيب، والاعتداء الجنسي على النساء والفتيات الطاهرات، وإلقاء الجثث للكلاب السوداء، إلى جانب جرائم أخرى.

لقد آن الأوان لتنفيذ القانون بموجب قانون المحكمة رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥ وقرارات هيئة القضاة، وتوحيد التهم الموجهة إلى ذلك الجلاد ضمن الأحكام القضائية.

إن هذه الشهادات تعيدنا إلى زمن حكم البعث، وتندرج ضمن صلاحيات المحكمة الجنائية العليا. إن القبض على ذلك الجلاد بعد ٣٧ عاما من ارتكابه الجرائم، وبعد ٢٣ عاما من سقوط نظام البعث، ورغم تأخره، فإنه يثبت أن الجرائم ضد الإنسانية لا تسقط بالتقادم.

واليوم، يقف عجاج البعثي أمام عدالة القانون، في فرصة مهمة لاستعادة جزء من حقوق الضحايا، وإحياء ذكرى جرائم الأنفال.

محمد شيخ عثمان :

«جينوسايد» آخر بحق كردستان

بحسب اتفاقية منع جرائم الإبـادة الجماعية لعام ١٩٤٨، لا يقتصر مفهوم الجينوساید على القتل المباشر لأفراد جماعة قومية أو دينية أو إثنية، بل يشمل كل فعل يرمي إلى تدمير جماعة قومية أو إثنية أو دينية كليا أو جزئيا. وتشمل الأفعال المندرجة تحت هذا التعريف:

- القتل البدني.
- إلحاق أذى جسدي أو نفسي خطير بأفراد الجماعة.
- إخضاع الجماعة لظروف معيشية يراد بها تدميرها كليا أو جزئيا
- فرض تدابير تهدف لمنع النمو الثقافي والاجتماعي أو تفكيك الهوية.

وبذلك، فالجينوساید لا يعني فقط سفك الدماء أو ارتكاب المجازر، بل يمتد أيضا إلى الحصار الاقتصادي والتجويع، وإلى تدمير الثقافة والذاكرة الجمعية، عبر حرمان الشعوب من مقوماتها الأساسية في الحياة.

منذ عام ٢٠١٤، ومع تصاعد الأزمات الأمنية والمالية في العراق، شهد إقليم كردستان قطعا أو عرقلة لرواتب موظفيه، بينما استمرت بغداد بصرف الرواتب لبقية أبناء الشعب العراقي. هذه الممارسة جاءت بعد الوعكة الصحية للرئيس مام جلال طالباني عام ٢٠١٢، وما تبعها من فراغ سياسي حتى رحيله في ٢٠١٧، حيث فقدت الساحة صوتا وطنيا جامعيا كان يسعى إلى التوازن والتوافق بين بغداد وأربيل.

إنَّ حرمان مئات آلاف الأسر الكردية من رواتبها لشهور وسنوات طويلة لم يكن خلافا ماليا محضا، بل ممارسة تركت آثارا اجتماعية واقتصادية عميقة:

- تجويع الأسر وزعزعة استقرار البيوت.
- ارتفاع معدلات البطالة، وتزايد هجرة الشباب.
- تعطيل المؤسسات التعليمية والثقافية.
- إضعاف النسيج الاجتماعي العام.

هذه النتائج تتطابق بشكل مباشر مع أحد أركان تعريف الجينوسايد، وهو إخضاع جماعة قومية لظروف معيشية تهدف إلى تدميرها جزئيا.

وبالرغم من أنَّ الحكومات الاتحادية المتعاقبة أكدت أكثر من مرة التزامها بحلول جذرية، إلا أن التنفيذ ظل يـراوح مكانه، ما جعل المسألة تبدو وكأنها سياسة ممنهجة أكثر مـن كونها أزمـة عـابـرة. نعم، لا يمكن إنكار وجـود قصور من جانب أطراف كردستانية في متابعة هذا الملف بجدية، لكن ذلك لا يمنح أي مبرر لمعاقبة شعب كامل بحرمانه من أبسط حقوقه المعيشية.

> **هذه النتائج تتطابق بشكل مباشر مع أحد أركان تعريف الجينوسايد**

التعامل مع لقمة العيش كسلاح تفاوضي يضعف الثقة الوطنية، ويهدد أسس التعايش، ويعيد إنتاج ذهنية الماضي القائمة على التهميش والتمييز. ولذا، فإن هذه القضية تحتاج إلى حس وطني مسؤول يتجاوز الحسابات السياسية الضيقة، وينظر إلى كردستان كجزء أصيل من العراق، له حقوق دستورية ثابتة ينبغي احترامها.

إننا أمام لحظة فارقة تتطلب من الجميع – في بغداد وأربيل على السواء – أن يرتقوا إلى مستوى المسؤولية الوطنية. فمصير العراق لا يُبنى بالحصار والعقوبات الداخلية، بل بالثقة والشراكة والالتزام بالدستور.

يشكل إطلاق الرواتب دون قيد أو شرط سياسي هو واجب وطني وأخلاقي، وهو الخطوة الأولى لاستعادة الثقة بين مكونات البلد، ووحده هذا المسار يمكن أن يضع العراق على طريق الاستقرار، ويُخرج العلاقة بين المركز والإقليم من دائرة الشك والعداء إلى فضاء الشراكة الحقيقية.

وينبغي التصدي لهذه العقلية السقيمة التي ترى في قطع الميزانية والرواتب السبل الأنجع لإدارة العلاقة، وتبحث عن أبسط ثغرة لوقف أو تأخير رواتب كردستان، فبعد أيام سيُعطي مجلس الوزراء الاتحادي توجيهاته بصرف رواتـب الشهر التاسع لموظفي العراق، باستثناء كردستان، التي ما زال موظفوها ينتظرون رواتب شهري تـمـوز (يـولـيـو) وآب (أغسطس)، ناهيكم عن راتب أيلول (سبتمبر).

هذه المفارقة تكشف أنَّ القضية لم تعد مرتبطة بعجز مالي أو إجراءات تقنية، بل بعقلية سياسية تتعامل مع حقوق شعب بأكمله كسلاح تفاوضي، وهو أمر لا يليق بدولة دستورية ولا بمشروع وطني جامع.

وبذلك، فإنَّ استمرار هذه السياسات لا يهدد كردستان وحدها، بل يضرب أسس التعايش وروح الدستور في العراق، ويعيد إنتاج عقلية الإبادة التي حاول العالم منذ ١٩٤٨ أن يجعلها جريمة لا تسقط بالتقادم.

*عضو اتحاد كتاب المناهضين للجينوسايد في كردستان

محمد حسين:

التأجيل المستمر للإصلاحات في العراق يزيد كلفة المعالجة

معهد واشنطن لسياسات الشرق الادنى/الترجمة والتحرير:محمد شيخ عثمان

في نوفمبر ٢٠٢٥، سيتوجه العراقيون إلى صناديق الاقتراع لإجراء انتخابات برلمانية. وبغض النظر عمن سيصبح صانع القرار التالي في بغداد، فقد حان الوقت لتقييم كيفية إدارة البلاد - وخاصة فيما يتعلق

بإدارتها المالية والتنمية الاقتصادية.

منذ سقوط صدام حسين عام ٢٠٠٣، سعى العراق باستمرار إلى تحقيق هدفين إنمائيين مترابطين :

يتمثل الهدف الأول في التحرر من نموذجه الاقتصادي الريعي من خلال تنشيط قطاعاته غير النفطية وتقليل اعتماده الكبير على صادرات النفط الخام.

ويتمثل الهدف الثاني في تطوير البنية التحتية المادية اللازمة لتحقيق هذا الهدف. ويتطلب ذلك في نهاية المطاف تحويل الإنفاق العام بعيدا عن النفقات المتكررة مثل رواتب القطاع العام المتزايدة باستمرار نحو الاستثمار في الأصول المادية.

ومهما كان ذلك مُربكا للقطاع العام، فإن هذه الموارد المالية ضرورية لتحسين البنية التحتية التي ستؤدي إلى نمو يقوده القطاع الخاص وتحقيق التنويع اللازم لتحسين الاقتصاد العراقي.

أظهرت بيانات المالية العامة من الحكومة الاتحادية العراقية (FGI) أن الحكومة الحالية، مثل الحكومات التي سبقتها، لم تحرز تقدما يُذكر في تحقيق أي من الهدفين.

ونتيجة لذلك، فإنها تواجه عجزا ماليا آخر مدفوعا بالنفط. في العام الماضي، ارتفع سعر النفط المطلوب لموازنة الميزانية إلى ٨٤ دولارا للبرميل ، وفقا لتقديرات صندوق النقد الدولي.

ومع اقتراب أسعار النفط من ٦٧ دولارا للبرميل ، لم تعد عائدات النفط العراقية، التي تمثل أكثر من ٩٣ في المائة من إجمالي دخل الحكومة اعتبارا من عام ٢٠٢٥، كافية لتغطية النفقات العامة المخطط لها.

ويشير هذا الضغط المالي إلى أن الحكومة بقيادة رئيس الوزراء محمد شياع السوداني لم تحرر نفسها من إرث الاعتماد على النفط.

فهي تواصل إعطاء الأولوية للإنفاق على رواتب القطاع العام ومزايا الرعاية الاجتماعية على حساب الإصلاحات الصعبة ولكن الضرورية المطلوبة لبناء اقتصاد متنامٍ.

لا يمكن توقع أن تعالج أي حكومة بشكل معقول جميع الاختلالات الاقتصادية الهيكلية والقضايا المالية في العراق خلال فترة ولاية واحدة مدتها أربع سنوات، ولكن لدى كل منها الفرصة والمسؤولية للبدء في معالجتها.

> **بيانات المالية: الحكومة الحالية، مثل سابقاتها، لم تحقق أي تقدم يذكر**

الحلول اللازمة معروفة جيدا؛ ومع ذلك، فإنها تأتي مع مقايضات يصعب قبولها بسبب الاقتصاد السياسي الذي نشأ في العراق بعد عام ٢٠٠٣، والذي عزز الإنفاق قصير الأجل المدفوع بالمحسوبية على التنمية طويلة الأجل. لقد كان هذا هو العائق الرئيسي الذي منع الحكومات المتعاقبة من متابعة إصلاحات ذات مغزى.

وهنا، يلعب البرلمان العراقي دورا حاسما في صياغة قوانين الميزانية الوطنية وفي تحديد كيفية ومكان تخصيص الأموال العامة. يأتي هذا الوضع بتكلفة عالية بشكل متزايد، لأنه يجعل الحكومة

الفيدرالية عرضة للتقلبات في أسواق الطاقة الدولية وأدى إلى العديد من الأزمات المالية منذ عام ٢٠١٥ .

تاريخيا، كان كل انخفاض كبير في أسعار النفط يُحدث صدمة فورية في الاقتصاد العراقي بأكمله، ويُثير دعواتٍ متجددة للإصلاح، لا سيما فيما يتعلق بتنويع الاقتصاد. ويُعدّ الكتاب الأبيض الصادر عام ٢٠٢٠ بعنوان « خلية الطوارئ للإصلاحات المالية » واتفاق الاستعداد الائتماني لصندوق النقد الدولي لعام ٢٠١٦ مثالين بارزين على ذلك.

ومع ذلك، فبمجرد تعافي أسعار النفط، يميل الزخم السياسي للإصلاح إلى التلاشي، وتعود النخبة الحاكمة في العراق إلى ممارسة أعمالها كالمعتاد. وتستحق الحكومة بعض الثناء لخفضها معدل الفقر الوطني من ٢٠٫١٪ إلى ١٧٫٥٪ بين عامي ٢٠١٨ و٢٠٢٤ من خلال الإنفاق على برامج الحماية الاجتماعية، لكنها لم تُحرز أي تقدم يُذكر في إصلاح السياسة المالية.

> **اعتماد بغداد على النفط يشكل خطرا على الاستقرار على المدى الطويل**

الأهم من ذلك، أن الاقتصاد السياسي العراقي يُفسر أيضا الأسباب الجذرية لسوء إدارته المالية.

فقد أفرزت ديناميكيات الريع توقعات عامة راسخة بسخاء الدولة. يعمل أكثر من ٤٠٪ من القوى العاملة العراقية في القطاع العام أو في مؤسسات مملوكة للدولة، والتي استحوذت على ٥٩٪ من إجمالي النفقات العامة للصندوق الوطني للتقاعد في النصف الأول من عام ٢٠٢٥. وهذا لا يترك مجالا كبيرا للاستثمار طويل الأجل، وأي محاولة لخفض الدعم أو إعادة هيكلة الرواتب قد تُثير ردود فعل شعبية غاضبة.

وقد لاحظ رئيس الوزراء حيدر العبادي (٢٠١٥-٢٠١٨) هذا الأمر عندما قوبلت جهوده الإصلاحية المبكرة باحتجاجات جماهيرية .

وبالمثل، لا يزال النظام السياسي العراقي المُجزأ ، القائم على المحاصصة ، والذي يُقسّم المؤسسات على أسس عرقية وطائفية، يلعب دورا هاما في الحفاظ على شبكات المحسوبية. غالبا ما تُعامل الوزارات كإقطاعيات حزبية، تخدم في المقام الأول مصالح أحزابها بدلا من الصالح العام. يُعيق هذا التشرذم المؤسسي عملية صنع القرار بشكل متماسك.

وهو أيضا مسؤول إلى حد كبير عن أحد التحديات الرئيسية التي يواجهها العراق: الفساد المستشري. غالبا ما تنطوي عمليات التوريد على عقود مُبالغ فيها ورشاوى سياسية لدعم الأحزاب السياسية والجماعات المسلحة. تفتقر هيئات الرقابة الاتحادية والإقليمية، مثل هيئة النزاهة وديوان الرقابة المالية، إلى سلطة الإنفاذ.

وقد أدت حالات شراء أو بيع المناصب الوزارية أثناء مفاوضات تشكيل الحكومة إلى مزيد من تآكل الثقة في المؤسسات العامة.

حلول قصيرة الأجل، عواقب طويلة الأجل

لمعالجة تداعيات انخفاض عائدات النفط، اعتمدت الحكومة الاتحادية على عدة تدابير قصيرة

النظر، لا يعالج أي منها الأسباب الجذرية للأزمات المالية المتكررة. أحد هذه التدابير هو خفض الإنفاق الاستثماري العام.

وقد أصبح هذا الإجـراء هو الإجـراء التقشفي الافتراضي في العراق: إعطاء الأولوية للنفقات المتكررة الأساسية مثل الرواتب والمعاشات التقاعدية، والتي شكلت أكثر من ٦٠٪ من إجمالي الإنفاق في الموازنة الاتحادية لعام ٢٠٢٤. على النقيض من ذلك، فإن تمويل المشاريع التنموية – مثل البنية التحتية والخدمات الضرورية لبناء اقتصاد متنوع – هو أول ما يتم تخفيضه أو تأجيله. ويبدو أن التوقعات المالية لعام ٢٠٢٥ تتبع نفس النمط. ففي الأشهر الستة الأولى من العام، انخفض إجمالي الإنفاق الاستثماري إلى ٣/٩ تريليون دينار فقط، وهو ما يمثل ٦/٩٪ فقط من إجمالي النفقات (٥٦/٧ تريليون دينار).

> **إجراء التغييرات يحرم النخب السياسية التي تستفيد من الوضع الراهن**

من التدابير المؤقتة الأخرى التي تُستخدم غالبا خلال فترات العجز المالي الناجم عن انخفاض أسعار النفط، السحب من احتياطيات النقد الأجنبي لدى البنك المركزي العراقي، والتي بلغت ١١١ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٢٣، وبلغت الآن ١٠٤ مليارات دولار أمريكي .

ورغـم أن هذا الإجـراء قد يوفر تخفيفا مؤقتا للأزمة المالية، إلا أنه ينطوي على مخاطر كبيرة على المدى الطويل. فالاستنزاف المستمر للاحتياطيات الأجنبية يُضعف الاحتياطي النقدي العراقي، وقد يُزعزع استقرار الدينار. قد يُؤجل هذا التكتيك ضغوط الموازنة، ولكنه يُقوّض الاستقرار المالي والثقة في الاقتصاد ككل.

النهج الثالث لإدارة العجز المالي هو تعديل سعر الصرف الثابت للبنك المركزي العراقي. في ديسمبر ٢٠٢٠، وفي خضم انهيار أسعار النفط، خفض البنك المركزي العراقي قيمة الدينار بنسبة ٢٢/٧ في المائة، مما غيّر السعر الرسمي من ١١٩٠ إلى ١٤٦٠ دينارا للدولار الأمريكي. صُممت هذه الخطوة لزيادة قيمة الدينار من عائدات النفط عند تحويلها من الدولار الأمريكي وخفض العجز المالي.

ومع ذلك، في فبراير ٢٠٢٣، مع تعافي أسعار النفط، أعيد تقييم الدينار إلى ١٣٠٠ للدولار الأمريكي. ومع اقتراب الانتخابات، يبدو من غير المرجح حدوث تخفيض مماثل لقيمة الدينار في عام ٢٠٢٠، لأنه سيؤدي إلى تآكل القوة الشرائية للناخبين العراقيين. ومع ذلك، قد يصبح تخفيض قيمة العملة أداة في عام ٢٠٢٦ إذا ظلت أسعار النفط في الستينيات دولارا للبرميل وانخفضت الاحتياطيات الأجنبية إلى أقل من ٦٠ مليار دولار، وهي عتبة حاسمة للاستقرار الاقتصادي. تبيع الحكومة العراقية نفطها بالدولار الأمريكي، لكن معظم نفقاتها بالدينار العراقي، مما قد يوفر حلا مؤقتا. مع ذلك، فإن هذه التغيرات الجذرية والانتهازية في سعر الصرف تقوض المصداقية النقدية للبنك المركزي العراقي، وقد تؤدي إلى اضطرابات سياسية واجتماعية.

كلٌّ من هذه التدابير قصيرة الأجـل (خفض

الاستثمار العام، وسحب الاحتياطيات الأجنبية، والتلاعب بسعر الصرف) ألحقت خسائر فادحة. والأهم من ذلك، أنها ساهمت في تأخير الإصلاحات الهيكلية التي يحتاجها العراق بشدة. يعكس هذا النمط من السلوك اقتصادا سياسيا تتشكل ملامحه من خلال مصالح ضيقة الأفق متجذرة، وسلوكيات ريعية، واختلالات مالية، وكلها عوامل أعاقت التقدم وعززت الاختلالات الاقتصادية في البلاد.

الطريق إلى الإصلاح: العقبات والإمكانيات

رغم هذه التحديات الهائلة، فإن الإصلاح المالي ليس مستحيلا. يمكن تحقيقه إذا ما دُعم بضغط من المواطنين العراقيين وتحالف من الفاعلين السياسيين المستعدين لاتخاذ قرارات غير شعبية من أجل استقرار ونمو اقتصادي طويل الأمد.

لقد حال الاقتصاد السياسي العراقي حتى الآن دون تنفيذ إصلاحات تكنوقراطية، لا سيما تلك التي تعزز القدرات المؤسسية، مثل الرقمنة أو أنظمة مكافحة الفساد. وقد استغلت الأحزاب السياسية الحاكمة والجماعات المسلحة سيطرتها على الوزارات لتعيين موالين لها في مناصب عليا في الخدمة المدنية، تُعرف باسم «الدرجات الخاصة». وتُمثل هذه المناصب وسيلة للمسؤولين للوصول إلى موارد الدولة وتحويلها، مما يعزز شبكات المحسوبية ويديم الفساد المنهجي.

على الرغم من هذه التحديات، كانت هناك محاولات جادة لتصحيح المسار المالي للعراق. على سبيل المثال، منذ منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، تلقت وزارة المالية العراقية دعما دوليا – بمبادرة من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والبنك الدولي والاتحاد الأوروبي والوكالة الألمانية للتعاون الدولي – لتنفيذ نظام الإدارة المالية المتكامل (IFMIS). يكشف هذا النظام عن الممارسات الفاسدة من خلال حبس عمليات إدارة المالية العامة الأساسية في نظام شفاف وقائم على القواعد وقابل للتدقيق. ومع ذلك، كان التبني محدودا، ولا يزال المشروع يخضع للاختبار التجريبي.

> **منذ سقوط صدام سعى العراق باستمرار إلى تحقيق هدفين إنمائيين مترابطين**

ومن غير المستغرب أن هذه الجهود قد عرقلتها أيضا السياسيون الذين يواصلون جني فوائد نظام المحسوبية. وبدون إرادة سياسية قوية وإنفاذ، ستظل هذه البرامج منفذة جزئيا، وسيستمر الفساد. يتمتع العراق بالقدرة على التحرر من اعتماده على النفط وبناء اقتصاد أكثر مرونة وتنوعا، ولكنه سيتطلب التزاما جريئا بالإصلاح ومشاركة مستدامة من القادة السياسيين والمواطنين على حد سواء.

*محمد حسين باحث وخبير اقتصادي مقيم في كردستان، وعضو في شبكة الاقتصاديين العراقيين. يركز عمله على قطاع الطاقة وسوق العمل في العراق،

محمد عبد الجبار الشبوط:

العراق والحاجة الى نظرية في بناء الدولة

منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة مطلع القرن العشرين، ظل سؤال الدولة ومعناها وأسسها مطروحا بإلحاح، لكنه لم يجد إجابة راسخة تُترجم إلى مشروع تاريخي جامع. فقد تعاقبت أنظمة الحكم وتبدّلت الشعارات، من الملكية إلى الجمهوريات القومية والبعثية ثم نظام ما بعد ٢٠٠٣، لكن جميعها أخفقت في صياغة نظرية واضحة لبناء الدولة، أي رؤية متكاملة تحدد هوية الدولة، غاياتها، مؤسساتها، وأسس علاقتها بالمجتمع.

ونتيجة لذلك بقي العراق أسير الأزمات البنيوية: ضعف الشرعية، هشاشة المؤسسات، غياب الهوية الجامعة، وهيمنة المحاصصة.

من هنا تبرز الحاجة الملحّة اليوم إلى نظرية في بناء الدولة، لا كترف فكري، بل كشرط لازم للنهوض الحضاري، وصيانة السيادة، وإطلاق التنمية. وهنا يطرح البعض "نظرية الدولة الحضارية الحديثة" كإطار مرجعي يمكن أن يشكّل الجواب التاريخي عن سؤال الدولة في العراق.

عن نظرية بناء الدولة

نظرية بناء الدولة ليست برنامجا حكوميا مرحليا، ولا خطة تنموية آنية، بل هي إطار فكري ومرجعية شاملة تجيب عن ثلاثة أسئلة جوهرية:

١. ما هي الدولة؟ أي الكيان السياسي الذي يملك السيادة ويُعبّر عن الإرادة العامة.

٢. لماذا نحتاجها؟ لضمان الأمن والعدل والحرية

> العراق اليوم بأمس الحاجة إلى نظرية بناء الدولة كشرط وجودي

والتنمية وحماية الحقوق.

٣. كيف تُبنى وتستمر؟ عبر قواعد دستورية راسخة، مؤسسات مستقلة، قيادة شرعية، وتنمية متوازنة.

أسس وعناصر نظرية بناء الدولة

أي نظرية جادة لبناء الدولة تقوم على مجموعة ركائز أساسية:

الشرعية: أن تستند الدولة إلى دستور واضح وإرادة شعبية.

المؤسساتية: استقلال المؤسسات عن نزوات الأفراد والأحزاب.

الهوية الجامعة: تجاوز الانقسامات الطائفية والإثنية في إطار وطني شامل.

سيادة القانون: خضوع الجميع للقانون بلا استثناء.

التنمية الحضارية: ربط الاقتصاد بالتعليم والثقافة والقيم.

القيادة الواعية: نخب تمتلك رؤية حضارية لا مجرد رغبة في السلطة.

القدرة على الاستمرار: نظام مرن يتكيف مع الأزمات ولا ينهار عند أول اختبار.

هل امتلكت القوى الحاكمة في العراق نظرية لبناء الدولة؟

الملكية (١٩٢١–١٩٥٨): اعتمدت النموذج البريطاني، فأنشأت جهاز دولة شكليا لكنه ظل بعيدا عن المشاركة الشعبية الحقيقية.

الجمهوريات والانقلابات (١٩٥٨–٢٠٠٣): رفعت شعارات قومية أو اشتراكية، لكنها بقيت أيديولوجيات سلطوية أكثر منها نظرية مؤسساتية.

مرحلة ما بعد ٢٠٠٣: تأسس النظام على مبدأ المحاصصة الطائفية والقومية، أي اقتسام الدولة بين مكوّنات، لا بناء دولة وطنية حديثة.

الخلاصة أن القوى المتعاقبة لم تملك نظرية وطنية جامعة، بل مارست الحكم كإدارة وقتية أو سلطة أيديولوجية أو غنيمة موزعة.

نحو نظرية الدولة الحضارية الحديثة

أمام هذا الواقع، برزت فكرة نظرية الدولة الحضارية الحديثة كإطار نظري يسعى إلى دمج:

قيم الحضارة: العقل، العلم، الحرية، الكرامة الإنسانية.

آليات الدولة الحديثة: الديمقراطية، المؤسسات، سيادة القانون.

خصوصية الواقع العراقي: التعددية الدينية والقومية، الثروة النفطية، والموقع الجغرافي.

هذه النظرية تقدم بديلا عن دولة المكوّنات الطائفية، والدولة الشمولية الأيديولوجية، والدولة الريعية الفاشلة، وتطرح بدلا عنها دولة حضارية حديثة قادرة على جمع المكوّنات في هوية مشتركة، وإطلاق مشروع نهضة شامل.

إن العراق اليوم بأمسّ الحاجة إلى نظرية في بناء الدولة، لا كخيار فكري إضافي، بل كشرط وجودي لاستمرار كيانه وتجاوز أزماته المتراكمة.

ويمثل طرح "نظرية الدولة الحضارية الحديثة" فرصة لإعادة تعريف الدولة العراقية على أسس جديدة، تجعلها دولة مواطنة وقانون وتنمية، لا دولة محاصصة أو شعارات فارغة. بذلك فقط يمكن للعراق أن ينتقل من مرحلة إدارة الأزمات إلى مرحلة بناء التاريخ وصناعة المستقبل.

اوجلان: العملية وصلت إلى مرحلة الحل القانوني

أصدر مكتب القرن الحقوقي بيانا مكتوبا بشأن اجتماع المحامين في ١٥ أيلول مع القائد عبدالله اوجلان وعمر خيري كونار، وحاميلي يلدرم، وأرغين أتاباي، ومراد يامالاك.

وبشأن اللقاء مع اوجلان وردت المعلومات التالية:

«في ١٥ أيلول ٢٠٢٥، وبعد ست سنوات في سجن إمرالي، التقينا بالسيد أوجلان وموكليه الآخرين من خلال محامينا. زودناه بمعلومات وافية حول وضعه القانوني وطلباته القضائية الجارية لـدى الآليات القضائية الوطنية والدولية. ومن خلال ذلك، أتيحت لنا فرصة الاستماع إلى آرائه ومقترحاته بعد فترة طويلة. ونود أن نؤكد أننا وجدنا السيد أوجلان قويا

وحازما للغاية، وكانت زيارة المحامين إلى إمرالي بعد عام ٢٠١٩ بالغة الأهمية وذات معنى، وقد أعطى هو نفسه معنى للاجتماع وقيّمه في هذا السياق، وفي تقييماته، ذكر أن إرساء القانون الديمقراطي شرط للدولة المعيارية وأحد الأهداف الرئيسية للعملية.

أشـار إلى أن عملية السلام الحالية والمجتمع الديمقراطي قد وصلت إلى مرحلة الحل القانوني، وقال إنه خلال عملية المئة عام، ظل الكرد دائما خارج نطاق القانون، وحاول جاهدا للقضاء على معاداة القانون له، وذكر أنه في إطار الأمة ديمقراطية، هم مصرون على العيش المشترك، ولديه مشروع لجمهورية ديمقراطية، كما أشار إلى أنه في هذا السياق، هناك العديد من الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية للقضية الكردية، وفي هذه المرحلة هناك حاجة إلى حلول قانونية تشمل أيضا القوانين المؤقتة، وقال إنه في هذه المرحلة، التي يمكن وصفها أيضا بأنها عملية انتقالية، يريد ويأمل أن يُعتبر وقت زيارة المحامين علامة على فتح باب القانون.

إن المسؤولية الأساسية لكل من يؤمن بعملية السلام والمجتمع الديمقراطي هي إظهار نهجٍ يتماشى مع دور السيد أوجلان ورسالته، وبهذه المناسبة، نؤكد أن «حق الأمل» المُدرج على جدول أعمال لجنة وزراء مجلس أوروبا هو مسألةٌ هيكليةٌ في القانون التركي، وأن الخطوات الإيجابية التي سيتم اتخاذها في هذا الصدد ستكون خطوة ملموسة نحو إرساء القانون الديمقراطي، ويود السيد أوجلان أن ينقل تحياته العميقة إلى السجناء السياسيين في السجون، وإلى كل من سأل عنه، وإلى كل من يؤمن بعملية السلام والمجتمع الديمقراطي، ويبذل الجهود ويعمل على هذه القضية.

»

هناك حاجة إلى حلول قانونية تشمل أيضا القوانين المؤقتة

»

اجتماعات لجنة «السلام»: ما نسعى إليه هو تقديم نموذج لتركيا

(TRT Haber) / الترجمة والتحرير: محمد شيخ عثمان

انعقدت لجنة التضامن الوطني والأخوة والديمقراطية، التي أنشئت في الجمعية الوطنية التركية الكبرى بما يتماشى مع هدف «تركيا خالية من الإرهاب»، برئاسة رئيس الجمعية الوطنية التركية الكبرى، نعمان كورتولموش.انعقدت لجنة التضامن الوطني والأخوة والديمقراطية للمرة الحادية عشرة.

وحضر الاجتماع الحادي عشر للجنة الذي عقد في قاعة الاحتفالات ممثلو المنطقتين الشرقية والجنوبية الشرقيةالأناضولويشارك في الاجتماع ممثلون عن مختلف المنظمات غير الحكومية العاملة في مناطقهم.

في الجلسة الأولى من الاجتماع، اجتمعت جمعية الصناعيين ورجال الأعمال في جنوب شرق البلاد، وجمعية سيدات الأعمال في شرق وجنوب شرق البلاد، واتحاد جمعيات الصناعيين ورجال الأعمال في شرق وجنوب شرق البلاد، وحرس الأمن الأناضولي وشهيدوسيتحدث في الجلسة رؤساء اتحاد العائلات واتحاد القبائل القديمة.

وفي الجلسة الثانية من الاجتماع، سيقوم ممثلون عن الجمعية، واتحاد البحوث الإسلامية في بلاد الرافدين، وجمعية رجال حركة التبليغ والعلم الإسلامية، ومؤسسة علماء المدرسة بإجراء التقييم.

وألقى رئيس مجلس الأمة التركي الكبير كورتولموش الكلمة الأولى في الاجتماع إلى شاه إسماعيل بديرهان أوغلو،

رئيس جمعية الصناعيين ورجال الأعمال في جنوب شرق البلاد.

وكانت اللجنة انعقدت في اجتماعها العاشر برئاسة رئيس الجمعية الوطنية التركية الكبرى، نعمان كورتولموش.

وفي كلمته أمام اللجنة، شكر رئيس الجمعية الوطنية الكبرى لتركيا، كورتولموش، الأكاديميين الذين قدموا العروض التقديمية.

قال كورتولموش، متذكرا عقد اجتماعهم العاشر: «لحسن الحظ، نفّذنا عملية مُخططا لها بدقةٍ وتفصيلٍ مُنذ البداية. وقد أنجزنا عملنا حتى اليوم بتوافقٍ كبير. ونأمل أن نُنجزه في أقرب وقتٍ ممكن».

وأوضح كورتولموش أنهم تفاوضوا بشأن الأمور في اللجنة بشكل متبادل وأداروا العمليات بطريقة شفافة ومفتوحة، وتابع:

انطلقنا من مبدأ اتخاذ جميع قراراتنا بأغلبية مشروطة قدرها ثلاثة أخماس. وقد اتُّخذت جميع قراراتنا حتى الآن بالتوافق. ولذلك، شكّلنا لجنة تتمتع بمستوى عالٍ من التمثيل الديمقراطي والسياسي. وقد وصلنا إلى هذه المرحلة من عملنا. ومن المسائل المهمة الأخرى حرصنا على الاستماع إلى قاعدة عريضة في جلسات الاستماع التي نُجريها هنا، بما يتناسب مع هذا المستوى الرفيع من التمثيل السياسي، لتمثيل مختلف شرائح المجتمع على أوسع نطاق ممكن، والتوصل إلى توافق يُوسّع نطاق التوافق الاجتماعي الناتج بسرعة وفعالية.

«ما نقوم به هو تقديم نموذج خاص بتركيا»

وأكد كورتولموش أنه يعتقد أن آراء الجميع التي تم الاستماع إليها في اللجنة ستعطي قوة كبيرة للخطوات التي سيتم اتخاذها لضمان السلام والأخوة في تركيا، وأضاف:

«لا شك أن عمل هذه اللجنة واجتماعاتها عقدت استجابة لدعوة إمرالي بأن ‹المنظمة ستحل نفسها بالكامل وتسلم سلاحها بالكامل، ويجب التخلي عنها›. لذلك، فإن المهمة الأساسية لهذه اللجنة هي الإشراف على هذه العملية ورصدها نيابة عن الأمة، واتخاذ الخطوات اللازمة لضمان اللوائح القانونية والتوافق الاجتماعي اللازمين لها.

الأصدقاء الذين سنستمع إليهم هنا اليوم هم أولئك الذين أجروا أبحاثا معمقة حول حل النزاعات في مناطق مختلفة، من أمريكا اللاتينية إلى آسيا، ومن أفريقيا إلى أوروبا.

ما نسعى إليه حاليا هو تقديم نموذج لتركيا. سنجري تحليلا مفصلا لجميع الأعمال ومفاوضات السلام والخطوات المتخذة فيما يتعلق بحل النزاعات خلال هذه العملية. لكننا ندرك أيضا أن ما نقوم به هو تقديم نموذج فريد لتركيا. نأمل، بعد الانتهاء من هذه الدراسات في أقرب وقت ممكن، أن يكون لدينا نموذج ناجح لتركيا لنقدمه إلى الأدب العالمي وتاريخ الديمقراطية العالمية.

لذلك، نعلم أنه لا يوجد مثالان متماثلان تماما، ولكننا نعلم أن هناك دروسا يمكن استخلاصها من مفاوضات وحل النزاعات حول العالم. بالاستفادة من الدروس التي سنتعلمها هنا، نمتلك القوة السياسية والتوافق الاجتماعي والمعرفة والخبرة في الديمقراطية التركية لتطوير نموذج. هذا هو عملنا الخاص تماما. آمل أن يفتح عملنا اليوم آفاقا جديدة في هذا الإطار، ويضيف بُعدا جديدا لعملنا.

«نواصل عملنا بحسابات جيدة جدا»

وأضاف كورتولموش أنه على الرغم من اختلاف آراء الجميع بشأن هذه العملية، فإن الفكرة المشتركة هي: «يجب ألا تبكي الأمهات بعد الآن، ويجب ألا تتحدث البنادق بعد الآن، ويجب على الجميع تحمل مسؤولياتهم لضمان السلام

والهدوء والأمان في هذا البلد».

وأكد كورتولموش أن على منظمة بي كي كي أن تعلن فورا تخليها عن سلاحها بشكل كامل وامتثالها للدعوة الصادرة من إمرالي بكل عناصرها، وأضاف:

ما يتطلبه هذا هو أن يكون المشهد السياسي التركي مهيئا لاتخاذ الخطوات اللازمة، وأن يكون مطمئنا. أعلم أنه بمجرد تحقيق ذلك، سيتقدم عملنا بشكل أقوى بكثير. نحن ندرك هذا: ما كان لهذه اللجنة أن تجتمع ولو للحظة واحدة لولا الدعم الساحق من شعبنا لهذه الجهود. علينا أن نقدّر هذا الدعم الهائل. أودّ أن أختتم كلمتي بالإشارة إلى نقطة أخرى طُرحت خلال هذه الاجتماعات. نحن نواصل عملنا من خلال دراسة متأنية لأسباب وأهداف اتخاذنا لهذه الخطوات، ولكن علينا أيضا أن نتحرك بسرعة، وخاصة في هذه البيئة التي تفرض فيها الظروف الإقليمية والعالمية أعباء ثقيلة على تركيا يوميا، ويجب علينا ضمان السلام الدائم والنهائي، وإرساء الهدوء والأخوة في أسرع وقت ممكن.

١٠ رؤساء سابقين للبرلمان سينضمون إلى اللجنة

وقال رئيس البرلمان كورتولموش في كلمته في افتتاح اللجنة : «أود أن أشكر جميع رؤساء البرلمانات لدينا، الذين يتمتع كل منهم بخبرة واسعة في المسائل التشريعية والسياسية، والذين تابعوا عن كثب التجربة الديمقراطية في تركيا وقضاياها الأساسية طوال حياتهم، والذين سعوا جاهدين لإيجاد حلول، لقبول هذه الدعوة من لجنتنا».

وأوضح كورتولموش أن ١٠ رؤساء سابقين للبرلمان سينضمون إلى اللجنة ، وأنه لا يمكن دعوة ثلاثة رؤساء سابقين للبرلمان بسبب مشاكل صحية.

بعد خطاب كورتولموش، كان رئيس الجمعية الوطنية الكبرى السابق في تركيا حكمت تشيتين أول من تحدث في اللجنة وقدم تقييمه.

وفي كلمته خلال الجلسة الأولى من الاجتماع السابع للجنة، أكد إزجي، الرئيس الحادي والعشرون للجمعية الوطنية الكبرى لتركيا، أن عملية «تركيا خالية من الإرهاب» بدأت ببيان رئيس حزب الحركة القومية دولت بهجلي واستمرت بنظرة إيجابية وموقف حازم من الرئيس رجب طيب أردوغان.

وأشار إيزغي إلى أن المنظمة الإرهابية قررت حل نفسها ونزع سلاحها استجابة لدعوة زعيم منظمة بي كي كي الإرهابية عبد الله أوجلان، وقال إنه حان الوقت الآن لمعالجة الأوضاع القانونية لأولئك الذين تم اختطافهم إلى الجبال وهم أطفال، والذين كانوا مصممين على عدم الانخراط في أي عمل، والذين لم يتمكنوا من الفرار عن طريق الهروب أو غيره من الوسائل.

وأكد إيزغي أن مجلس الأمة التركي الكبير هو المكان المناسب لحل هذه المشكلة، مشيرا إلى أن العمل بدأ هناك بقيادة رئيس المجلس كورتولموش. وتابع إيزغي:

بغض النظر عن اسمها، فإن الواجب الأساسي للجنة المُنشأة، وبالتالي الجمعية الوطنية التركية الكبرى، يتمثل تحديدا في هذا. إن استغلال هذا الوضع الخاص كفرصة للمطالبة بامتيازات لمن يتابعون الإجراءات القانونية في فئات أخرى، سيكون خطوة من شأنها تعطيل هذا العمل الخاص. كل من يرتكب جريمة سينال العقوبة المناسبة بلا شك، ولكن إذا لزم الأمر، سيتم وضع لوائح وفقا لقرارات المحكمة الدستورية لضمان المساواة في القضاء. إذا كان التشريع ضروريا لتنفيذ اللوائح في هذا الإطار، فسيتم سنه، وإذا لزم الأمر، سيتم إجراء تعديلات دستورية. لا يوجد شيء لا يمكن للجمعية الوطنية التركية الكبرى القيام به، لكنها هيئة دستورية وملزمة بالالتزام بالدستور في جميع أعمالها.

وقال إيزغي إن الجمعية الوطنية الكبرى التركية، بطريقة عملها الحالية، لا تملك صلاحية إلغاء أو تعديل الأحكام

التي وصفها الدستور بأنها «غير قابلة للمساس» أو سن لوائح قانونية جديدة تتعارض معها، وأوضح أن لوائح مماثلة موجودة في دساتير دول أخرى.

قال إيزغي: «بينما ينصب تركيزنا على إنهاء الخدمة واللوائح ذات الصلة، يمكن، كما ذكرتُ، إجراء تعديلات دستورية إذا لزم الأمر. فإذا ما اتُّخذت مثل هذه المبادرة، على سبيل المثال، ينبغي تعديل المادة ٦٦ من الدستور واستبدالها بعبارة «يُطلق على شعب تركيا، دون تمييز على أساس الدين أو العرق، اسم الأتراك بالجنسية»، التي أدرجها مصطفى كمال أتاتورك في المادة ٨٨ من دستور عام ١٩٢٤ – رحمه الله.

صرّح إيزغي بأنّ أهمّ ما يُميّز النظام الرئاسي هو ترسيخه القويّ للاستقرار الإداري، واقترح أيضا تحويل النظام الرئاسي إلى نظام رئاسي برلماني. وأضاف: «مع ذلك، يجب أن تكون الأولوية المطلقة في هذه المرحلة الانتقالية هي ضمان عدم المساس بالاستقرار الذي تحقق من خلال النظام الرئاسي، وعدم عرقلة سبل تحقيق الاستقرار».

أكد إيزغي أن ألم من استشهدوا وارتقوا إلى مصاف المحاربين القدامى في قتالهم ضد منظمة بي كي كي الإرهابية لا يقتصر على سكان المنطقة التي سقطت فيها النيران فحسب، بل يشمل جميع أنحاء تركيا. وقال: «لأن الشعور الذي قادهم إلى الشهادة وارتقوا إلى مصاف المحاربين القدامى هو شعور حماية الدولة التركية والوطن. هذا الشعور قيمة مشتركة لنا جميعا».

وأكد رئيس البرلمان السابق إزجي أن التطورات التي قد تثير غضب عائلات الشهداء والمحاربين القدامى لن تؤدي إلا إلى تفاقم معاناتهم، قائلا: «إن جهود رئيسنا وتصريحاته في هذا الصدد، فضلا عن رسالة الثقة التي أرسلها إلى منازل عائلات الشهداء والمحاربين القدامى، تزيل أي شكوك قد تنشأ في هذا المجال».

هذه اللجنة تمثل ٩٥٪ من أصوات الناخبين في تركيا

وأوضح كورتولموش أن لجنة التضامن الوطني والأخوة والديمقراطية التي تم تشكيلها في الجمعية الوطنية الكبرى التركية ليست لجنة قادرة على حل كافة مشاكل تركيا، وأشار إلى ما يلي:

«. تكمن خصوصية هذه اللجنة في أنها تمثل حاليا ٩٥٪ من أصوات الناخبين في تركيا. جميع الأحزاب السياسية، باستثناء حزب واحد، وحتى جميع الأحزاب السياسية التي لا تنتمي إلى تكتل سياسي، ممثلة فيها. نحن نشهد عملية يُعبّر فيها أصحاب الأفكار المختلفة عن آرائهم بصراحة على أرضية مشتركة: إرساء هيكل داخلي قوي في تركيا من خلال القضاء على الإرهاب.

أُؤكد أنه لا يوجد أي نقاش دستوري هنا على الإطلاق. دعوني أكون واضحا تماما: لا يوجد أدنى مطالبة بالحكم الذاتي، أو منطقة منفصلة، أو إضفاء الطابع الرسمي على اللغات الأصلية المختلفة. لا يوجد أدنى جهد لإقالة أو إطلاق سراح زعيم المنظمة، ولا يوجد أي مطالبة بهذا الشأن.

وأكد كورتولموش أن قضية الإرهاب التي كلفت الجمهورية ٥٠ عاما من تاريخها سيتم حلها بمساهمات ٩٥٪ من الطبقة السياسية التركية، وسيتم إزالة المنظمة الإرهابية من أجندة تركيا.

وأوضح كورتولموش أنه سيكون هناك من في الداخل والخارج من سيحاول منع استمرار هذه العملية بنجاح، وتابع:

في هذا السياق، نعلم جيدا أن بعض القوى الإمبريالية، التي تشعر بالقلق من مكانة تركيا كرائدة في المنطقة التي

تعمل فيها، ومن بعض انعكاساتها فيها، ستشعر بالقلق أيضا من هذه العملية. لذلك، نشهد عملية يُنصت فيها إلى جميع أفراد أمتنا، وجميع شرائح المجتمع.

وفي نهاية هذه العملية، آمل أن نتمكن من طرح إطار عمل مشترك وتقديمه كمقترح إلى الجمعية العامة للبرلمان. بدأنا مناقشاتنا بالاستماع إلى عائلات شهدائنا الذين خاطروا بحياتهم، وقدامى محاربينا، وعائلاتهم. كان لقاء مؤثرا حقا. هناك، ألقى أحد قدامى محاربينا كلمته، ممسكا بعينه الاصطناعية التي فقدها في أحد الصراعات. صُنعت قرنية عينه الأخرى من قرنية صديق له استشهد في الصراع.رمشكانت عملية زرع. كانت جلسة مؤثرة للغاية. قال صديقنا العزيز: «نعم، فقدت عيني. فقدت أصدقائي أمام عينيّ مباشرة، ولكن إذا أردنا أن ينتهي الإرهاب، وأن لا يفقد الناس في هذا البلد أرواحهم مجددا، وأن يُقضى على التنظيم الإرهابي، فإننا ندعم هذه العملية بكل قوة». وبالمثل، استمعنا إلى الأمهات مجددا. ومن بين كلمات الأمهات، كانت هناك امرأة مُسنّة. الأمقال: «نفضل دفن الأسلحة على دفن أطفالنا». آمل أن تُثمر هذه الجهود الطيبة النية، وأن تُسكت الأسلحة في هذا البلد.

وأكد كورتولموش أن حرق الأسلحة كان بمثابة لفتة رمزية تعني «لن أتعامل مع الأسلحة مرة أخرى أبدا»، وأن هذا من شأنه ضمان الوحدة والتضامن بين الناس.

«سنقدم النموذج التركي للعالم»

الجمعية الوطنية الكبرى التركيةأكد الرئيس التركي نعمان كورتولموش أنه لا يوجد سبب واحد يجعل جميع المجموعات العرقية والمجموعات الدينية المختلفة التي تعيش في تركيا معادية لبعضها البعض، وتابع حديثه على النحو التالي: «أعتقد أن أولئك الذين يريدون أن يروا ما يعنيه هذا الوحدة والتضامن والأخوة كاناكالي لابد أنهم شعروا بهذا الشعور العميق عندما زاروا نصب الشهداء. هنا استشهد أناس من جميع أنحاء الأراضي العثمانية – طرابلس، فلسطين، جنين، رام الله، والقدس.

وبالمثل، جاء أناس من السليمانية، كركوك، أربيل، وسائر أنحاء المنطقة. استشهدوا في جناق قلعة. لذلك، لا توجد أدنى مشكلة تاريخية أو ثقافية أو دينية يمكن أن تُسبب الفرقة بين شعبنا. نعلم أن جميع المشاكل التي فُرضَت بيننا هي مشاكل مصطنعة، نتاج مشاريع خارجية مختلفة، وسنقضي عليها معا.

نسعى جاهدين لضمان سرعة هذا المسار وتحقيق نتائجه. يجب على الجميع استخدام لغة الوحدة والتضامن والأخوة التي تتطلبها هذه المرحلة. إن شاء الله، بعد انتهاء هذه المرحلة، سنناضل معا بسلام، وننشد أغانينا وأغانينا الشعبية في كل مكان في تركيا، في كل شارع، في كل جبل، في كل قرية، في كل هضبة، لنجعل المستقبل المشترك للأتراك والكرد أقوى بكثير.

وأكد كورتولموش أن هذه العملية لا تتعلق بتركيا، مذكرا بأن هناك محادثات بين المنظمات الإرهابية والحكومات في جميع أنحاء العالم، وأجرى التقييم التالي:سنقدم للعالم نموذجا تركيا. حل النزاعات ممكنٌ حقا بالمنطق السليم والوسائل المناسبة والمفاوضات. لذا، يُعدّ النموذج التركي قدوة للعالم أجمع في هذا الصدد. يا لحسن حظنا إن استطعنا إثبات ذلك. علاوة على ذلك، أؤكد لكم أن تركيا لن تُربط بالإرهاب مجددا، أي أن إنشاء منطقة خالية من الإرهاب هو ضمانٌ لإنشاء منطقة خالية منه.

مجلس أوروبا يطالب تركيا بتنفيذ القرارات بشأن دميرتاش

طالبت لجنة وزراء مجلس أوروبـا تركيا بتنفيذ قرارات المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان (DMME) بشأن السياسي الكردي صلاح الدين دميرتاش وإطلاق سراحه.

وقيّمت لجنة وزراء مجلس أوروبا في اجتماعها رقم ١٥٣٧، المنعقد بين ١٥ و١٧ أيلول ٢٠٢٥، القرارات الصادرة بشأن صلاح الدين دميرتاش (رقم ٢) والقضايا ذات الصلة.

ذكّرت اللجنة بقرارات المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان (DMME)، وذكـرت أن دميرتاش وأعضاء برلمانيين منتخبين آخرين قد احتُجزوا دون أدلة كافية، وذُكر أن لهذا الاحتجاز هدف سياسي، وأنه ينتهك حقهم في حرية التعبير والتمثيل السياسي.

وأعربت لجنة الوزراء عن قلقها البالغ إزاء عدم تنفيذ قرارات المحكمة الدستورية، ودعت تركيا إلى الإفراج الفوري عن دميرتاش وغيره من السجناء السياسيين، كما اقترحت اللجنة بأن تقوم المحاكم باتخاذ تدابير بديلة، انتقدت اللجنة الإطار الدستوري الحالي في تركيا، مشيرة إلى أنه لا يضمن التعددية السياسية، واعتبرت رفع الحصانة البرلمانية والاحتجاز المفرط لرؤساء البلديات مدعاة للقلق.

كما دعت اللجنة تركيا إلى تطبيق إصلاحات قانونية تُعزز التعددية السياسية وتضمن حرية التعبير، ودعت أيضا إلى تهيئة الظروف لتدريب أعضاء السلطة القضائية وفقا لمعايير المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان.

ودعت اللجنة السلطات إلى الأخذ في الاعتبار «لجنة الديمقراطية والإخوّة والتضامن الوطني» و«مبادرة تركيا بلا إرهاب»، والتعاون مع اللجنة والأمانة العامة في تنفيذ التدابير في هذه القضية.

ستقيّم لجنة الوزراء التدابير الفردية في اجتماعها في كانون الأول ٢٠٢٥، والتدابير العامة في آذار ٢٠٢٦ من جديد.

علي باكر :

هل تسير العلاقات بين إسرائيل وتركيا على مسار تصادمي؟

(The National Interest)/ الترجمة والتحرير: محمد شيخ عثمان

دخلت العلاقة بين تركيا وإسرائيل أخطر مراحلها منذ عقود، حيث أقرّت الدولتان علنا بإمكانية نشوب مواجهة عسكرية. ما بدأ كتوترات دبلوماسية بشأن غزة تطور إلى منافسة استراتيجية أوسع نطاقا تهدد بإعادة رسم الهيكل الأمني في الشرق الأوسط. تكشف التصريحات الأخيرة للمسؤولين الأتـراك والإسرائيليين أن العلاقات بين الدولتين في أدنى مستوياتها منذ خمسة عشر عاما، مع تصاعد شبح الصراع في الأراضي السورية المتنازع عليها.

يمثل هذا التدهور أكثر من مجرد خلاف ثنائي، بل إنه يشير إلى تحول جذري في ديناميكيات القوة الإقليمية، قد تكون له آثار بعيدة المدى على المصالح الأمريكية، والاستقرار الإقليمي، والصراع الأوسع على النفوذ في الشرق الأوسط. في الوقت الذي تسعى فيه إسرائيل إلى ما يسميه رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو «إسرائيل الكبرى» - وهو مشروع هيمني توسعي استخدمه الإسرائيليون، خاصة بعد حرب الأيام الستة في يونيو ١٩٦٧ - وفي الوقت الذي تُسرّع فيه تركيا تحديث جيشها وبرنامجها للصناعات الدفاعية المحلية، فإن الطريق مهيأ لمواجهة قد تُعيد تشكيل المشهد الاستراتيجي للمنطقة.

وصلت تصورات التهديد المتبادل إلى مستويات مُقلقة

> تدهورت العلاقات بينهما تدريجيا، وقد تكون في طريقها إلى مواجهة

لدى الجانبين ويصف خبراء الأمن الإسرائيليون تركيا الآن علنا بأنها تهديد إقليمي رئيسي. وقد تم إضفاء الطابع الرسمي على هذا التقييم على أعلى مستويات التخطيط الاستراتيجي الإسرائيلي.

في يناير الماضي، أصدرت لجنة ناجل - وهي لجنة مُكلفة من الحكومة الإسرائيلية - تقريرا يُصنف تركيا على أنها «تهديد استراتيجي» ويدعو إسرائيل إلى الاستعداد لحرب محتملة مع أنقرة.

يصف مسؤولو الاستخبارات الإسرائيلية التحالف التركي القطري الناشئ بأنه يُمثل «تهديدا استراتيجيا» للمصالح الإسرائيلية.

وبالمثل، صـرّح وزيـر شـؤون الشتات، عميحاي تشيكلي، العضو في حزب الليكود بزعامة نتنياهو، خلال مقابلة تلفزيونية بأنه بعد إيران، «يجب أن تكون تركيا التالية»، مُشيرا إلى أن على إسرائيل شن حملة إعلامية دولية ضدها.

من المنظور التركي، يُمثل تقييم التهديد نفس القدر من الوضوح فقد أعلن الرئيس رجب طيب أردوغان أن نتنياهو يُمثل «التهديد الأكبر» لمنطقة الشرق الأوسط. في الوقت نفسه، يصف المسؤولون الأتراك سلوك إسرائيل الخارج عن القانون بأنه يُشكل تهديدا واضحا للأمن الدولي. صرحت وزارة الخارجية التركية بأن «إسرائيل أصبحت التهديد الأبرز لأمن منطقتنا من خلال هجماتها على السلامة الإقليمية والوحدة الوطنية لدول المنطقة».

يعكس هذا الخطاب المتصاعد حسابات استراتيجية أعمق. يُلقي المسؤولون الأتراك باللوم الأكبر في الأزمة الحالية على قيادة نتنياهو، معتبرين سياساته مثيرة للجدل وغير خاضعة للمساءلة بشكل متزايد.

وقد أدت استراتيجيات نتنياهو السياسية الداخلية لتجنب المساءلة الداخلية إلى تأجيج صراعات إسرائيل الإقليمية، من غزة إلى لبنان إلى سوريا.

يعكس إعلان نتنياهو الأخير عن خطط «السيطرة» على مدينة غزة وتحقيق مشروع «إسرائيل الكبرى» ما تعتبره أنقرة أجندة توسعية ومزعزعة للاستقرار إلى حد كبير، تهدف إلى تفتيت الـدول المجاورة إلى جيوب طائفية أو عرقية، وفرض هيمنة إسرائيل من خلال الهيمنة العسكرية.

إن سعي نتنياهو لما يسميه «لحظة ١٩٦٧» - في إشارة إلى انتصار إسرائيل الحاسم في حرب الأيام الستة - يوحي بمحاولة لتغيير موازين القوى الإقليمية من خلال القوة العسكرية بشكل دائم.

ويرى المسؤولون الأتراك أن هذا يشكل تهديدا مباشرا لأمنهم القومي، خاصة في ظل العمليات الإسرائيلية في سوريا، حيث تحتفظ القوات التركية بوجود كبير ولها الأولوية القصوى للحفاظ على وحدة وسلامة أراضي البلاد، وتحقيق استقرار البلاد.

لقد حوّل سقوط حكومة بشار الأسد في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٤ سوريا من ساحة حرب بالوكالة إلى ساحة

> دخلت العلاقة بين تركيا وإسرائيل أخطر مراحلها منذ عقود

محتملة لمواجهة تركية-إسرائيلية مباشرة. ومع تبني كل دولة أجندة متباينة لمستقبل سوريا، ازداد خطر سوء التقدير بشكل كبير.

ورغم عقد عدة اجتماعات لفضّ النزاعات ومحاولات من مسؤولين أتراك مع نظرائهم الإسرائيليين في أذربيجان، لم يُحرز أي تقدم حتى الآن في منع الاشتباكات المحتملة.

الجغرافيا العسكرية تجعل الصراع شبه حتمي. تسيطر القوات التركية على مساحة كبيرة من شمال سوريا، بينما تكثفت العمليات الإسرائيلية في الجنوب والوسط. يتقارب نطاقا النفوذ بشكل خطير.

ولكي تستفيد أنقرة استفادة كاملة من سوريا الجديدة، من الضروري تحقيق دولة مستقرة وموحدة وذات سيادة وخالية من الإرهاب ومزدهرة في سوريا.

تتوافق هذه الرؤية ليس فقط مع رغبات جيران سوريا، بل أيضا مع مصالح الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية، بما في ذلك المملكة العربية السعودية وقطر والولايات المتحدة وأوروبا. ومع ذلك، ترى جهتان إقليميتان فاعلتان – إسرائيل وإيران – أن سوريا تُشكل تهديدا لمصالحهما.

تنظر إسرائيل إلى ظهور سوريا قوية بحكومة تُمثل الأغلبية بدلا من حكومة أقلية، مثل نظام الأسد المخلوع، على أنه تحدٍّ لهيمنتها الإقليمية وسيطرتها. تتمحور استراتيجيتها حول ضمان بقاء سوريا دولة فاشلة ذات حكومة ضعيفة ومجتمع مُجزّأ، ومنشغلة بالصراعات الطائفية والعرقية الداخلية.

ولتحقيق هذه الغاية، شنّت إسرائيل أوسع حملة جوية في تاريخها ضد قوات سوريا الجديدة بعد الإطاحة بالأسد. وتهدف هذه الحملة إلى منع الحكومة الجديدة من بسط سيطرتها على كامل البلاد. استهدفت إسرائيل تحديدا مواقع حكومية رئيسية في يوليو/تموز الماضي، بما في ذلك وزارة الدفاع والمكتب الرئاسي.

علاوة على ذلك، دعمت إسرائيل علنا الأقليات العرقية والطائفية ضد الحكومة المركزية، مشجعة إياها على السعي للحصول على الحكم الذاتي، وربما الخضوع للنفوذ الإسرائيلي. ومن الجدير بالذكر أن بعض القادة الدروز والكرد دعوا إلى إنشاء ما يُسمى «ممر داوود»، الذي يربط المنطقة الجنوبية من سوريا، حيث تقطن الأقلية الدرزية، بالجزء الشمالي الشرقي من البلاد، موطن حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي.

ومن شأن هذا الممر أن يوسع فعليا النفوذ الجغرافي الإسرائيلي من مرتفعات الجولان المحتلة إلى شرق سوريا والعراق على الحدود مع تركيا، وهو مخطط تعتبره أنقرة تهديدا كبيرا لأمنها القومي.

أدت هذه الأهداف المتناقضة لتركيا وإسرائيل إلى ما قد يُطلق عليه المحللون العسكريون «هندسة التصادم»، حيث لا يمكن تلبية المصالح والأهداف الأساسية لكلا الجانبين في آنٍ واحد. في ٢١ يوليو/تموز، ألمح الرئيس التركي أردوغان بشدة إلى أن مثل هذا الوضع يُمثل خطا أحمر، مُتعهدا بالدفاع عن مصالح تركيا والتدخل لمنع

> أقرت الدولتان علنا بإمكانية نشوب مواجهة عسكرية

مثل هذا المخطط إذا لزم الأمر.

وأكد وزير خارجيته، حقان فيدان، هذا الموقف عندما صرّح بأن تركيا ستتدخل ضد أي محاولة لتفتيت سوريا، وستتعامل مع مساعي الجماعات المسلحة نحو تقسيم سوريا أو استقلالها كتهديد مباشر للأمن القومي التركي، قائلا: «التدخل سيكون مطروحا إذا فشلت الدبلوماسية».

تتجاوز العوامل الهيكلية التي تُحرك هذه المواجهة حدود القيادة الفردية وسوريا. يتعارض ظهور تركيا كقوة إقليمية ذات طموحات عالمية بشكل أساسي مع رؤية إسرائيل لتحقيق الهيمنة الإقليمية على جيرانها بالقوة العسكرية. ومع تراجع نفوذ إيران على ما يبدو، ترى كل من تركيا وإسرائيل فرصة لملء الفراغ الناتج عن ذلك – وهي منافسة قد لا تُجدي نفعا بالوسائل الدبلوماسية وحدها.

في أعقاب الحرب الإسرائيلية السريعة التي استمرت ١٢ يوما مع إيران، غمرت حالة من النشوة العديد من المسؤولين والخبراء الإسرائيليين الذين أعلنوا صراحة أن تركيا يجب أن تكون الهدف التالي لإسرائيل. ويتطلع المفكرون الأمنيون والعسكريون الإسرائيليون إلى تحالف إقليمي أوسع ضد أنقرة، يشمل قبرص واليونان، من بين دول أخرى. وأشارت صحيفة «هايوم» الإسرائيلية إلى أن «على إسرائيل، بالتنسيق مع اليونان وقبرص، إعداد عملية طارئة لتحرير شمال الجزيرة».

كان رد تركيا على التهديد الإسرائيلي المُتصوَّر في أعقاب حرب تل أبيب مع إيران شاملا ومُقلقا. أعلن الرئيس أردوغان عن خطط «لتعزيز إنتاج تركيا الصاروخي» وتحقيق قدرات «صناعة دفاعية مستقلة تماما»، رابطا هذه الجهود صراحة بالصراع الإسرائيلي الإيراني المُتصاعد. ندد وزير الدفاع التركي ياشار غولر بـ«الهجمات غير القانونية» الإسرائيلية، مُحددا استراتيجية أوسع لحماية البلاد بما يُطلق عليه المسؤولون نظام دفاع «القبة الفولاذية».

يعكس نطاق تحديث الجيش التركي جدية تقييمه للتهديدات. حذّر مركز أبحاث تركي مُؤيد للحكومة صراحة من أن تركيا يجب أن تستعد لسيناريوهات متعددة الجبهات، تشمل تحالف إسرائيل مع اليونان، بدعم من قوى خارجية. إن كشف تركيا عن أول صاروخ محلي الصنع تفوق سرعته سرعة الصوت، «تايفون بلوك-٤»، بالإضافة إلى سلاح خارق للتحصينات، «غزة»، في يوليو ٢٠٢٥، يُرسل إشارة واضحة حول أولويات أنقرة العسكرية ورسائل الردع. صُممت هذه الأسلحة خصيصا لاستهداف المنشآت المحصنة تحت الأرض بدقة – وهو بالضبط نوع البنية التحتية التي طورتها إسرائيل لحماية أصولها الاستراتيجية.

يُمثل تطوير القدرات الدفاعية المحلية – بما في ذلك طائرة KAAN المقاتلة، وأنظمة الطائرات المسيرة المتطورة، والذخائر الخارقة للتحصينات التي كُشف عنها مؤخرا – استجابة استراتيجية لما قد تعتبره أنقرة عدم موثوقية حلفائها الغربيين التقليديين خلال الأزمات.

خبراء الأمن الإسرائيليون: تركيا تهديد إقليمي رئيسي

على الرغم من أن التعزيز العسكري التركي يخدم أهدافا استراتيجية أوسع تتجاوز مجرد الرد على إسرائيل، إلا أن التركيز على القدرات المحلية يوحي برغبة في تقليل الاعتماد على الموردين الغربيين الذين قد يُقيدون عمليات نقل الأسلحة خلال الأزمات الإقليمية.

ولعل أكثر ما يُثير القلق هو ظهور دعوات محلية داخل تركيا لامتلاك قدرات أسلحة نووية مع تزايد المخاوف الأمنية. أدى الصراع الأخير بين إسرائيل وإيران، والدعم الغربي غير المحدود لإسرائيل خلال الحرب في غزة ولبنان وسوريا وإيران، إلى تزايد الدعوات المحلية لتركيا لتطوير قدرات نووية. ورغم الإشارة إلى أن هذا التطوير سيستغرق وقتا طويلا على الأرجح ليتحقق، وسيواجه حتما تحديات كبيرة، إلا أن مجرد النظر في الخيارات النووية يعكس التصور التركي للتهديد الخطير الذي تشكله إسرائيل.

في حين يعتقد نتنياهو أن المواجهة مع تركيا «حتمية»، قد لا يشاركه المسؤولون الأتراك بالضرورة هذا الرأي، لكنهم يقرون بأن الخطر يتزايد بشكل كبير في ظل القيادة الإسرائيلية الحالية وأجندتها الإقليمية المزعزعة للاستقرار. ومع ذلك، تشير الأدلة إلى أن كلا الجانبين يستعدان للصراع. وقد حذر المخططون الاستراتيجيون الإسرائيليون من أن على إسرائيل الاستعداد لحرب محتملة مع تركيا، بينما يتحدث المسؤولون الأتراك عن ضرورة ردع التهديدات الإسرائيلية ومواجهتها.

بالنسبة للولايات المتحدة، يمثل التنافس التركي الإسرائيلي معضلة حادة بشكل خاص. فعلاقات واشنطن الوثيقة مع كلا البلدين تخلق التزامات متنافسة قد يكون من المستحيل التوفيق بينها. قد تصبح الجهود الأمريكية للحفاظ على شراكات استراتيجية مع كل من أنقرة وتل أبيب غير قابلة للاستمرار إذا تصاعدت التوترات إلى صراع فعلي، مما يفرض خيارات صعبة بشأن الأولويات الإقليمية والتزامات التحالف.

تشير الديناميكيات الحالية إلى أن شكلا من أشكال المنافسة الاستراتيجية من المرجح أن يستمر على المديين القصير والمتوسط، بغض النظر عن الجهود الدبلوماسية الفورية. ويتمثل التحدي الذي يواجه صانعي السياسات في واشنطن في تقليل خطر التصعيد ومنع إسرائيل من جرّ الولايات المتحدة إلى مستنقع آخر في الشرق الأوسط، والذي على الأرجح لن يكون في مصلحة إسرائيل على المديين المتوسط والطويل. وهذا يتطلب من الولايات المتحدة أن تتجاوز مجرد التمنيات والطلبات، وأن تضغط بجدية على نتنياهو لتغيير سياساته المزعزعة للاستقرار بشكل كامل. والسؤال هو: هل يمتلك الرئيس ترامب الحكمة والإرادة السياسية للتحرك قبل فوات الأوان؟ نبذة عن الكاتب: علي باكير

*علي باكير أستاذ مساعد للشؤون الدولية والأمن والدفاع في جامعة قطر، وزميل أول غير مقيم في مبادرة سكوكروفت لأمن الشرق الأوسط التابعة للمجلس الأطلسي وبرامج الشرق الأوسط.

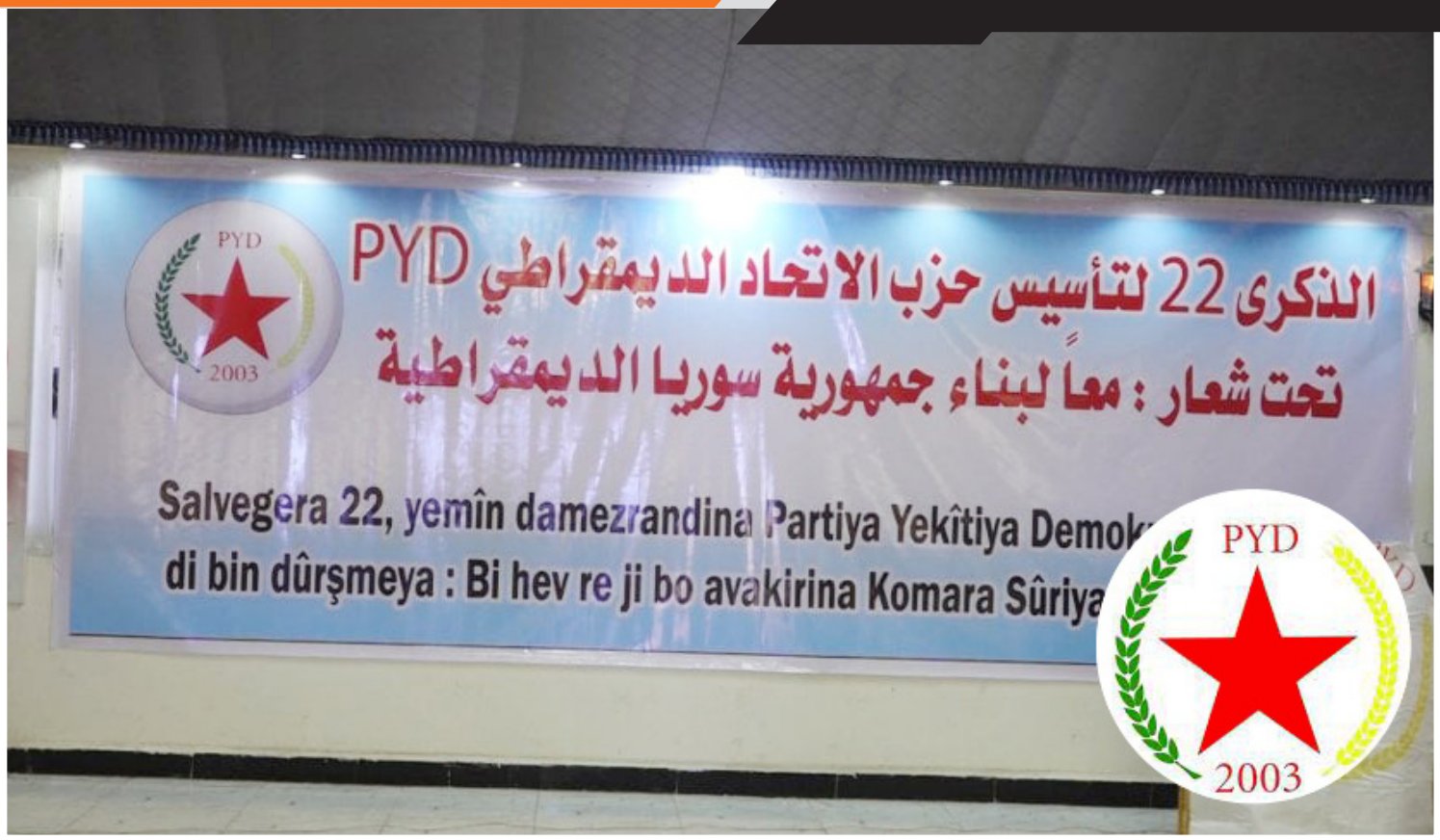

معاً لبناء جمهورية سوريا الديمقراطية

بيان إلى الرأي العام بمناسبة الذكرى الثانية والعشرين لتأسيس حزب الاتحاد الديمقراطي

مع حلول الذكرى الثانية والعشرين لتأسيس حزب الاتحاد الديمقراطي PYD وتحت شعار "معاً لبناء جمهورية سوريا الديمقراطية"، نستذكر جميع شهداء الحزب وجميع شهداء الحرية الذين أبدعوا في مقاومتهم وتضحياتهم التاريخية لحماية قِيم وميراث الشعب والحزب و أناروا طريق نضالنا السياسي والوطني الديمقراطي، كما نتقدم بالتهنئة لعموم أعضاء ومناضلي الحزب وشعبنا المقاوم وعموم المكونات في سوريا.

وبهذه المناسبة التاريخية نجدد عهدنا على استمرارية النهج النضالي لحين تحقيق وصايا الشهداء وتطلعات شعبنا الوطني في بناء مجتمع ديمقراطي حُر في جمهورية ديمقراطية تسودها الحرية والمساواة بين كافة المكونات.

إن تأسيس الحزب وإعلانه جاء في أصعب الظروف والتحديات التي كان يواجهها شعبنا في ظل سياسات

النظام البعثي البائد الذي فَرضَ سياسة الإنكار والإقصاء والقمع الأمني الممنهج ناهيك عن الاعتقالات التعسفية للأعضاء والمؤيدين الوطنيين بهدف إعاقة أي تطور سياسي اجتماعي من شأنه. فالإعلان عن الحزب كان خطوة مهمة وجريئة، وبداية بناء مرحلة مصيرية وردًّا قوياً على تلك السياسات الاستبدادية البعثية، لأن المرحلة كانت أحوج إلى الشروع في هذه الخطوة التاريخية، ولولا تلك الخطوة لكان الواقع المُعاش فَرضَ الاستسلام على شعبنا، وتجاوزنا تلك المراحل الصعبة نتيجة تمسكنا بالمبادئ والمواقف النضالية الوطنية ومقاومة رفاقنا الشهداء في السجون وخارجها أمثال (شيلان ورفاقها والأستاذ عثمان وأبو جودي،عيسى حسو و منيجة) وما زال مصير "(نازلي كَجَلْ) مجهولاً إلى اليوم، وشهداء ١٢ آذار خير دليل على تاريخ حزبنا ومسيرته الصادقة والحافلة بالإنجازات والانتصارات.

وفي بداية اندلاع الأزمة في سوريا انتهج حزبنا سياسة ومبدأ "الخط الثالث"، وكان ذلك سر نجاح ثورتنا التي شاركت فيها كافة شرائح المجتمع وتنظيمات المرأة والشبيبة كقدوة طليعية في بناء ثورة اجتماعية وطنية ديمقراطية، كما ساهم في بناء نظام الإدارة الذاتية الديمقراطية كنموذجٍ عصري نحو سوريا جديدة تعددية لامركزية ديمقراطية.

بالطبع، إن سقوط نظام الأسد كان نتيجة تضحيات و جهود كل السوريين، وكان طموح الشعب السوري هو العيش بحرية و كرامة وأن يتم ضمان حقوق كل المكونات السورية، لكن سلطة "هيئة تحرير الشام" والتي تحولت إلى حكومة مؤقتة في الوقت الراهن بممارساتها في الساحل ومحافظة السويداء أحدثت جروحاً عميقةً في المجتمع السوري. ومازال هذا الجرح ينزف لأنه لم يتم محاسبة مرتكبي الجرائم.

نودُّ أن نؤكد على أن السبب الأساسي وراء ما حدث هو الإصرار على العقلية المركزية واحتكار السلطة وعدم أخذ إرادة المكونات والإرادة المحلية بعين الاعتبار. لذلك وبهذه المناسبة؛ نكرر بأن الحل الوحيد في سوريا هو نظامٌ لا مركزي،تعددي، تشاركي وديمقراطي .

بالطبع، جهودنا ستستمر في المسار النضالي السياسي

> **تأسيس الحزب وإعلانه جاء في أصعب الظروف والتحديات**

والسلمي، ونؤكد أن الحوار والسلام هما مفتاح حل جميع القضايا العالقة، ولابد من بذل المزيد من الجهود لترسيخ قيم الديمقراطية وحماية وحدة الأراضي السورية من خلال صياغة دستور جديد يصون حقوق المرأة وجميع المكونات الوطنية السورية دون إقصاء، وإعادة تشكيل حكومة انتقالية قادرة على إدارة المرحلة.

نحن في المجلس العام لحزب الاتحاد الديمقراطي PYD، مرَّةً أخرى، نعاهد شهداءنا وشعبنا بأننا سائرون على مسيرتهم ومتمسكون باتفاقية ١٠ آذار وتطبيقها، فهي الحل الأنسب لمستقبل سوريا. ونؤكد على حماية وحدة الصف والموقف الكردي باعتبارها مكتسب وإرثٌ تاريخي، وعلى الحكومة الانتقالية دعوة الوفد الكردي المشترك إلى دمشق لتكون بادرة الانفتاح على الحل الديمقراطي، ونشدد على رفض السياسات التي تحاول نسف وضرب جهود وحدة الصف والموقف الكردي.

كما نعي تماماً أننا أمام مراحل مهمة، ومسؤولياتنا التنظيمية والسياسية والدبلوماسية تفرض علينا جميعاً الحرص على التواصل مع جميع القوى السياسية والاجتماعية الوطنية السورية لتقوية التلاحم والتكاتف أكثر، ونؤكد أن مبادرة السلام والمجتمع الديمقراطي التي طرحها القائد عبد الله أوجلان هي السبيل الوحيد لإنقاذ الشعوب من المآسي والمعاناة الإنسانية أمام الهيمنة الدولية ذات المصالح الاقتصادية والسياسية.

حزب الاتحاد الديمقراطي PYD

الاتحاد الوطني الكردستاني يجدد دعمه لشمال وشرق سوريا

بمناسبة الذكرى الثانية والعشرين لتأسيس حزب الاتحاد الديمقراطي (PYD)، زارت وفـود سياسية وشخصيات عامة، من بينها ممثلون عن أحزاب حاكمة ومعارضة، مقر ممثلية إقليم شمال وشرق سوريا في مدينة السليمانية.

وضم وفد الاتحاد الوطني الكردستاني كلاً من مسؤولي فرع الاتحاد الوطني في المدينة، بالإضافة إلى ممثلي مؤسسة مام جلال وبورد اعلام الاتحاد الوطني، حيث قدّموا التهاني لحزب الاتحاد الديمقراطي بهذه المناسبة.

وخلال الزيارة، جدّد عضو المكتب السياسي في الاتحاد الوطني الكردستاني، سالار محمود، تأكيد حزبه على دعم تجربة شمال وشرق سوريا، وشدد على ضرورة احترام إرادة شعبه ورفض أي تدخل خارجي في شؤونه الداخلية.

وفي تصريح لوكالة روج نيوز، وصف سالار محمود حزب الاتحاد الديمقراطي بأنه «قوة وطنية كردستانية لعبت دوراً محورياً في انطلاق ثورة غرب كردستان»، وعدّ أن التجربة التي قادها الحزب «إنجاز تاريخي مهم، استطاع الصمود على الرغم من الضغوط المستمرة من نظام الأسد ومن قوى أخرى».

وأشار إلى أن من أبرز سمات هذه التجربة هو «الدور القيادي للمرأة، الذي وصل إلى مستوى عالمي»، وأكد أن الاتحاد الوطني الكردستاني يساند هذه التجربة بكل قوة.

كما ذكّر بأن «الاتحاد الوطني كان من أوائل الأطراف التي تقدمت بمشروع في برلمان إقليم كردستان للاعتراف بالإدارة الذاتية في غرب كردستان، وهو ما تُوّج لاحقاً بقرار رسمي، إلى جانب مساهماته المادية والمعنوية في إعادة إعمار كوباني ودعم صمود عفرين ومناطق أخرى».

وختم محمود بالقول: «المصير يجب أن يقرره شعب غرب كردستان بنفسه. ومن المهم في الوقت نفسه تعزيز الانسجام القومي والوطني بين إقليم كردستان وغرب كردستان بما يخدم القضية الكردية ككل».

اجتماع المجلس العسكري: الأولوية للحل السياسي وحماية المكونات

عقد المجلس العسكري لقوّاتنا، قـوات سوريا الديمقراطية اجتماعه الـدوري في ١٨ سبتمبر ٢٠٢٥ بمشاركة قيادات المجالس العسكرية في الأقاليم والمؤسسات العسكرية التابعة لها، وذلك بحضور القائد العام لقواتنا، مظلوم عبدي وأعضاء القيادة العامة.

استعرض القائد العام خلال الاجتماع آخر التطورات السياسية والعسكرية في سوريا عامة، وفي شمال وشرق سوريا خاصة، حيث أكد على استمرار المفاوضات مع حكومة دمشق وفق بنود اتفاق ١٠ آذار/مارس، وشدد على أهمية الحفاظ على وقف إطلاق النار القائم، وعدم الإنجرار وراء الاستفزازات التي تحاول جرّ المنطقة للصراع.

ناقش الاجتماع عـدداً من الملفات الداخلية والتنظيمية، من بينها مشروع الدمج في الجيش السوري، حيث شدد على استعداد القوات للحوار والتفاوض مع دمشق والتنسيق الفوري مع اللجان المعنية. وأكد على الطابع الوطني الجامع لقوات سوريا الديمقراطية، التي تضم في صفوفها مقاتلين وفصائل من مختلف مكونات شمال وشرق سوريا ومن عموم المناطق السورية.

على صعيد الحرب المستمرة ضد تنظيم داعش الإرهابي، أشار الاجتماع إلى الزيادة الملحوظة لعمليات التنظيم الإرهابية في عدة مناطق في شمال وشرق سوريا، وجدد التأكيد على مواصلة مكافحة الإرهاب في مواجهة التنظيم وتعزيز التعاون مع قوات التحالف الدولي لضمان القضاء النهائي عليه، وزيادة الحماية فيما يخص مراكز الاحتجاز الخاصة بعناصره.

داخلياً، قرر الاجتماع إصدار عفو عام عن المتخلفين عن الالتحاق بمواقعهم العسكرية وفتح باب تسوية أوضاعهم إضافة إلى تناول العديد من الملفات الأخرى المتعلقة برفع سوية وتدريب القوات.

في ختام الاجتماع، أكد المجلس العسكري لقوات سوريا الديمقراطية التزامه الراسخ بالحل السياسي كخيار ثابت يضمن استقرار سوريا وسلامة شعبها، وشدد على أهمية الحفاظ على الأمن والسلم المجتمعي في شمال وشرق البلاد، بما يضمن صون حقوق جميع المكوّنات على قاعدة العيش المشترك. كما جدّد المجلس حرصه على مواصلة الجهود في إطار مكافحة الإرهاب بالتنسيق مع الشركاء الدوليين، بما يسهم في ترسيخ الاستقرار ودعم مسار السلام الشامل في سوريا.

المركز الإعلامي لقوّات سوريا الديمقراطية

١٨ أيلول ٢٠٢٥

البيان الختامي للاجتماع الموسّع لمجلس سوريا الديمقراطية

مع الحل السياسي الشامل، وتنفيذ الانتقال السياسي دون إقصاء

الإعلان الدستوري المؤقت لا يعكس الإرادة الكاملة للشعب السوري

«في الرابع عشر من أيلول ٢٠٢٥، انعقد الاجتماع الموسع لمجلس سوريا الديمقراطية، بمشاركة ممثلي الأحزاب السياسية، والفعاليات الاجتماعية، والمنظمات النسوية والمدنية، والشخصيات الوطنية المستقلة، وذلك في مرحلة دقيقة من تاريخ البلاد، بعد مرور تسعة أشهر على سقوط نظام الاستبداد في ٨ كانون الأول ٢٠٢٤، ودخول سوريا في مرحلة انتقالية ينظر إليها السوريون والمجتمع الدولي بوصفها اختباراً مفصلياً لبناء دولة ديمقراطية عادلة تضمن وحدة البلاد وتنوعها، وأكد الاجتماع أن الحل السوري المنشود ينبغي أن ينبع من الإرادة الوطنية الحرة، بعيداً عن الارتهان للمحاور الخارجية، وأن مجلس سوريا الديمقراطية طرف أساسي في صياغة مستقبل سوريا الجديدة.

أشاد المجتمعون باتفاق العاشر من آذار، وأكدوا دعمهم لتنفيذ هذا الاتفاق عبر المسار التفاوضي الوطني الجاري، كما أشادوا بدور الإدارة الذاتية في شمال وشرق سوريا باعتبارها تجربة مهمة في الإدارة التشاركية واللامركزية، وبإسهامها في حماية الاستقرار وضمان حقوق كل المكونات دون تمييز، كما عبّروا عن تقديرهم للتضحيات التي قدّمتها قوات سوريا الديمقراطية في دحر تنظيم داعش، مع التأكيد على ضرورة استمرار التعاون الوطني والدولي لضمان عدم عودة هذا التنظيم الإرهابي وخلاياه.

وتوقف الاجتماع عند التحولات العميقة التي يشهدها العالم مع غياب الالتزام بالقانون الدولي وتصاعد التدخلات الأحادية والضربات العابرة للسيادة، مؤكداً أن سوريا يجب ألا تكون ساحة للصراعات الاقليمية، بل فاعلاً مستقلاً يتحرك وفق مصالح شعبه، كما أشار الاجتماع إلى أهمية

القرار الأممي ٢٢٥٤ الذي يشكّل المرجعية الدولية للحل السياسي، وفي هذا السياق، جدد المجلس تمسكه بالحل السياسي الشامل، وتنفيذ الانتقال السياسي دون إقصاء، وتحقيق العدالة عبر محاكمات شفافة، وإعادة إعمار على أسس نزيهة تمنع الفساد والاستغلال وتضمن مصالح المواطنين.

كما شدد المجتمعون على أن السلطة الانتقالية ليست مفوضة بالتصرف المطلق، وأن الإعلان الدستوري المؤقت لا يعكس الإرادة الكاملة للشعب السوري، وأن الملفات الاستراتيجية الكبرى مثل الاتفاقات الأمنية والحدودية والتعامل مع بقايا قوات النظام لا يجوز أن تُدار في غرف مغلقة أو عبر قرارات فردية، بل ضمن مؤسسات وطنية تشاركية تمثل جميع المكونات وتخضع للمساءلة أمام الشعب عبر دستور وبرلمان منتخب برقابة أممية، وأكد الاجتماع أن الحوار والضمانات الحقوقية والدستورية هي السبيل لمعالجة القضايا الوطنية، أما القمع أو العنف فلن يولد إلا أزمات وانقسامات جديدة.

وفيما يتعلق بالعدالة الانتقالية، أكد المجتمعون أن المجازر والانتهاكات التي ارتكبت بحق السوريين في مختلف المناطق، في الساحل السوري والسويداء ودمشق وريفها، تشكّل جراحاً وطنية عميقة لا بد من معالجتها بمحاسبة المسؤولين عنها وتحقيق العدالة عبر مؤسسات قضائية وطنية مستقلة، وبما يحفظ كرامة الضحايا وحقوق ذويهم ويمنع تكرار المأساة.

كما أكد الاجتماع أن حماية السيادة السورية أولوية لا تحتمل المساومة، وأن أي تعاون أمني أو سياسي يجب أن يستند إلى أسس وطنية تشاركية متوازنة، ورأى أن الملفات الوطنية يجب أن تناقش وتدار ضمن مؤسسات جامعة، بما يعزز الثقة ويؤسس لحياة سياسية قائمة على المشاركة والشفافية.

ومن هذا المنطلق، دعا الاجتماع إلى إطلاق حوار وطني شامل تشارك فيه جميع القوى السياسية والاجتماعية

> **أشاد المجتمعون باتفاق العاشر من آذار، وأكدوا دعمهم لتنفيذه**

والمدنية دون إقصاء، يحدد طبيعة الدولة المستقبلية وشكل الحكم، وفصل السلطات، وضمان التمثيل المتساوي، ورسم مسار المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية، كما دعا إلى تشكيل مؤسسات انتقالية مستقلة تشرف على العملية الدستورية والانتخابات، وتكفل حقوق الإنسان والمواطنة المتساوية، وحرية التعبير والتنظيم، وتعمل على ضمان عودة النازحين بصورة عادلة وآمنة، وجدد الاجتماع التأكيد على أن حل القضية الكردية يجب أن يكون دستورياً وعادلاً، وأن المكوّن السرياني الآشوري مكوّن أصيل في سوريا يستحق الاعتراف الكامل بحقوقه وضمان تمثيله.

وعلى الصعيد التنظيمي، ناقش الاجتماع الموسع الوثائق المقدمة، وهي، الوثيقة السياسية، النظام الداخلي، وخريطة الطريق، باعتبارها مرجعيات أساسية للعمل في المرحلة المقبلة، وتم إجراء التعديلات اللازمة عليها.

وفي الختام، دعا المجتمعون جميع الأطراف إلى نبذ خطاب الكراهية والتجييش، مؤكدين أن سوريا المستقبل لن تعود إلى الاستبداد أو التفرد، بل ستكون دولة المواطنة والقانون والمؤسسات، قائمة على التعددية والشراكة والديمقراطية، كما عبّروا عن استعدادهم للتعاون مع كل قوة وطنية تضع مصلحة الشعب فوق الاعتبارات الضيقة، من أجل إنهاء الانقسام وتوحيد الجهود لبناء سوريا ديمقراطية تعددية لامركزية، وعادلة، لكل أبنائها دون استثناء».

مجلس سوريا الديمقراطية

الأحد ١٤ يلول ٢٠٢٥

فوزة يوسف: السلام لا يبدأ بالتهديد

أكدت فوزة يوسف، خلال كونفرانس تحالف النساء، أن السلام لا يمكن أن يقوم على التهديد، محذّرة من استمرار لغة الترهيب التي تنتهجها تركيا، وأشارت إلى أن شمال وشرق سوريا يجسّد صورة مصغّرة عن سوريا بأكملها، مشددة على أن الهوية الحقيقية تقوم على الأخوّة والديمقراطية والعيش المشترك.

أشـارت عضوة الهيئة الرئاسية لحزب الاتحاد الديمقراطي، فوزة يوسف إلى الوضع السياسي الراهن في سوريا منذ انهيار نظام البعث، وأوضحت أن الخطوات التي قامت بها الحكومة الانتقالية في سوريا اتسمت بالتهميش والإنكار لجميع المكونات السورية، وهو ما أضعف مشروع بناء حكومة ديمقراطية شاملة.

وجـاء حديث فـوزة يوسف، خـلال مشاركتها في كونفرانس «التحالف النسائي أسـاس لبناء العدالة والديمقراطية في سوريا لا مركزية موحدة»، المنعقد في مدينة الحسكة اليوم، ويشارك فيه شخصيات سياسية وحقوقية وناشطات ومثقفات ووجيهات العشائر العربية من إقليم شمال وشرق سوريا، بما في ذلك دمشق وحلب ومناطق الساحل، بالإضافة إلى مشاركات السويداء عبر تقنية الزوم.

وركزت فوزة يوسف أن دور المرأة المحوري في تحقيق الحرية والديمقراطية، وحذرت من استمرار خطاب التهديد في الحوار السوري، وأضافت أن «السلام الحقيقي لا يبدأ بالتهديد، وأن ثورة النساء في شمال وشرق سوريا هي الأساس لتحقيق الحرية».

مشيرة إلى أن ما يسمى بـ «الإعـلان الدستوري»

تجاهل الحكومة للمرأة والمكونات السورية

الصادر عن الحكومة الانتقالية في سوريا بحاجة إلى تعديل، وذلك لضمان حقوق المرأة ومكانتها في الحكومة القادمة.

وأكدت أن هذا الكونفرانس يشكل منصة لتوحيد الصفوف النسائية وتحقيق المطالب الأساسية، وأبرزها تعديل الإعلان الدستوري لتضمين دستور نسائي يحمي حقوق النساء ويضمن مشاركتهن الكاملة في الحياة السياسية. واستذكرت الشهيدات اللواتي ضحين بحياتهن دفاعاً عن حقوق المرأة، مؤكدة أن النساء بنضالهن أسسن ثورة حقيقية لتحقيق الحرية.

وعن انتخابات مجلس الشعب المزمع إجراؤها من قبل الحكومة الانتقالية، أشارت فوزة يوسف إلى تجاهل الحكومة للمرأة والمكونات السورية، مشيرة إلى الانتهاكات والقتل بحق النساء، والاستهداف المباشر للقيادات والسياسيات والصحفيات، بالإضافة إلى حملات التشهير الإعلامي التي تستخدم كلمات وأساليب غير أخلاقية لتهديد النساء.

وشددت فوزة يوسف في كلمتها ضمن الكونفرانس على أن مرتزقة داعش فشلوا في كسر إرادة نساء شمال وشرق سوريا أو إيقاف نضالهن، مشيرة إلى أنهن واجهن استهدافات مباشرة، إذ اغتيلت هفرين خلف وتعرضت آرين ميركان للهجوم، ومع ذلك فإن هناك آلافاً من «هفرين وآريـن» يواصلن مسيرة النضال بثبات. وأضافت: «نحن لا نخشى أي تهديد».

وانتقدت فوزة تناقض خطاب الحكومة الانتقالية، مشيرة إلى أن دعوات الحوار تترافق مع خطاب كراهية عبر وسائل التواصل الافتراضي، ما يهدد بتقسيم سوريا وجرها إلى حرب أهلية، مؤكدةً أن السلام لا يبدأ بالتهديد، بل بالحوار.

وأشارت إلى الدور التركي في سوريا، معتبرة أن الاحتلال التركي مستمر وأن الحكومة الانتقالية لم تتخذ موقفاً واضحاً، وذكّرت بالتصريحات الأخيرة التي هددت بشن هجوم عسكري تركي على المنطقة، قائلةً: «أين هو الحل؟ أين الحوار السوري-السوري الحقيقي إذا كان مصحوباً بالتهديد، السلام لا يبدأ بالترهيب، بل بالحوار والاعتراف بحقوق جميع المكونات».

وأوضحت فوزة يوسف في كلمتها بالتأكيد على أن شمال وشرق سوريا تمثل سوريا مصغرة، حيث تجمع جميع المكونات والأطياف وحمت نفسها من الإرهاب والأعداء، مشددة على أن هويتهم هي الأخوة، والديمقراطية، والعيش المشترك، وأن حقوق النساء يجب أن تكون جزءاً أساسياً من أي دستور مستقبلي.

وأرسلت فوزة يوسف تحية وسلاماً إلى نساء عفرين وسري كانيه وكري سبي، مؤكدة أن العمل مستمر على تأمين العودة الآمنة وتحرير النساء اللواتي يتعرضن للانتهاكات، في إطار جهود حماية حقوق المرأة وضمان مشاركتها الكاملة في سوريا المستقبل.

مجلس الأمن يبقي العقوبات المفروضة على إيران

*المرصد/فريق الرصد والمتابعة

صوت مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة يوم الجمعة ٢٠٢٥/٩/٢٠ ضد مشروع قرار لرفع العقوبات عن إيران بشكل دائم، لكن لا يزال أمام طهران والقوى الأوروبية الرئيسية ثمانية أيام للاتفاق على تأجيل تفعيل آلية إعادة فرض العقوبات.

وكان على مجلس الأمن، المؤلف من ١٥ عضوا، التصويت على مشروع القرار يوم الجمعة بعد أن

أطلقت بريطانيا وفرنسا وألمانيا في ٢٨ أغسطس آب عملية مدتها ٣٠ يوما لإعادة فرض عقوبات الأمم المتحدة، متهمة طهران بعدم الالتزام بالاتفاق النووي المبرم عام ٢٠١٥ مع القوى العالمية والذي يهدف إلى منعها من تطوير سلاح نووي.

وصوتت روسيا والصين وباكستان والجزائر لصالح مشروع القرار اليوم الجمعة. وصوت تسعة أعضاء ضده، بينما امتنع عضوان عن التصويت.

وأتاح تصويت مجلس الأمن فرصة لتكثيف الدبلوماسية على مدى أسبوع، في الوقت الذي يجتمع فيه قادة العالم، ومن بينهم الرئيس الإيراني مسعود بزشكيان، في نيويورك للمشاركة في الجمعية العامة للأمم المتحدة.

* الأوروبيون: على إيران تلبية شروط محددة

وعرضت بريطانيا وفرنسا وألمانيا تأجيل إعادة فرض العقوبات لمدة تصل إلى ستة أشهر لإفساح المجال أمام محادثات تفضي إلى اتفاق طويل الأمد بشأن برنامج إيران النووي إذا سمحت طهران للوكالة الدولية للطاقة الذرية بالتفتيش من جديد، وعالجت المخاوف بشأن مخزونها من اليورانيوم المخصب، وانخرطت في محادثات مع الولايات المتحدة.

وقالت باربرا وودوارد سفيرة بريطانيا لدى الأمم المتحدة أمام مجلس الأمن «بدون استيفاء هذه الشروط الأساسية، لن يكون هناك طريق واضحة لحل دبلوماسي سريع. يؤسفنا أن إيران تتقاعس حتى الآن عن اتخاذ هذه الخطوات، ندعوها إلى التحرك الآن».

وأضافت «مستعدون لمزيد من التفاعل، دبلوماسيا، خلال الأسبوع المقبل وما بعده، سعيا لحل الخلافات».

وأي تأخير في إعادة فرض العقوبات يتطلب قرارا من مجلس الأمن. وسيعاد فرض كل عقوبات الأمم المتحدة إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق بشأن التمديد بنهاية ٢٧ سبتمبر أيلول.

وقال السفير الفرنسي لدى الأمم المتحدة جيروم بونافون إن وزراء خارجية ألمانيا وفرنسا وبريطانيا التقوا بنظيرهم الإيراني مرتين منذ بدء عملية إعادة فرض العقوبات التي تستمر ٣٠ يوما.

وأضاف أمام المجلس قبل التصويت «لا تزال يدنا ممدودة لإيجاد حل عبر التفاوض».

على صعيد آخر، انتهت روسيا والصين، حليفتا إيران الاستراتيجيتان، في أواخر الشهر الماضي من مشروع قرار لمجلس الأمن يمدد اتفاق ٢٠١٥ لستة أشهر ويحث جميع الأطراف على استئناف المفاوضات فورا، لكنهما لم تطلبا التصويت عليه بعد.

١٠ أيام حاسمة للمفاوضات على هامش اجتماعات الزعماء في نيويورك

وتنتهي صلاحية القرار ٢٢٣١ في ١٨ أكتوبر (تشرين الأول) ٢٠٢٥، الذي يتبنى الاتفاق النووي المبرم عام ٢٠١٥، وفي الشهر نفسه تتولى روسيا رئاسة مجلس الأمن الدولي، والتي يرجح أن تقترح هي الأخرى مشروع قرار ينقذ إيران من العقوبات لفترة قد تصل إلى ٦ أشهر.

ويعني التصويت الأخير برفض «إلغاء العقوبات على إيران بشكل دائم» المضي في تفعيل آلية «سناب باك» المحددة في القرار ٢٢٣١ لإعادة فرض العقوبات تلقائياً على إيران إذا أخلت بواجباتها في الاتفاق النووي، المعروف رسمياً باسم خطة العمل الشاملة المشتركة، مع «مجموعة ٥ + ١» للدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن: الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وروسيا والصين، بالإضافة إلى ألمانيا.

وفي حال فشل المفاوضات خلال المهلة المتبقية، وهي عشرة أيام، سيعاد تلقائياً فرض العقوبات التي تندرج في ستة قرارات أصدرها مجلس الأمن، وهي أولاً القرار ١٦٩٦ لعام ٢٠٠٦، الذي أمهل إيران شهراً واحداً للتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ويليه القرار ١٧٣٧ خلال العام ذاته ٢٠٠٦، الذي فرضت بموجبه أولى حزم العقوبات على إيران بسبب برامجها النووية والباليستية.

خلفية القرار

وعام ٢٠٠٧، أصدر مجلس الأمن القرار ١٧٤٧ ليشمل حزمة عقوبات ثانية تشمل «الحرس الثوري» الإيراني والبرامج النووية والباليستية أيضاً. وزاد الضغط بالقرار ١٨٠٣ خلال عام ٢٠٠٨، حين أصدر أيضاً القرار ١٨٣٥. وفرض مجلس الأمن بموجب القرار ١٩٢٩ لعام ٢٠١٠ حزمة رابعة تشمل حظراً على الأسلحة التقليدية في إيران، فضلاً عن البرامج النووية والباليستية والحرس الإيراني وصناعات التسلح.

وخلال الأسابيع القليلة الماضية، تكثفت الجهود الدبلوماسية بين إيران والدول الأوروبية، ولكن من دون التوصل إلى قرار حتى الآن.

وعندما سُئل الخميس عما إذا كانت «العودة السريعة» أمراً محسوماً، قال الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون: «نعم، أعتقد ذلك لأن آخر الأخبار التي تلقيناها من الإيرانيين ليست جادة».

إيران تعلق على قرار مجلس الأمن.. وتندد بخطوات الترويكا الأوروبية

ورفضت إيران، تصويت مجلس الأمن الدولي لصالح إعادة فرض العقوبات عليها بسبب برنامجها النووي، معتبرة أنه غير قانوني حيث أدانت وزارة الخارجية الإيرانية خطوة الترويكا الأوروبية (بريطانيا وفرنسا وألمانيا) لإعادة فرض العقوبات على طهران.

كما وصفت طهران خطوة الترويكا الأوروبية بأنها «غير قانونية وغير مبررة واستفزازية»، قائلة إنها

تُقوّض «بشكل خطير» الجهود الدبلوماسية.

بدوره، قال المندوب الإيراني لدى الأمم المتحدة أمير سعيد إيرواني إن «إجراء اليوم متسرع، وغير ضروري، وغير قانوني. إيران لا تعترف بأي التزام لتنفيذه»، منددا بما اعتبره سياسات إكراه.

وأضاف أن هذه الخطوة تقوّض بشكل خطير المساعي الدبلوماسية الجارية، قائلا إن بلاده تحتفظ بحقها في الرد المناسب على أي إجراء غير قانوني.

وخلال الجلسة، اعتبر المندوب الإيراني بالأمم المتحدة أن دول الترويكا الأوروبية (فرنسا وبريطانيا وألمانيا) تتحمل المسؤولية بعد ما وصفه بالتصعيد الذي بدأته، وعن الأزمة التي ستنجم عنه.

وشدد على أن أي محاولة من الدول الأوروبية الثلاث لإعادة فرض العقوبات هي اعتداء مباشر على القانون الدولي، مضيفا أن الدول الأوروبية الثلاث «فشلت في الوفاء بالتزاماتها وتخفت وراء وعود جوفاء متبعة تعليمات واشنطن».

وأعرب عن رفض بلاده رفضا تاما الإخطار المتعلق بإعادة تفعيل العقوبات عليها في ٢٨ أيلول/سبتمبر من الشهر الجاري، مع انتهاء المهلة المفعلة بآلية الزناد.

ووافق مجلس الأمن الدولي، الجمعة، على إعادة فرض العقوبات على إيران بسبب برنامجها النووي، بعدما فعّلت ألمانيا وفرنسا وبريطانيا «آلية الزناد» المنصوص عليها في اتفاق ٢٠١٥.

في بيان، أصدره بعد ساعات من ذلك، أكد وزير الخارجية الإيراني عباس عراقجي أن إعادة فرض عقوبات الأمم المتحدة «تفتقر إلى أي مبرر قانوني أو منطقي». كما أشار إلى أن إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية توصلتا سابقاً إلى اتفاق بوساطة مصرية لمنح الوكالة الدولية للطاقة الذرية حق الوصول إلى كل المواقع النووية الإيرانية، ولطهران الإبلاغ عن أماكن وجود كل موادها النووية.

بزشكيان: إيران قادرة على التغلب على أي عودة للعقوبات

من جهته تعهد الرئيس الإيراني مسعود بزشكيان يوم السبت بأن تتغلب إيران على أي عودة لفرض العقوبات عليها، وذلك بعد تصويت مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على عدم رفع العقوبات عن طهران بشكل دائم.

وقال بزشكيان في تصريحات نقلها التلفزيون الرسمي «من خلال آلية إعادة فرض العقوبات يسدون الطريق، لكن العقول والأفكار هي التي تفتح الطريق أو تبنيها».

وأضاف «لا يمكنهم إيقافنا. يمكنهم أن يضربوا نطنز أو فوردو (المنشآت النووية التي هاجمتها الولايات المتحدة وإسرائيل في يونيو الماضي)، لكنهم لا يدركون أن البشر هم الذين بنوا نطنز وسيعيدون بناءها».

ونقلت وسائل إعلام رسمية عن بزشكيان قوله «لن نستسلم أبدا في مواجهة المطالب المفرطة لأن لدينا القدرة على تغيير الوضع».

تصويتنا لا يعيق إمكانية اللجوء إلى دبلوماسية حقيقية

توضيح القائمة بأعمال المندوب الامريكي السفيرة دوروثي شيا بشأن التصويت على قرار مجلس الأمن الدولي بشأن منع الانتشار النووي وإيران

شكرًا لك، سيادة الرئيس.

تشكر الولايات المتحدة الرئاسة على تقديم هذا القرار، بما يتماشى مع التزام الرئاسة بموجب الفقرة ١١ من القرار ٢٢٣١.

في ٢٨ آب/أغسطس، أبلغت كل من فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة – مجموعة الدول الأوروبية الثلاث (E٣) – المجلس بعدم وفاء إيران بالتزاماتها النووية بشكل كبير ومستمر.

كانت قضيتهم واضحة: لقد قامت إيـران بتخصيب اليورانيوم بما يتجاوز بكثير حدود خطة العمل الشاملة المشتركة (JCPOA) – بطريقة لا يوجد لها أي غرض مدني موثوق.

وبينما نتحدث الآن، لا تزال إيران تمتنع عن تنفيذ تدابير الرقابة التي فرضتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية على خطة العمل الشاملة المشتركة، كما أنها لا تطبق البروتوكول الإضافي للوكالة

> أحكام الأمم المتحدة التي يعاد فرضها ليست تعسفية

بشكل مؤقت.

كان بإمكان مجموعة الدول الأوروبية الثلاث أن تبدأ عملية إعادة فرض العقوبات في وقت مبكر من عام ٢٠١٩. لكنها اختارت بدلا من ذلك أن تسعى أولا إلى إجراء دبلوماسية مكثفة مع إيران.

ثم في تموز/يوليو، عرضت مجموعة الدول الأوروبية الثلاث تمديد آلية إعادة فرض العقوبات إذا اتخذت إيـران خطوات لمعالجة المخاوف المتعلقة بمخزونها من اليورانيوم عالي التخصيب، والامتثال لالتزاماتها تجاه الوكالة الدولية للطاقة الذرية، واستئناف الدبلوماسية المباشرة مع الولايات المتحدة. وعلى الرغم من الاقتراحات العكسية من إيران ودول أخرى، لم تُلبِّ طهران هذه الشروط بعد.

لذلك، صوّتت الولايات المتحدة ضد هذا القرار، ويسرنا أن هذا القرار لم يتم اعتماده لعدم حصوله على العدد المطلوب من الأصوات المؤيدة.

ويتمثل الأثر العملي لهذا التصويت في أنه في حالة عدم اتخاذ المجلس أي إجراء آخر، سيتم إعادة فرض عقوبات الأمم المتحدة على إيران والتي كانت سارية قبل عام ٢٠١٥، وذلك بعد انتهاء فترة الـ ٣٠ يومًا لإعادة فرض العقوبات، في ٢٧ أيلول/سبتمبر.

ومع ذلك، وللتوضيح التام، فإن تصويتنا على هذا القرار لا يعيق إمكانية اللجوء إلى دبلوماسية حقيقية، على الرغم من أي تصريحات تُخالف ذلك.

إن أحكام الأمم المتحدة التي يُعاد فرضها ليست تعسفية، بل هي محددة النطاق لمعالجة التهديد الذي تُشكله برامج إيران النووية والصاروخية والأسلحة التقليدية ودعمها للإرهاب. وعودتها لا تستبعد إزالتها لاحقا من خلال الدبلوماسية.

والأهم من ذلك، أن الرئيس ترامب واصل التأكيد على استعداد الولايات المتحدة المستمر لإجراء حوار هادف ومباشر ومحدد المدة مع إيران، سواءً قبل انتهاء عملية إعادة فرض العقوبات في ٢٧ أيلول/سبتمبر أو بعده.

في غياب اتفاق، يقع على عاتق المجتمع الدولي مسؤولية عدم قبول الإجراءات أو المساعي الإيرانية الجزئية لتأخير المحاسبة: يجب علينا، بصوت واحد، الضغط على القيادة في إيران لاختيار طريق السلام، وبالتالي، الرخاء للشعب الإيراني.

وشكرًا لكم.

*بعثة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة/ نيويورك-١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٥

أحمد شراعي:

الشجاعة لا التطرف.. مفتاح السلام في الشرق الأوسط

(The National Interest) / الترجمة والتحرير: محمد شيخ عثمان

كشفت القمة الطارئة الأخيرة في الدوحة، التي جمعت قادة عربا ومسلمين، عن وعدٍ بقيادة إقليمية والتناقضات التي تُهددها.

لا أجد مشكلة في التجمع نفسه، ولا في الخطب

الـتـي تُـديـن الضربة الإسرائيلية على الدوحة، والتي استهدفت عناصر حماس المختبئين على الأراضي القطرية.

لكن ما أذهلني هو رؤيـة الرئيس الإيراني يصل إلى الدوحة – وهو نفس الزعيم الذي انتهك نظامه سيادة قطر قبل أشهر فقط – وهو يتحدث الآن عن «السيادة الوطنية» و«التضامن ضد المعتدي».

عن أي سلام يتحدث؟

السلام الذي تموله إيران بتسليحها حماس، التي قتلت الأبرياء في منازلهم في ٧ أكتوبر، واختطفت الأطفال، وعذبت النساء؟ السلام الذي فرضه حزب الله، الحركة الفاشية التي تحتجز لبنان رهينة؟ سلام الحوثيين الذين يدمرون شعبهم؟ أم سلام الحرس الثوري الـذي يسجن ويعدم كل من يقاوم حكم الملالي؟

قطر ليست بحاجة إلى هذا النوع من الشراكة، باستثماراتها العالمية، وناطحات سحابها الشاهقة فوق الدوحة، ودورها في مشاريع التكنولوجيا المتقدمة في الغرب، أثبتت قطر بالفعل ما يمكن أن تكون عليه القيادة التطلعية. لديها القدرة على التأثير الإيجابي، قيادة تتطلع إلى مستقبل شعبها والأجيال الجديدة في جميع أنحاء المنطقة.

هذه الإمكانية ليست نظرية.

لقد لعب قادة قطر دورا حيويا في التفاوض على إطلاق سراح الرهائن المحتجزين لدى حماس. لقد أثبتوا قدرتهم على تشكيل النتائج عندما يختارون العمل. آمل أن يتجاوز هذا التأثير ساحة معركة الرهائن، ليُحرر العقول والـمـجـتـمـعـات من براثن التطرف، ومن جحيم الأيديولوجيات المتطرفة، ويقودها إلى طريق الحداثة والتنمية والازدهار.

> **لن يمنح السلام لنا من قبل المتطرفين أو الشعارات بل سيبنى بالشجاعة**

قـادة قطر قـادرون على ذلك، وسيذكرهم التاريخ لاختيارهم طريق العقل والنور.

وهنا تكمن حقيقة أوسع نطاقا، فلأكثر من قرن، مهّد الجبن والنفاق الطريق إلى مأساة اليوم ،غضت القوى الغربية الطرف عن اللحظات الحاسمة التي كان بإمكانها فيها فرض الحلول.

وكثيرا ما تعاملت الـدول العربية مع القضية الفلسطينية كأداة سياسية وخان القادة الفلسطينيون، الغارقون في الانقسام والفساد، شعبهم.

وإسرائيل، التي واجهت عقودا من الإرهاب والعداء، تصلب موقفها في موقف دفاعي، وانجرفت بعض سياساتها نحو التطرف.

النتيجة أمامنا:

حماس تجر الفلسطينيين إلى التطرف؛ وإسرائيل تشعر بأنها محاصرة بالمخططات الإيرانية والأيديولوجية الإسلامية؛ ومنطقة عالقة في دوامة من الانتقام.

لكن دعونا لا ننسى أمرا هاما: قبل السابع من أكتوبر، كان الشرق الأوسط يتذوق لحظة أمل، فتحت اتفاقيات إبراهيم – التي صممها ورعاها جاريد كوشنر بقيادة الرئيس دونالد ترامب – أبوابا ظننا أنها مغلقة إلى الأبد.

كانت الفكرة بسيطة لكنها مُغيّرة: سلام مبني على الرخاء، يمنح الناس كرامتهم من خلال العمل والفرص.

لفترة وجيزة، تخيل العرب والإسرائيليون مستقبلا مختلفا – وكانوا مُحقين في ذلك. نجحت هذه الرؤية لأن القادة تحلوا بالشجاعة لدعمها. لكن قـوى الإرهـاب لم تستطع الـسـمـاح لها بالاستمرار.

لم تهاجم لقتل الأبرياء فحسب، بل لقتل الأمل نفسه.

الطريق السهل الآن هو الاستسلام – أن نتنهد ونعلن أن الشرق الأوسط سيبقى على هذا المنوال، لكن الاستسلام فشل أخلاقي.

هل نسمح لحماس بأن تُملي مصير الفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء؟

هل نمنح المتطرفين حق النقض (الفيتو) على مستقبل أطفالنا؟

كلا، يجب أن نواجه التطرف بوضوح وعزم.

تبقى الولايات المتحدة الفاعل الوحيد القادر على فرض قيود على قوى الدمار.

على واشنطن أن تستخدم ليس فقط الدبلوماسية، بل أيضا كامل قوتها القانونية والمالية: قطع قنوات التمويل التي تُغذي الكراهية؛ إسكات آلات الدعاية لجماعة الإخـوان المسلمين وغيرها من الشبكات المتطرفة التي تُلقّن الشباب؛ نزع حصانة العائلات ومُمكّني الإرهاب. ما لم تُفكك البنية التحتية للإرهاب، ستتجدد الدورة تحت أسماء ووجوه جديدة.

لكن المواجهة وحدها لا تكفي، النصف الآخر من هذه المعركة هو الأمل. الشعب الفلسطيني يستحق الكرامة. ليست شعارات أو وعودا ورقية، بل كرامة حقيقية: مدارس ومستشفيات وأمان وفرصة لمستقبل أفضل.

> **على واشنطن إسكات آلات الدعاية لجماعة الإخوان المسلمين وغيرها**

يجب أن تُمنح الفرصة للشاب الفلسطيني، لا اليأس. حرمانه منها يعني استمرار الصراع.

إسـرائـيـل أيـضـا تستحق أكثر من مجرد البقاء. إنها تستحق الأمن دون خوف دائم؛ مستقبلا يعيش فيه الأطفال دون ملاجئ تُحدد حياتهم. للإسرائيليين الحق في الدفاع عن أنفسهم ضد الإرهاب، لكنهم يتوقون أيضا إلى حياة طبيعية يسودها السلام.

الخيار أمامنا واضح، لكنه ليس ميؤوسا منه. يمكننا إعادة تدوير الصيغ القديمة، وتكرار الإدانـات بينما يُعيد المتطرفون تنظيم صفوفهم. أو يمكننا استجماع الشجاعة: معاقبة الإرهاب بلا رحمة، ووضع حد لنفاق الأطـراف الإقليمية، والاستثمار في كرامة الناس العاديين من كلا الجانبين.

يجب إطلاق سراح الرهائن.

يجب حماية الأبرياء.

وعلى المنطقة أن تتخلى عن شعارات الدمار وتتجه نحو مستقبل زاهر.

لن يُمنح لنا السلام عن طريق المتطرفين أو الشعارات. بل سيُبنى بالشجاعة – شجاعة مواجهة الإرهاب، واستبدال اليأس بالكرامة، وتخيل شرق أوسط لا يكون فيه السلام حلما، بل حقيقة.

*أحـمـد شـراعـي هـو ناشر صحيفة جيروزالم ستراتيجيك تريبيون، وعضو في مجالس إدارة كل من المجلس الأطلسي، ومجموعة الأزمات الدولية، ومركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، ومعهد أبحاث السياسة الخارجية، ومركز المصلحة الوطنية.

محمد سيد رصاص:

إرث الديكـتاتـور

يصنع الديكتاتور قضايا متفجّرة، ولكن على الأغلب تنفجر بعده، وليس في عهده، بحكم أنه يستطيع تسكينها ومنع انفجارها عبر العنف السلطوي، أو عبر خلق توازنات قوة تمنع انفجارها. كما أنّ هناك حالات من الديكتاتورية التي ترث قضايا كامنة للانفجار ولكن يمنع الحكم الديكتاتوري انفجارها عبر القوة القاهرة، أو عبر إظهار عملي لمدى تكلفة انفجارها.

كما أنّ هناك حالات من الديكتاتورية التي تقوم بثورة تحديثية، مثل ستالين عندما نقل روسيا من المحراث الروماني إلى القنبلة الهيدروجينية في أثناء مدّة حكمه ١٩٢٤-١٩٥٣، هي شبيهة بما جرى في عهدَي كروميل ونابليون بإنكلترا وفرنسا، ولكن في الحال الستالينية عبر سلطة فرد يقود الحزب الواحد للمجتمع وعبر نظام إداري أوامري وعبر نمط اقتصادي هو «رأسمالية الدولة»، وهو ما أنتج بنية اقتصادية-اجتماعية جديدة في الاتحاد السوفياتي رأت الغالبية منها مصلحتها في ثمانينيات القرن العشرين في تجاوز رأسمالية الدولة والحزب الواحد عبر اقتصاد السوق والديموقراطية السياسية.

هناك ديكتاتوريون يصنعون قضايا متفجّرة:

ليبيا

مثل القذافي في ليبيا عندما مارس بمدّة حكمه (١٩٦٩-٢٠١١) تمييزا مناطقيا ضدّ إقليم برقة بالشرق، وهذا الإقليم كان القاعدة الاجتماعية للحكم الملكي

السنوسي (١٩٥١-١٩٦٩)، وقـد انـفـجـرت هـذه القضية المتفجّرة بعده عـبـر أشـكـال عـديـدة تجسّد تعبيرها الأقوى في تحالف العسكر مع قوى قبلية جهوية منذ عام ٢٠١٤، كما رأينا في تحالف الـلـواء خليفة حفتر، مع رئيس البرلمان المنتخب آنذاك عقيلة صالح، وقد كانت هذه القضية الجهوية هي المحرّك التفجيري الأكبر للأزمة الليبية التي أخذت طوابق داخلية-إقليمية-دولية بمواجهة قوى الغرب الليبي التي يغلب عليها الإسلاميون.

> **في عراق ما بعد 9 نيسان 2003، لم يكن هناك نجاح في حلّ القضية الكردية**

اليمن

أو علي عبدالله صالح (١٩٧٨-٢٠١٢)، الذي صنع مشكلة جهوية مع الجنوب بمدّة ما بعد وحدة ١٩٩٠ عندما شعر الجنوبيون بالتهميش وعبّروا تفجيريا عن ذلك عبر حرب الانفصال الفاشلة عام ١٩٩٤، وصنع مشكلة جهوية مع زيديي منطقة صعدة التي شكّلت القاعدة الاجتماعية الأقـوى (ولا تـزال) للحركة الحوثية التي هي منذ التسعينيات في اتجاه ابتعاد أيديويولوجي عن وسطية المذهب الزيدي بين السنة والشيعة باتجاه التشيّع، وهو ما أنتج في عهده حروبا عدّة معهم منذ عام ٢٠٠٤، ثم استطاعوا الإطاحة عام ٢٠١٤، بخلفه عبد ربّه منصور هادي، واستولوا على ما يقارب نصف مساحة اليمن، وأدخلوا اليمن في أزمة ذات طوابق داخلية-إقليمية-دولية.

سوريا

أو سلطة حزب البعث السوري منذ ٨ آذار ١٩٦٣، الذي أنتج سلطة الحزب الواحد ثم الفرد الواحد مع حافظ الأسـد (١٩٧٠-٢٠٠٠) وابنه حتى ٨ كانون الأول ٢٠٢٤، حيث صنعت سلطات ما بعد ٨ آذار، وبحكم تركيبها الريفي المتعدّد الطوائف أو من البلدات الصغيرة كقاعدة اجتماعية، مشكلة مع الفئات الوسطى في المدن، بعد اختفاء وهجرة الرأسمالية السورية القديمة مع إجراءات التأميم، عبر قيادتها لنمط رأسمالية الدولة عبر تأميم الصناعة والتجارة والبنوك ثم رسملة الريف عبر الإصلاح الزراعي. حيث رأت هذه الفئات المدينية الوسطى أنّ هذا المسار الاقتصادي-الاجتماعي هو على حسابها، كما رأت استبعادا لها من تركيبة سلطات البعث، كما أُنتجت ثقافة رسمية أو تمّ تشجيعها من البعثيين، كانت هذه الفئات المدينية ذات الطابع المحافظ ثقافيا واجتماعيا، على تعارض معها.

من دون ذلك لا يمكن تفسير تنامي قوة الإسلاميين السوريين بعد ٨ آذار ١٩٦٣، ولا تفسير ضعفهم قبل هذا اليوم، وخاصة بعد أن بان أنّ التركيبة السلطوية لحزب البعث، بمراحله السلطوية المتعاقبة في أثناء ما يقرب من ثلثي القرن، ورغم أنها متعدّدة الطوائف وللسنّة حصة كبيرة فيها وخاصة في الجهاز الإداري، إلا أنّ الجيش والأجهزة الأمنية، قد سيطر على مفاصلها الرئيسية العلويون، وهناك تكمن السلطة الحقيقية، ثم أتبع بشار الأسد ذلك بـ «علونة» الوظائف وهو ما لم يفعله أبوه.

وفي سياق هذا المسار في الجيش السوري كانت حركة سليم حاطوم العسكرية في يوم ٨ أيلول ١٩٦٦، حركة احتجاج درزية على استئثار علوي بالسلطة العسكرية، وهذا ما لم يكن يخفيه الرائد حاطوم آنذاك. عبر كل ذلك رأينا حركة مدينة حماة ضد البعثيين عام ١٩٦٤، بزعامة

إسلامية واشتراك من تنظيم الاشتراكيين العرب بقيادة أكرم الحوراني، رغم أنّ حماة كانت القاعدة الانتخابية الأقوى للبعثيين في انتخابات ١٩٥٤. ثمّ رأينا كيف كانت حماة وحلب وأحياء سنّية في مدينة اللاذقية القاعدة الاجتماعية لحراك الإسلاميين المسلّح ضدّ السلطة في أحداث ١٩٧٩-١٩٨٢، ولو مع اشتراك لافت للنظر لريف محافظة إدلب وبلداتها الصغيرة ولكن مع غياب لافت لمدينة إدلب.

هنا، كان اتّجاه بشار الأسد إلى الليبرالية الاقتصادية الجامحة منذ عام ٢٠٠٤، وما قادت إليه من تخريب الزراعة قد جعل الريف السنّي، ومن هاجر منه بمدّة ٢٠٠٨-٢٠١١ للأحياء المهمّشة في المدن، القاعدة الاجتماعية للانتفاضة/الثورة ما بين ٢٠١١-٢٠٢٤، فيما وقف الريف السنّي مع أبيه ضدّ إسلاميي مدّة ١٩٧٩-١٩٨٢. وهذا ما يفسّر أنّ جماعة «الإخوان المسلمين»، ذات التركيب المديني، هي التي تصدّرت أحداث السبعينيات والثمانينيات، فيما السلفية الجهادية، ذات التركيب الاجتماعي الريفي (وهذا موجود في مصر أيضا)، هي التي تصدّرت الحركة الإسلامية المسلّحة ضد بشار الأسد.

العراق

في عراق حزب البعث وصدام حسين ١٩٦٨-٢٠٠٣، كان البعثيون قد ورثوا عن دولة أنشأها البريطانيون عام ١٩٢١، ويستأثر السنّة العرب (ونسبتهم لا تتجاوز ١٤٪) بالمناصب السياسية والعسكرية والإدارية فيها، وفق ما أرادته لندن، على حساب الشيعة (٦٣٪) والكرد (١٨٪). وقد عمّق البعثيون المشكلتين الشيعية والكردية عبر إقامة حكم استأثر فيه أبناء مناطق تكريت-سامراء-الأنبار، بالمناصب السياسية والعسكرية والسياسية.

ومَن يراقب انتخابات برلمان العراق منذ عام ٢٠٠٥ في مرحلة سقوط صدام حسين يلاحظ كيف أنّ الاصطفافات السياسية وحتى انتخابات ٢٠٢٢، هي ضمن تحديدات شيعي-كردي-سنّي، ماعدا استثناءات قليلة، فيما كان الحزب الشيوعي العراقي، وحتى النصف الأول من السبعينيات، أقوى من حزب الدعوة بالوسط الشيعي، وأقوى في الوسط الكردي من الحزب الديموقراطي الكردستاني، ثم تلاشت قوّته مع تنامي هذين الحزبين بالثمانينيات على حساب القاعدتين الاجتماعيّتين للشيوعيّين عند الشيعة والكرد.

سلطات ما بعد الديكتاتور

على هذا الصعيد، نلاحظ أنّ انفجارات كانت تحصل ضدّ الديكتاتور وتعبّر عن قضايا ذات طابع تفجيري وتستند لقاعدة اجتماعية، مثل ما حصل بسوريا بفترتي ١٩٧٩-١٩٨٢ و٢٠١١-٢٠٢٤ ولو مع إرهاصات في حركة ١٩٦٤ بحماة ضدّ البعثيين ثم تظاهرات ١٩٧٣بحماة واللاذقية ضدّ الدستور. أو مثل «الانتفاضة الشعبانية» للشيعة العراقيين عام١٩٩١، عقب أيام من هزيمة الجيش العراقي أمام قوات التحالف الثلاثيني بقيادة واشنطن

في الكويت.

أو حـرب ١٩٩٤ الجنوبية ضدّ عبد الله صالح، ثم ستة حـــروب خـاضـهـا الحوثيون ضدّه بين عامي ٢٠٠٤و٢٠١٠. فيما لم يتجرّأ أهل برقة على ذلك ضدّ القذافي حتى يوم ١٧ فـبـرايـر ٢٠١١، عندما بدأت الثورة ضدّه من بنغازي. القضية الكردية انفجرت عسكريا في العراق عام ١٩٦١، ضد حكم عبد الكريم قاسم، وورثها البعثيون الذين حاولوا حلّها في اتّفاق ١١ آذار ١٩٧٠، ولم ينجحوا وظلّت متفجّرة لما بعد سقوطهم، ولو أنها أقلّ حدّة في عراق ما بعد صدام حسين.

هنا، يجب بحث الحصيلة الإرثية لمراحل ما بعد سقوط الديكتاتور وكيف كانت قدرات سلطات ما بعد الديكتاتور على حلّ القضايا الموروثة منه.

في عراق ما بعد ٩ نيسان ٢٠٠٣، لم يكن هناك نجاح في حلّ القضية الكردية، ونشأ فالق سنّي-شيعي متفجّر، نتيجة استئثار قوى شيعية بسلطات «العراق الجديد».

في اليمن، كانت سيطرة الحوثيين على صنعاء صاعقا متفجّرا لـ«اليمن الجديد» ولا يزال وقعه التفجيري متزايد التأثير.

في ليبيا، لم يستطع حفتر السيطرة العسكرية على الغرب الليبي بمعونة مصر وروسيا والإمارات بعام ٢٠١٩، ونشأ ما سمّاه الرئيس المصري، بخطاب في عام ٢٠٢٠، «الخطّ الأحمر في سرت» بين الشرق والغرب الليبيين. ولم يستطع الليبيون الاتّفاق حتى الآن على خريطة طريق انتقالي سياسي إلى ليبيا الجديدة بعد أربعة عشر عاما من سقوط القذافي.

سـوريـا ما بعد الأسد

في سوريا ما بعد بشار الأسد، انفجرت مشاكل مـوروثـة، مـثـل المشكلة ا لعلو ية – ا لسنّية ، وزادت تعقيدا وبالذات بعد اتّجاه السلطة السورية الـجـديـدة إلـى استئثار طائفي بالجيش والأجهزة الأمنية وبالمناصب السياسية والإدارية. ولو أنّ هذا الاستئثار لا يحمل طابعا سنّيا عامّا؛ فالسنّة السوريون ليسوا طائفة هي «صبّة باطون» بل يتحدّدون بتحديدات طبقية ومناطقية وبين ريف ومدينة، بل هو استئثار لأبناء مناطق ريفية وبلدات صغيرة. وهو ما سيقود إلى نشوء قضايا مناطقية وعند أبناء المدن الكبرى، وغالبيتهم من السنّة، تحمل تضادّات مع تركيبة السلطة السورية القائمة.

أيضا قاد تعامل السلطة الجديدة، الذي لم يقرأ جيدا اللوحة الداخلية-الإقليمية-الدولية، إلى انفجار لقضية درزية لم تكن موجودة بالتاريخ السوري، ولو أنّ حركة سليم حاطوم، أعطت شيئا منها ثم قام حافظ الأسد وابنه بتسكينها عبر إشراك واسع للدروز في الأجهزة الإدارية.

أمّا في ما يتعلّق بالقضية الكردية، ورغم أنّ اتفاق ١٠ آذار، قد أعطى خريطة طريق غامضة، فإنّ كون واشنطن راعية لكلا السلطة الجديدة و«قسد»، ثم وجود مفاوضات بين إردوغان وأوجلان، يوحيان بأنّ الطريق نحو الحلّ هو أكثر بكثير من العكس.

* كاتب سوري

د. عدالت عبدالله:

شبح الاتجاه الواقعي في السياسة الدولية

بالرغم من الانتقادات اللاذعة الموجهة للاتجاه الواقعي في السياسة الدولية (Realism in Politics)، واتهامه بتجاهل دور المؤسسات الدولية مثل الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، وتقليله من أهمية القيم والأفكار والأخـلاق في السياسة، فضلا عن ميله إلى تفسير السياسة دائما بالصراع والقوة فقط متجاهلا جوانب التعاون؛ إلا أن معظم الأحداث الدولية الحامية في السنوات الأخيرة وتطوراتها التراجيدية والمأساوية، التي هزّت ضمائر الإنسانية وتسببت في مقتل مئات الآلاف من المدنيين وتشريد الملايين، وانفجار صراعات جديدة في أكثر من منطقة في العالم، أثبتت بجدارة أنّ هذا الاتجاه ليس جزءا من الماضي العتيق، ولا يقتصر على حقبة الحرب الباردة، ولا دليل أصلا على أنّ النظريات السياسية قد تجاوزته، بل على العكس تماما، ما زال يجسّد اتجاها قائما وحاضرا في ذهنية وقناعة أغلب المتنفذين في السياسة الدولية، ويمثل تصورا راسخا لدى الكثير من الدول والرؤساء والزعماء السياسيين تجاه حقائق وحيثيات وتجارب هذا الحقل من النشاط الإنساني.

وكل من تابع إخفاق مؤسسات دولية كبرى مثل مجلس الأمن والأمانة العامة للأمم المتحدة، في

> **الواقعية ما زالت الإطار الغالب الذي يسير به العالم**

السنوات الأخيرة، في الحد من الحروب والصراعات الدامية على الساحة الدولية، يدرك تماما حضور هذا الاتجاه الطاغي حتى اليوم. ويكفي أن نشير إلى الحرب الروسية–الأوكرانية، ومجازر غزة، بل وحتى الحرب بين إيران وإسرائيل التي أوقفتها الدبلوماسية الأمريكية، وبالأخص الرئيس دونالد ترامب، لا الأمم المتحدة أو أي جهة دولية أخرى، لنفهم أن الواقعية ما زالت الإطار الغالب الذي يسير به العالم. وقد قاد هذا المنطق البشرية إلى دوامة جهنمية مستمرة منذ قرنين من الزمن، حتى بات الجميع لا يتوقعون للمستقبل شيئا سوى حرب عالمية جديدة، أو المزيد من الحروب المناطقية في أرجاء مختلفة من العالم، دون أن تلوح في الأفق مؤشرات عكسية تبشر بخير أو تمنح الإنسانية شيئا من الطمأنينة والأمان والسلام الدائم، كما دعا إليه الفيلسوف الألماني عمانويل كانط(١٧٢٤-١٨٠٤م) ، حين اعتبر أن السلام الدائم ليس حلما طوباويا، بل هدفا عقلانيا يمكن بلوغه عبر قواعد سياسية وقانونية وأخلاقية.

هذا الاتجاه في السياسة، أي الاتجاه الواقعي، يعود بجذوره في الفلسفة السياسية إلى ميكافيللي (١٤٦٩-١٥٢٧م) و توماس هوبز(١٥٨٨-١٦٧٩م)، اللذين أكدا أن الإنسان أناني بطبعه ويسعى وراء القوة والمصلحة.

ثم شهد المفهوم تطورا في القرن العشرين، ليتحوّل إلى اعتبار السياسة الدولية صراعا دائما على القوة، خصوصا مع تنظيرات مفكرين المانيين مثل هانس مورغنثاو(١٩٠٤-١٩٨٠م).

وهذا يعني أننا في النهاية أمام فلسفة سياسية حيّة تصمد بمرور الزمن، إذ تمتلك مقومات بنيوية متجذرة في الفعل البشري، ولا ترتبط بالعوامل الظرفية كي تتبخر في مرحلة تاريخية معينة وتنتهي.

وهذا، بحد ذاته، ومن جملة نتائجه الكارثية، يحفّز الدول والأمم على المزيد من سباقات التسلح والتجييش، وتخصيص الموازنات الضخمة لقطاع الدفاع، فضلا عن تطوير الأسلحة الذكية والنوعية التي باتت من العوامل الحاسمة في الحروب والصراعات، وبقدر ما تمثل هذه الأسلحة رادعا، فهي في الوقت نفسه مشجّعة على المضي في سياسات التوسع والاستعمار والاحتلال بأساليب معاصرة لدى العديد من القوى العظمى المتحكمة بمصير البشرية.

*عن صحيفة»الصباح»البغدادية

د.صاحب زاده عثمان:

تحدي مباشر لرؤية الجمعية العامة للأمم المتحدة «الأفضل معا»

(Modern Diplomacy) / الترجمة والتحرير: محمد شيخ عثمان

افتُتحت الدورة الثمانون للجمعية العامة للأمم المتحدة في ٩ سبتمبر/أيلول ٢٠٢٥ تحت شعار «معا أفضل: ٨٠ عاما وأكثر من أجل السلام والتنمية وحقوق الإنسان». وهو شعارٌ يحمل في طياته ثقل التطلعات العالمية للتعاون في مواجهة تحدياتٍ معقدة، من تغير المناخ إلى النزاعات، ومن عدم المساواة إلى الأزمات الإنسانية.

أما بالنسبة لباكستان، فإن دورة هذا العام تتجاوز مجرد تأملٍ احتفالي، بل هي فرصةٌ بالغة الأهمية لتسليط الضوء على كيف أن الإجراءات الأحادية الجانب من جانب جارتها، الهند، لا تقوّض السلام والاستقرار في جنوب آسيا فحسب، بل تُقوّض أيضا مبادئ المسؤولية المشتركة التي تسعى الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى تعزيزها.

يكمن جوهر المسألة في تسليح المياه، وهو توجهٌ مُقلق يتعارض تماما مع مبدأ «معا نحو الأفضل». لعقود، مثّلت معاهدة مياه نهر السند (IWT) لعام ١٩٦٠ نموذجا نادرا للتعاون بين الهند وباكستان، الخصمين النوويين اللذين اتسمت علاقتهما بانعدام الثقة والعداء والصراع.

وبوساطة البنك الدولي، خصصت المعاهدة مياه نهر السند بطريقة سعت إلى تحقيق التوازن بين الاحتياجات،

> يكمن جوهر المسألة في تسليح المياه، وهو توجه مقلق

وتخفيف حدة النزاعات، وتوفير الاستقرار. ومن اللافت للنظر أنها نجت من الحروب، وأزمات الحدود، والجمود الدبلوماسي، وبرزت كمنارة للتعاون العملي في منطقة كانت متقلبة.

انتهت تلك الاستمرارية في مايو ٢٠٢٥، عندما علّقت الهند المعاهدة من جانب واحد. مثّل هذا القرار تصعيدا خطيرا، حوّل ضرورة إنسانية أساسية يحميها القانون الدولي إلى أداة إكراه. بوقف التعاون في مجال تقاسم المياه، لم تُخلّ نيودلهي بتوازن دقيق فحسب، بل أشارت أيضا إلى أن المعاهدات طويلة الأمد يمكن أن تُصبح رهينة للحسابات السياسية.

تُهدّد هذه السابقة ليس باكستان فحسب، بل النظام العالمي بأسره، حيث يُثني القانون الدولي عن تعليق المعاهدات تحت ضغط سياسي. إذا كان من الممكن تجاهل معاهدة المياه الدولية بعد ستة عقود، فماذا يُشير ذلك إلى قدسية الاتفاقيات متعددة الأطراف الأخرى التي وُضعت بشق الأنفس للحفاظ على السلام؟

إن العواقب وخيمة على باكستان. فشبكة نهر السند ليست رفاهية، بل شريان حياة. فهي توفر ٢٣٪ من احتياجات باكستان من المياه الزراعية، وتدعم ما يقرب من ٦٨٪ من سبل العيش الريفية.

وبالنسبة لملايين المزارعين والمجتمعات المحلية، تُمثل تدفقات الأنهار المتواصلة الفرق بين القوت والجوع. ويهدد أي انقطاع في هذا الشريان الحيوي بانزلاق باكستان إلى حالة من انعدام الأمن الغذائي، وعدم الاستقرار الاقتصادي، وأزمات إنسانية قد تمتد آثارها إلى المنطقة بأسرها.

وفي عالم يعاني بالفعل من شح المياه الناجم عن تغير المناخ، فإن استخدام الأنهار كسلاح يُفاقم مواطن الضعف ويُقوّض السعي الجماعي لتحقيق التنمية والاستقرار.

لم يتوقف تصعيد الهند عند تعليق اتفاقية المياه الدولية. ففي ٢٦ أغسطس/آب ٢٠٢٥، أطلقت كميات هائلة من المياه من السدود المتدفقة إلى المناطق الحدودية المنخفضة في باكستان. ولم يترك توقيت وحجم الإطـلاق مجالا للشك في تهورها. وقد أدت الفيضانات الناجمة عن ذلك إلى نزوح أكثر من ٢٠٠ ألف شخص، وأودت بحياة ١٥ شخصا، ودمرت مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية في البنجاب.

لم تكن هذه كارثة طبيعية بمعزل عن غيرها؛ بل كانت كارثة من صنع الإنسان ناجمة عن التلاعب بمورد مشترك. واستُخدم الماء، جوهر الحياة، كسلاح دمار.

تُثير مثل هـذه الأفـعـال تـسـاؤلاتٍ عميقة لدى المجتمع الدولي. هل يُمكن السماح للماء، وهو من أبسط احتياجات الإنسان، بأن يُصبح ورقة للمساومة في النزاعات الجيوسياسية؟ هل يُمكن التسامح مع العدوان الأحادي على الأنهار المشتركة عندما يُخالف نصّ وروح الاتفاقيات الدولية؟ يجب أن تكون الإجابات قاطعة لا لبس فيها. إن استخدام الماء كسلاحٍ يُعدّ انتهاكا للمبادئ الإنسانية وانحرافا خطيرا عن أعراف التعاون الراسخة.

على الجمعية العامة للأمم المتحدة، في دورتها الثمانين، أن تواجه هذا الواقع. فشعارها «معا أفضل» يبدو أجوفا إذا سُمح للدول القوية بتجاهل التعاون على حساب الأرواح البشرية. بالنسبة لباكستان، لا يقتصر الحفاظ على معاهدة مياه السند على البقاء فحسب، بل

يشمل أيضا الحفاظ على رمز للتعددية لطالما صمد في وجه تيار العداء.

تُجسّد معاهدة مياه السند ما تسعى الأمم المتحدة إلى تحقيقه: أطر تعاون مستدامة تصمد أمام الأزمات وتُبقي السلام ممكنا. ولا يُشير تآكلها إلى انهيار إقليمي فحسب، بل إلى فشل الحوكمة العالمية في الدفاع عن سلامة اتفاقيات التعاون.

تمتد التداعيات الأوسع إلى ما هو أبعد من جنوب آسيا،فإذا كان من الممكن تعليق المعاهدات الدولية التي تُنظّم الموارد الحيوية دون عواقب، فما الرسالة التي يُرسلها ذلك بشأن اتفاقيات تغيّر المناخ، ومنع الانتشار النووي، والتجارة؟

لا يُمكن للتعددية أن تزدهر في عالمٍ يُصبح فيه الالتزام الانتقائي هو القاعدة. وتعتمد مصداقية منظومة الأمم المتحدة نفسها على قدرتها على حماية هذه الاتفاقيات ومحاسبة منتهكيها.

يُبرز تسليح المياه الحاجة المُلحة لإعادة صياغة كيفية تعامل المجتمع الدولي مع الموارد الطبيعية المُشتركة. ففي عصر تغير المناخ، حيث تتقلص الأنهار، وتذوب الأنهار الجليدية، وتزداد موجات الجفاف، لم تعد الحوكمة التعاونية للمياه خيارا، بل أصبحت أمرا وجوديا. لا يُمكن لحوض نهر السند، الذي يُعاني بالفعل من ضغوط جراء انخفاض تدفقات المياه بسبب الاحتباس الحراري، أن يتحمل الاضطرابات الأحادية الجانب. بل يتطلب التزاما مُتجددا بالإدارة المُشتركة، والتعاون العلمي، وآليات تُعطي الأولوية للأمن البشري على المناورات السياسية.

بالنسبة لباكستان، تُعدّ منصّة الجمعية العامة للأمم المتحدة فرصة لتذكير العالم بأنّ السلام والتنمية لا يُمكن فصلهما. فالأمن الغذائي وسبل العيش والبقاء على قيد الحياة جزءٌ لا يتجزأ من حقوق الإنسان، تماما كالحرية والكرامة. يجب اعتبار تصرفات الهند ليس فقط

> **استخدام الأنهار كسلاح يفاقم مواطن الضعف**

عدوانا على باكستان، بل اعتداء على المبادئ ذاتها التي تُؤيّدها الأمم المتحدة.

إنّ تعليقَ اتفاقية المياه الدولية والتصريف المتهوّر لمياه السد يُذكّراننا بوضوحٍ بهشاشة أطر التعاون، ومدى الحاجة المُلِحّة للدفاع عنها.

الخيار أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة واضح. إما أن تسمح بتآكل إحدى أكثر اتفاقيات تقاسم المياه ديمومة في العالم، مما يُشرعن استخدام الموارد الأساسية كأدوات للإكراه. أو أن تُعيد تأكيد التزامها بالتعددية، «معا نحو الأفضل»، بالوقوف إلى جانب باكستان في الدفاع عن قدسية معاهدة مياه نهر السند ومبدأ التقاسم العادل للمياه. لا يقتصر الأمر على الأنهار التي تتدفق إلى باكستان فحسب، بل على مصداقية النظام العالمي نفسه.

وبينما ترفع باكستان صوتها في الدورة الثمانين للجمعية العامة للأمم المتحدة، فهي لا تطالب فقط ببقائها، بل تدعو أيضا إلى الحفاظ على النظام العالمي حيث يظل السلام والتنمية وحقوق الإنسان قابلة للتحقيق.

*باحث وأكاديمي؛ حاصل على درجة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة بيزا، إيطاليا. شارك الدكتور عثمان في العديد من المؤتمرات الوطنية والدولية، ونشر ٣٠ مقالا بحثيا في مجلات دولية. البريد الإلكتروني: at]gmail.com]usmangull٣٦

كركوك أمانة تاريخية.. وعهدنا أن نصونها

*سوران الداودي

لم تكن كركوك يوما هامشا في أجندة الاتحاد الوطني الكردستاني، بل كانت دوما في قلب المعادلة، وقبلة نضاله السياسي، ومصدر سياساته الوطنية. واليوم، ونحن بصدد مرحلة ديمقراطية جديدة، نعود إلى أبناء كركوك بثقة عالية، لأننا نحمل في يدنا رصيدا من الإنجاز، وفي الأخرى خطة طموحة لمستقبل أفضل.

نحن لا نبيع الوهم. نقول بوضوح: الأصوات لكم، والمسؤولية علينا. اتركوا الأعمال الصعبة لنا، فنحن مستعدون لتحملها. وعدناكم بإعادة المحافظ إلى أهله، ووعدناكم بخدمة عادلة، ووفينا. والآن نعدكم بأن ننقل معركة الحقوق إلى بغداد، حيث ستكون قضيتكم صوتنا، وهمومكم برنامجنا.

نجحنا في اختيار محافظ خدوم يملك إرادة العمل ويضع كركوك أولا. واليوم نقدم لكم فريقا كفوءا وعمليا، يعرف الأرض ويفهم الناس، ويؤمن أن خدمة المواطن هي معيار النجاح الوحيد. سنكرر نجاح كركوك، لأننا نعرف الطريق وقد جرّبتمونا من قبل.

نعرف أن معركة كركوك ليست محلية فقط، لذلك سنجعل بغداد منبرا سياسيا للدفاع عن حقوق كركوك. من خلال تنسيق محكم بين الإدارة المحلية وممثلينا على المستوى الاتحادي، سنضمن أن صوت كركوك مسموع، وأن حقوقها مصانة، وأن خطط الإعمار والخدمة والتنمية مفعّلة.

قالها الرئيس مام جلال يوما بصدق وإيمان: كركوك قدس كردستان. واليوم، الرئيس بافل طالباني يؤكد أننا لن نفرّط بهذه الأمانة.

كركوك ليست ورقة سياسية، بل وعد تاريخي، ونحن على قدر هذا الوعد،سنحافظ على تنوعها، ونصون مكوناتها، ونضمن أن العيش المشترك هو طريق الأمن والاستقرار، لا عسكرة المدن ولا منطق المليشيات.

نحن نرى في شباب كركوك طاقة إعمار وقوة تغيير. لذلك نضع على رأس أولوياتنا توفير فرص العمل لهم، ورعاية طموحاتهم، ودعم الرياضة والرياضيين لأنهم حجر الأساس في بناء مجتمع شاب وصحي.

لا نعدكم إلا بما نستطيع تنفيذه. ومن يعرفنا، يعرف أننا نلتزم. وعدناكم بإعادة الاعتبار لكركوك، ونجحنا. وعدناكم بوجود كردي قوي في المحافظة، ووفينا.

واليوم، نعدكم بأن نجعل كركوك مركزا لصناعة القرار، لا ضحية له. ونعدكم بأن نعيد كل حقوق كركوك من بغداد، بشجاعة وصبر وذكاء سياسي.

نطلب ثقتكم، لا لنعود إلى الماضي، بل لنتقدم إلى الأمام.

كركوك أمانة، وسنكون على قدر الأمانة.